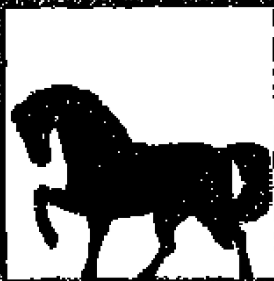
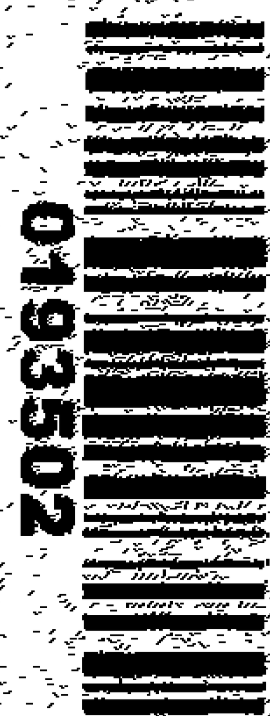


الدار العربية

# توظيف الفساد

بدر عقل



# توظيـــف الفســـاد

بـدر عقل

تقديم :

عادل حمودة

الغلاف للفنان : **هبة عنايت**

التصحيح اللغوى : **الحسينى محمد**



**الدار العربيــــة** للطباعة والنشر والتوزيـع
١١ ش مدكور متفرع من المروة غرب نادى
الصيد ـ الدقى ـ القاهـرة ت : ٣٤٨١٠٦٨
فاكسميلى ٣٤٤٤٤٢٩ ـ الرقم البريدى ١٢٣١١

## إهـداء

إلى المرأة التى آمنت .. بأن حبى للوطن ..
لا بد وأن يتفوق .. على حبى لها ..
إلى زوجتى ..

« بـدر »

□ مقدمة □

# أول من يعلم...
# وآخر من يتحرك !

ذات يوم ...
أراد عقرب وضفدع عبور نهر « النيل » ..
فقال العقرب للضفدع :
ــ لماذا لا تحملنى على ظهرك ، وأنت تعبر النهر ، إننى لا أعرف السباحة ؟ .
رد الضفدع :
ــ أخشى أن تلدغنى .. فتقتلنى !
قال العقرب :
ــ كيف أجرؤ على ذلك ، وقتلك يعنى غرق فى النهر ؟ .
واقتنع الضفدع .. وحمل العقرب .. ونزل المياه ... وفى منتصف النهر ، فوجىء الضفدع بالعقرب يلدغه .. فقال له وهو يلفظ أنفاسه ، ويهوى إلى قاع النهر :
ــ لماذا تقتلنى وأنت ستموت غرقا معى ؟ .
رد العقرب :
ــ الطبع يغلب التطبع !
وفى رواية أخرى ، حديثة ، أن العقرب قال للضفدع :
ــ عفوا يا صديقى ... نحن فى زمن شركات « تلقى » الأموال !
والمعنى ... أن لا أحد كسب .. ولا أحد انتصر .. ولا أحد خرج من معركة « شركات تلقى الأموال » سليما .. فالانتحار جماعى .. والاغتيال متبادل .. والنهاية مشتركة .

فعندما صدر قانون توفيق ( أو تلفيق ) أوضاع هذه الشركات .. كان الكثير قد فات .. وانهار .. وكان سم العقرب قد تسرب إلى جسد الحكومة .. والصحافة .. والتلفزيون .. والمدعى العام الإشتراكى .. وأجهزة الدولة .. وبعض كبار المسئولين .. ومعظم صغار المودعين .

وعندما راحت هذه الشركات تهوى إلى قاع النهر ، كان يغرق معها الاقتصاد القومى ، الذى لم يكن ـ على ما يبدو ـ يعرف « فن العوم » .. ويمكن أن يختفى فى « شبر » ماء .

لقد أصدرت الحكومة ( حكومة الدكتور عاطف صدقى ) القانون تحت شعار « حماية حقوق المودعين » ... ومع أن الشعار براق .. تبدو فيه الرأفة ، والحكمة ، والمصلحة العامة .. فإنه أخفى الدمار الذى أحدثته هذه الشركات فى الاقتصاد القومى .. والذى لا تشير الحكومة إليه ، ولم تتحدث عنه عندما راحت تشرح فلسفة ومبررات إصدار القانون ، الذى جاء بعد فوات الأوان .. أو بعد « خراب مالطة » !

فبسبب ترك الحبل على الغارب لهذه الشركات ، اتسعت رقعة « العبث » بالاقتصاد المصرى .. وبدأت أعراض المرض فى الدخول إلى مرحلة التردى المزمن .. ثم .. سرعان ما وصلت إلى مرحلة الخطر .

فقد انخفض معدل الادخار المحلى من ١٢٪ عام ٨١ ـ ١٩٨٢ ( بداية نشاط هذه الشركات ) إلى ٧,٨٪ عام ٨٦ ـ ١٩٨٧ ( عام ذروة النشاط لهذه الشركات ) .[١]

وانخفاض الادخار يعنى تقلص الاستثمار .. وتقلص الاستثمار يعنى التضخم وزيادة الاستهلاك ، والبطالة ، واليأس ، والعنف ، والتطرف ، والرغبة فى تفجير المجتمع وإشعال النيران فيه .

لقد خاصمت نسبة كبيرة من الودائع البنوك التجارية ، وصناديق التوفير ، وتسربت عبر « بالوعة » هذه الشركات إلى خارج البلاد .

وكان أن تقلصت نتائج أعمال البنوك خلال السنوات الثلاث الماضية بصورة واضحة .. مثلا :[٢]

انخفضت نتائج أعمال البنك « الأهلى » من ٥١ مليون و٩٦١ ألف جنيه فى سنة ١٩٨٥ إلى ٣٧ مليون و١٢٧ ألف جنيه فى سنة ١٩٨٧ .

وانخفضت الأرقام فى بنك « مصر » عن نفس الفترة من ٤٠ مليون و٥٤٥ ألف جنيه إلى ٣٥ مليون و٨٧٠ مليون جنيه .

وفى بنك « القاهرة » كان حجم الانخفاض ٥ مليون و٨٣٠ ألف جنيه .

ومثلا :[٣]

---

(١) « الأهرام الاقتصادى » ، ١٩٨٨/١٠/٣ ــ ص ١٨ .
(٢) « الأهرام الاقتصادى » ، ١٩٨٨/٥/٣٠ ــ ص ٢٠ .
(٣) المرجع السابق ــ ص ٢١ .

كان معدل العائد على إجمالى أصول البنك « الأهلى » ۰۰٦٦, فى سنة ١٩٨٥ ، فأصبح ۰۰۳٤, فى سنة ١٩٨٧ .

وبالنسبة لبنك « مصر » كان ۰۱۰, فأصبح ۰۰٦, فى تلك الفترة .

وبالنسبة لبنك « الإسكندرية » كان الانخفاض ۰۰۹, .

وفى اقتصاد يدمن سياسة « الباب المفتوح » ، تكون أعمال البنوك التجارية مؤشراً مهماً لقياس النبض ، وضغط الدم ، وضربات القلب .. وعندما تنكمش أعمال هذه البنوك فإن الشرايين تضيق .. والدماء لا تصل بقوة إلى القلب والمخ .. وتكون النتيجة معروفة .

ولأن هذه الشركات جمعت العملات الحرة ، وتاجرت فيها ، فقد أشعلت النار بجنون فى سعر الدولار ( وحدة النقد الحقيقية فى مصر ) .. ومع ازدياد الطلب على الدولار بسبب تجارة المخدرات ( ١٠ مليارات دولار سنويا فى أضعف التقديرات ) بدا أن هذا الجنون لا علاج له .. ولا أمل فى ذلك .

ففى سنة ١٩٨٤ كانت قيمة الجنيه بالنسبة للدولار ١,٢ ، انهارت بعد أقل من عام إلى ٧٥, ، وفى العام الماضى وصلت إلى ٥٣, ، وفى يونيو — ١٩٨٨ كانت ٤٣, فقط .[٤]

وعكس ذلك تدهور القوة الشرائية للجنيه .. التى وصلت فى سنة ١٩٨٨ إلى ربع ما كانت عليه فى سنة ١٩٨٢ ..[٥]

وهذا يعنى أن الأسعار التهبت .. وراحت تنطلق بسرعة الصاروخ .. وكان معدل ارتفاعها السنوى فوق طاقة احتمال البشر .. فلو كانت سنة ١٩٨١ ، سنة الأساس فى القياس ، فإن المعدل كان ٢٦٪ فى السنة التالية .. ثم قفز إلى ٩٥٪ فى سنة ١٩٨٤ .. ثم إلى ١٨٦,٢٪ فى السنة الماضية .. ووصل إلى ٢٢٥٪ فى أبريل ١٩٨٨ .[٦]

ولأن الأجور لم تتحرك إلا بسرعة السلحفاة ، فإن انخفاض مستوى المعيشة بات عادة قومية .. وشكوى الناس من صعوبة الحياة أيضاً .

وبسبب القفزات المتلاحقة فى سعر الدولار ، عجزت الكثير من الشركات عن سداد ما اقترضته من البنوك .. والرقم مذهل .. حوالى ٣,٥ مليار دولار .. حصلت عليها ١٣٢٠ شركة .. من ٤٧ بنكا ..[٧]

---

(٤) تقرير صندوق النقد الدولى ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٢٠٩ .

(٥) « الاقتصادى » ، ١٩٨٨/١٠/١٠ ، ص ٣٢ ، نقلا عن تقرير اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى .

(٦) تقرير صندوق النقد ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، و٢١١ .

(٧) « الاقتصادى » ، ١٩٨٨/٢/٢٢ ، ص ٢٢ .

وهذا يعنى إفلاس هذه الشركات .. وانكماش حجم الاستثمار الخاص ، فى اقتصاد يذوب عشقا فى القطاع الخاص ـ ويسعى إلى خطب وده ليل نهار .

وكان من الطبيعى ـ بعد ذلك ـ أن يرتفع العجز فى الميزان التجارى ( بالأسعار الجارية ) من ٢٨٧٧ مليون جنيه ( فى عام ٨١ ـ ١٩٨٢ ) إلى ٤٧٩٢ مليون جنيه ( فى عام ٨٦ ـ ١٩٨٧ ) .. بنسبة ٦٥٪ تقريبا .

وأن تقفز المديونية من ١٨ مليار دولار إلى ٢٧,٥ مليار دولار عن تلك الفترة .[٨]

□ □

ولم تشر الحكومة إلى شىء من هذا وهى تقدم قانون شركات تلقى الأموال .. واكتفت بالتستر وراء « حقوق المودعين » ... مع أن حقوقا أكبر ضاعت .. حقوق المصريين الذين أحرقت أمعاءهم نيران التضخم التى اشعلتها هذه الشركات .

فهل حققت هذه الشركات هدفها الخفى ، ونجحت فى تخريب الاقتصاد المصرى ؛ .

وهل هذا النجاح مقدمة لهدف أخطر ، يبدأ بالسخط ، وينتهى بسيادة وسيطرة التيارات السلفية ؛ .

أم أن الهدف هو تمهيد الأرض أمام صندوق النقد الدولى ، لقبول شروطه ، التى بدت قبل سنوات مستحيلة ؛ .

ثم ... لماذا تركت الحكومة هذه الشركات حتى فعلت ما فعلت ، وحققت ما حققت ؟ .

ماذا استفادت الحكومة ؟ .

ولماذا استيقظت متأخرة ؟ .

أغلب الظن أن الحكومة وجدت فى هذه الشركات ما يعينها على قبول شروط صندوق النقد الدولى .. وما يجعلها على علاقة حسنة بنظم عربية ، نفطية ، تدعم التيارات السلفية ، وتدفعها إلى فرض نفوذها المالى والسياسى فى مصر .

وربما ... كان السبب ، فساد بعض المسئولين السابقين فى الدولة ، الذين كسبوا الكثير من وراء تسهيل الفرص لهذه الشركات لجمع ملايين الملايين ، وتهريب أغلبها للخارج .

وقد نُشر مؤخرا أن إدارة الكسب غير المشروع وضعت المدعى الاشتراكى السابق ،

---

(٨) « الاقتصادى » ، ١٩٨٨/١٠/٣ ، ص ١٨ .

المستشار عبد القادر أحمد على فى موقع الاتهام ، بعد أن زادت ثروته من نصف مليون إلى ثلاثة ملايين على وجه التقريب .[٩]

وكانت مفاجأة التحقيق « ما ذكره المدعى السابق من اتهامات وشبهات حول ( ٢٥ ) شخصية سياسية ، بينهم ( ٧ ) رؤساء وزارة ، ووزراء حاليون وسابقون ، و( ١٢ ) عضوا فى مجلس الشعب ، وعدد من المحافظين الحاليين والسابقين » .

« وقد وجه لهم المستشار عبد القادر أحمد على تهمة الوساطة واستغلال النفوذ لإثنائه عن التحقيق فى انحرفات شركات توظيف الأموال والذى كان يعتزم القيام به قبل تركه لمنصبه ... كما أشار لواقعة اشتراك عدد من هؤلاء فى نشاط الشركات كمساهمين أو مودعين بأسمائهم أو أسماء أبنائهم وأخواتهم » .[١٠]

ومن بين هؤلاء كمال حسن على الذى عُين رئيسا للحكومة فى ١٦ يوليو ١٩٨٤ ..[١١] وقدم لشركات تلقى الأموال خدمة العمر ، عندما أطاح بوزير الاقتصاد فى حكومته د. مصطفى السعيد من أجل عيون تجار العملة ، الذين أصبحوا أصحاب شركات الأموال بعد ذلك .

وبعد أن ترك رئاسة الوزارة ، وجد منصب رئيس مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية فى انتظاره .. ودعما لوجوده فى هذا المنصب ، حولت أكثر من شركة من هذه الشركات أموالها لهذا البنك .

ومن بين هؤلاء المهندس عثمان أحمد عثمان ، نقيب المهندسين ، ورئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى[١٢] الذى يعد بمثابة « الأب الروحى » لبعض هذه الشركات ، وشريك المحاسب أشرف السعد فى مصنع الملابس الجاهزة .[١٣]

وقد كان أول شخصية عامة شهيرة لها نفوذ فى دوائر الحكم ، تقبل نشر صورها مع أصحاب هذه الشركات فى إعلانات الصحف التى كانت بمثابة شراك الخداع لاصطياد أموال المودعين .

---

(٩) و (١٠) « الأهالى » ، ١٩٨٨/١٠/٢٦ ، الصفحة الأولى .. وبرغم أن الخبر منطقى فقد أنكره المدعى السابق فيما بعد .

(١١) لعل قراءة التاريخ الشخصى لكمال حسن على يجعلنا نستنتج ما هو أبعد من وقائع استغلال النفوذ والتعامل مع هذه الشركات.. ولد فى ٨ سبتمبر ١٩٢١ .. كان مديرا لسلاح المدرعات .. تولى منصب رئيس الأركان فى ١٩٧٣ ، ثم اصبح مدير المخابرات العامة فى سنة ١٩٧٥ ، فوزيرا للدفاع فى سنة ١٩٧٨ وتولى مسئولية المفاوضات العسكرية مع إسرائيل بعد كامب ديفيد ، وأكمل جانبها السياسى ، بعد أن تولى مسئولية وزارة الخارجية .. والمثير للدهشة أنه اشترك فى حروبنا ضد إسرائيل من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ .

(١٢) قدرت مجلة « **FORTUNE** » ثروته بـ ١,٥ مليار دولار ، عدد ١٩٨٨/٩/١٢ ، ص ٦٣ .

(١٣) كان نصيب أشرف السعد فى المصنع أقل من النصف بالتحديد ٤٠٪ فقط .

ويبرر عثمان أحمد عثمان هذا الموقف قائلاً :

« إن هذه الشركات قامت بموافقة صريحة من الحكومة ، وطالما أن الحكومة وافقت على إنشاء هذه الشركات وتركتها لأكثر من ١٠ سنوات ، فهذا معناه أن لهذه الشركات وجودا وشرعية معترفا بها ومصرحا بها من قبل الدولة » .[١٤]

وفى القائمة محافظ الجيزة السابق عبد الحميد حسن الذى ترك منصبه ليعمل فى شركة الريان التى كان مجال نشاطها الرئيسى فى نطاق محافظة الجيزة .

وفى القائمة وزير الداخلية الأسبق النبوى اسماعيل .

ومحافظ الشرقية السابق أمين ميتكيس .

وحسب ما قاله رئيس شركة « السعد » فإن « أكثر من ٨٠٪ من أصحاب الودائع لدى شركتى هم من القضاة وضباط البوليس » .[١٥]

ونقلا عن أصحاب شركة « الريان » : « نحن دولة داخل دولة .. والجميع يقبض منا » .[١٦]

ويبدو .. أن ذلك كان صحيحا .

ففى محضر الشرطة رقم ٤ ـ أحوال مصر الجديدة ، بتاريخ ٨ ابريل ١٩٨٨ ، قال د . صلاح الدين السيد ، المستشار الاقتصادى السابق للريان ، وأستاذ إدارة الأعمال ، والرئيس الأسبق للجامعة الأمريكية بالقاهرة :

ـــ إنه اختطف بواسطة أصحاب شركة الريان ، وتعرض للحرق بالكهرباء فى قدميه ، وللضرب بشدة ، والتهديد بالقتل بمسدس ، وبحقنه بفيروس الإيدز ، لإرغامه على التوقيع على شيكات بمبلغ ١٥ مليون جنيه ، حتى لا يفتح فمه ، ويكشف ما عرفه بحكم عمله السابق فى الشركة .

إلى هذا الحد ... كانت دولتهم داخل الدولة .

وعندما يقولون : « إن الجميع يقبض منا » ، فإنهم لم يتجاوزوا الحقيقة كثيرا ... فعائد الودائع كان يتحدد حسب أهمية المودع ، ونفوذه ، وموقعه على خريطة السلطة ... وقد وصل العائد فى بعض الأحيان إلى ١٠٠٪ ... ولا نضيف .

أكثر من ذلك ... قدمت إحدى هذه الشركات « رشوة » مستترة تحت ما سُمى

---

(١٤) « روز اليوسف » ، ١٩٨٧/١٠/٢٦ ، ص ٢٤ .

(١٥) انظر « روز اليوسف » ، ١٩٨٨/٥/٦ .

(١٦) جاء ذلك على لسان مستشار الريان السابق ، د. صلاح الدين السيد ــ انظر اعترافاته لـ « روز اليوسف » ، ١٩٨٨/٤/٧ .

« بالقرض الحسن » .. أى إيداع مبلغ من المال ، باسم المسئول أو أولاده ، هو فى الأصل قرض من الشركة .. يخصم على أقساط من العائد الكبير الذى يجلبه ، حتى يُسدد ، فيصبح رأس المال ملك المسئول .. والمقابل معروف .

وقد حاولت هذه الشركة أن تلعب هذه اللعبة نفسها مع شباب الصحافيين ، مستغلة متاعبهم المادية .. لكن .. مجلس نقابتهم وقف بالمرصاد .. ففشلت المحاولة مع الصغار .. وإن كانت محاولات أخطر نجحت مع الكبار :. كبار الكتاب والصحافيين .. ورؤساء تحرير الصحف القومية !

فبواسطة المؤسسات الصحفية ، تعاقدت شركة الريان للتراث على مطبوعات تجاوزت الخمسين مليون جنيه ، بخلاف ملايين أخرى دُفعت فى الإعلانات .. والرقم كبير .. كان يكفى لإنشاء ١٠ مطابع حديثة على الأقل لو كان الهدف الاستثمار .. لكن .. لأن الهدف كان اختراق هذه المؤسسات ، وإسكات الأصوات ، وكسر الأقلام ، فيها ، فإن هذه الملايين دُفعت لها ، ومن خلال العمولات أمكن السيطرة التامة على الضمائر الصحفية فى معظم المواقع القيادية .

وطوال سنوات استشراء هذه الشركات وتوحشها كانت غالبية الصحافة المصرية شيطانا أخرس ... فقد سكتت عن النقد والاعتراض وقول الحق .

ويبدو ... أن الحكومة سعدت بهذا الانزلاق .. لأن الكتاب ورؤساء التحرير الذين قبضوا الثمن .. أصبحوا ـ بما فعلوا ـ كالخاتم فى أصغر أصبع فى يد الحكومة .

وكان أن انبرى هؤلاء للدفاع عن هذه الشركات .

فعل ذلك أنيس منصور .

وفعل الشيء نفسه عبد العزيز خميس رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف .. آخر قلاع الصمود التى سقطت فى خريف ـ ١٩٨٧ ، بعد عقد مطبوعات يقل عن ٢ مليون جنيه .. وُقع مع شركة الريان .

لقد أوقف عبد العزيز خميس حملة روز اليوسف ضد شركات تلقى الأموال .. ثم .. كتب بقلمه ما هو أكبر من الاعتذار .(١٧)

□ □

وهكذا ...

---

(١٧) تحت عنوان « نقطة نظام صحفية » كتب عبد العزيز خميس فى « روز اليوسف » ( ١٩٨٧/١٢/١٤ ، ص ٢٣ ) يقول : =

ساهمت الحكومة .. برجالها وتصرفاتها ومؤسساتها فى فرش الأرض بالرمل أمام هذه الشركات .. ولأن الفساد يولد الفساد .. فقد انعكس ما هو خاص على ما هو عام .. وانهارت جدران الاقتصاد القومى ، وقبض البعض الثمن .

ولأن أجهزة الرقابة أجبرت على ابتلاع لسانها ، فقد سعت هذه الشركات إلى مد نفوذها إلى ما يُعتبر من اختصاص الدولة .. إقامة معسكرات للشباب لا يعرف أحد ما يجرى فيها الإعلان عن برامج لمحو الأمية على الطريقة السلفية .. تحالف هذه الشركات مع بعض أحزاب المعارضة .. ومع بعض فصائل التنظيمات الدينية المتطرفة التى تؤمن بالعنف .(١٨)

ثم ... كان أن أحست الحكومة بالإهانة عندما فوجئت بأصحاب شركة الريان يسخرون منها بعد أن لجأت إليهم فى فتح اعتماد واستيراد صفقة ذرة صفراء .

ثم .. فزعت .. عندما أعلنت شركتا الريان والسعد فى مايو ١٩٨٨ اندماجهما ... مع أن الاندماج كان بسبب خسارة وصلت إلى ٣٥٠ مليون دولار ، جاءت من عمليات مضاربة على الذهب والمارك الألمانى .

لقد أوحت الحكومة بأن الاندماج كان بمثابة القشة التى كسرت ظهر البعير .. ونقطة اللاعودة بينها وبين هذه الشركات ... فراحت تنشر غسيلها القذر .. وراحت تدكها بمدفعية الإعلام الثقيلة .. وكان من السهل أن يتحول الكتاب ورؤساء التحرير من الدفاع إلى الهجوم .. وراح هؤلاء يفتشون فى النصف الأسفل لأصحاب الشركات .. وكثر الكلام عن الإدمان والمخدرات ، والجنس ، والإجهاض .

ونشرت مجلة سياسية أسبوعية ما أسمته « ملف الآداب لصاحب شركة توظيف أموال » .. عددت فيه فضائح تبدأ بالاغتصاب وتنتهى بتكرار عمليات الإجهاض والحمل غير المشروع .(١٩)

---

= « اكتنفت الحملة التى شنتها بعض الصحف والمجلات على شركات توظيف الأموال تجاوزات ومبالغات لاشك فيها .. وأنا ـ شخصيا ـ كنت على يقين من غلبة روح المبالغة على بعض الكتاب والمحررين الذين اشتركوا فى الحملة . فقد كنت أعلم أن بعض هذه الشركات يعملا فعلا فى حقل الإنتاج ، وأن نتائج أعماله أصبحت ظاهرة وواضحة » .

ثم تحدث بإفراط ومديح عن مشروع إسكان الريان وأضاف : أن « هذا المشروع ، أعتقد أنه نقطة بداية لأصحاب الحملات الشعواء على شركات توظيف الأموال لكى يعيدوا تقييم أداء وجهود هذه الشركات » .. « إنها نقطة نظام صحفية » ... « لعل وعسى » .

(١٨) أشارت بعض التقارير إلى أن شركة الريان استعانت ببعض أعضاء تنظيم الجهاد ووظفتهم عندها .. لكنها فوجئت بهم يحطمون مكاتبها ويتركون العمل ، بعد أن اكتشفوا ـ على حد تقديرهم ـ أن أصحابها لا يلتزمون بالشرع .

(١٩) فى هذا التقرير الذى نشرته « روز اليوسف » (١٩٨٨/١٠/٣١ ، ص ١٢ » والذى حصلت عليه من جهات أمنية ، أن صاحب هذه الشركة أنفق ١٠٠ مليون جنية من أموال المودعين على الملذات .. وأنه كان يحاول إقامة علاقات جنسية غير =

أى أن الحكومة بدت كمن اكتشف فجأة أن هذه الشركات فاسدة .. تتهرب من الضرائب .. أوضاعها غير قانونية .. مخالفاتها لا نهاية لها .. تصرفاتها مريبة .. حقوق المودعين فيها غير مضمونة .. أصحابها فى غيبوبة الملذات والدخان الأزرق .

مع أن ذلك كان معروفا قبل سنوات طويلة .. فالقضية رقم ١٩ لسنة١٩٨١ ـ حصر ـ تحقيق مالية ـ أموال عامة عليا ، تؤكد أن أصحاب أكبر شركتين ( الريان والسعد ) تاجروا فى النقد الاجنبى واستولوا من أحد البنوك الاستثمارية على مليون و ٨٥٠ ألف جنيه .[٢٠]

وقد صدر فى ٨ أغسطس ١٩٨٣ قرار من وزير الاقتصاد بغلق حساباتهم فى البنوك ، لكن القرار لم ينفذ .

كما أنه قد سبق ضبط ابن عم صاحب شركة السعد وزوج شقيقته فى القضية رقم ٣٦٤ ـ ١٩٨٢ ، حصر ، وارد ، مالية ، متهما بتهريب ٣٤٠ ألف جنيه إلى الخارج مملوكة للسعد .. ثم حفظت القضية .

وفى ٢٥ مايو ١٩٨٧ ، حقق وكيل نيابة التهرب الضريبى عابد بسعد مع أشرف السعد ، الذى اعترف بأنه كان حتى سنة ١٩٧٨ ، يعمل فى معرض سيارات بمرتب شهرى لا يزيد عن ٤٥ جنيه ، وأنه تاجر بعد ذلك فى الذهب والفضة ، وخسر الكثير .. ثم كان « أن هداه الله » إلى فكرة إنشاء شركة لتوظيف الأموال .[٢١]

وهناك أدلة ووثائق أخرى تؤكد أن الحكومة كانت أول من يعلم .

فلماذا كانت آخر من تحرك .. أو آخر من تصرف ؟!..

والسؤال مهم .. وصعب .. ومن السذاجة التسرع بالإجابة عليه .. فالأمر يتخطى التفسير العابر إلى الاستقراء المتأنى لطبيعة وفلسفة النظام السياسى والاقتصادى فى مصر .. والتنقيب عن جذوره .. والبحث عن مصادر شرعيته .. وقوانين حركته .. وصور تحالفاته .. وتحليل الإفرازات الناتجة عنه .

---

= مشروعة ، وكانت المحاولة تنتهى غالبا بالزواج .. وهو متزوج من ٣ زوجات وله أكثر من عشيقة مع أن عمره لا يزيد عن ٣٢ سنة . وفى التقرير نفسه أنه قدم كيلو ذهب لإسكات امراة أجبرها على الإجهاض .. كما أنه قدم عده ملايين للطبيب الذى يجهض الضحايا حتى يتستر عليه ، و لا يفضح أمره .

(٢٠) الإخوه الريان من أصل متواضع ، حيث إن والدهم كان لا يملك سوى مطعم فقير لبيع الكوارع بالجيزة . والأكبر سنا مواليد ١٩٤٥ ( ٤٣ سنة ) .. والأصغر سنا ولد فى سنة ١٩٥٦ ( ٣٢ سنة ) .

(٢١) أشرف السعد ، عمره ٣٢ سنة ، حاصل على بكالوريوس معهد التعاون ـ ١٩٧٧ ، أعفى من الخدمة العسكرية .. فشل فى العمل فى فرنسا .. فعاد إلى مصر ليبدأ مشواره التاريخى مع الثروة .

وهذه هى بالتحديد مهمة هذا الكتاب .. وضرورته .

فبالرغم من أنه يرصد ظاهرة شركات تلقى الأموال ، ويشرح بداياتها ، ويضع يده على عناصر الخداع والتلاعب فيها ، فإنه ــ وهذا هو الأهم ــ يركز على المناخ السياسى ، والاجتماعى ، والتاريخى والدينى الذى وُجدت فيه .. والذى دعمها وشد أزرها ... ثم .. سارع بالتخلص منها .. وسحقها .. بحثا عن بديل آخر .

ما طبيعة هذا المناخ ! لماذا دعم هذه الشركات ؟ لماذا سحقها ؟

الكتاب يجيب على ذلك بخيط فكرى متجانس ، ومتصل .

وهذا ما يجعلنا نتجاوز التجربة ... ولا نقع فيها مرة أخرى .. ونفهم ما يجرى حولنا .. وما كان قبلنا .. لعل وعسى ، نحسم الجدل الذى يفرض علينا النظر إلى الوراء أكثر من النظر إلى الأمام .

ومن الجرأة ... أن أقدم هذا الكتاب .

أو لعلنى .. لو ادعيت ذلك .. أكون قد ارتكبت خطيئة التطاول .

فمؤلف الكتاب باحث ومثقف .. يفهم فيما يقول .. ويؤمن بما يقول .. ومستعد لدفع ثمن وجهة نظره .. وهذه صفات نادرة فى زمن أرخص ما فيه الأفكار .

أنا لا أقدم الأستاذ بدر عقل ولا أقدم كتابه ... فهذا أكبر من إمكانيات غرورى .. ولكننى ببساطة أزاحمه فى تسجيل موقفى من ظاهرة هذه الشركات الشاذة التى عصفت بالأخضر واليابس .. بالأبرياء والمجرمين .. بأنصار العقل ومؤيدى التطرف .

فشكرا له مرتين ..

لأنه قدم بعض الأرقام التى استعنت بها .

ولأنه سمح لى بالمشاركة بهذه الصفحات .

ثم ... كان ما كان .. وتفجرت الأحداث بعد الانتهاء من إعداد الكتاب .. فتضاعفت مساحتها ، ومساحة صفحات البداية ـ على صفحات النهاية أيضا .

ولو بدا ذلك غير معتاد فى كتاب صدر من قبل ، فالفضل للأستاذ بدر عقل ، الذى ضحى بأكثر من صفحات يتركها لغيره فى كتاب يحمل فكره قبل أن يحمل اسمه .

**عادل حمودة**

القاهرة ـ نوفمبر ١٩٨٨

□ ١ □

# نجـوم تجـارة العملـة

سئل طارق أبو حسين :

ــ كيف كانت البداية ؟

قال :

ــ اسألوا « أهل المنوفية .. نحن أسرة تملك الكثير من زمان .. فرض علينا الإصلاح الزراعى .. وخضعنا لجميع القوانين الاشتراكية » .

ــ لكنكم بعد تطبيق كل هذه القوانين عليكم صرتم مفلسين .. فمن أين لكم هذه الثروة التى تنعمون بها الآن ؟!

ــ ترك لنا القليل ... « وربنا رزقنا » .[1]

طارق أبو حسين هو رئيس وصاحب شركة ( **الهدى مصر** ) .. وقد فرض نفسه على مشاهدى التلفزيون وقراء الصحف من خلال حملات الدعاية الثقيلة .. حتى تصور البعض أنه ينتوى شراء مصر كلها .

بداية صاحب شركة ( **الريان** ) الحاج فتحى توفيق عبد الفتاح ـ كما يقول ـ مختلفة .[2]

كيف ؟

**« عدت إلى مصر عام ١٩٨٠ ، بعد غياب ١٤ سنة متصلة .. بدأنا أنا**

---

(١) جمال الشرقاوى : « حقيقة أوضاع شركات توظيف الأموال » .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

**وأخوتى مع عدد قليل من الأصدقاء نجمع البيض فى الفجر من المزارع ، ونوزعه على المحلات .. بدأنا برأسمال بسيط جداً ، كل منا على عجلة « دراجة » .. وينتهى اليوم وقد ربح كل واحد منا ٦ أو ٧ جنيهات ، مشينا على أساس « السماحة تغلب الشطارة » فكنا نكتفى بالقليل ، وثق فينا الناس ، وبدأت العملية تكبر ، الدراجة أصبحت « موتوسيكل » فسيارة نصف نقل .. وكبر عددنا ، والمبالغ كبرت ، فبحثنا عن أشكال قانونية ، ولما تنوعت الأنشطة بدأنا ننشىء الشركات .. وهكذا » ..**

وفى موضع آخر ، ورواية مختلفة ، يقول إنه أمضى ١٤ سنة بالخارج ، وكون حوالى مليون جنيه مصرى قبل أن يعود إلى مصر ، وعندما أنشأوا شركتهم وضع فيها المبلغ باسم الإخوة الثلاثة ( هو وشقيقاه ) .

التناقض واضح فى الروايتين : إذ كيف يعود من الخارج بمليون جنيه ، ثم لا يملك القدرة على شراء أكثر من دراجة ، ولا يستثمرها إلا فى جمع البيض مقابل ٦ أو ٧ جنيهات مكسباً .

ولم يقل « الحاج » ماذا كان يعمل في الخارج حتى يعود بمليون جنيه ؟

كيف جمع هذه الثروة .. ؟ .. وكم من الوقت احتاجه فى جمع وتوزيع البيض .. مقابل ٦ أو ٧ جنيهات فى اليوم .. ليغرق فى هذا البحر الهادر من النقود ؟

ويضيف « الحاج » : **عندما كبر عددنا ، والمبالغ كبرت .. بحثنا عن أشكال قانونية ، وبدأنا ننشىء الشركات .**

ثم .. نأتى إلى رواية « العملاق » كما يسمى نفسه ..

يقول أشرف السعد صاحب شركة ( **السعد** ) للاستثمار وتوظيف الأموال :[٣]

**« عمرى ٣٢ عاماً من أسرة محدودة الدخل من السنبلاوين ، ذهبت للعمل فى فرنسا ، وعدت بعد عامين .. لم ترق لى عملية غسيل الصحون .. عدت بمدخرات قليلة ، قابلت أحد المتدينين الذى هدانى إلى الطريق القويم ، وعرفت أن فى التجارة تسعة أعشار الرزق ، وخلعت الملابس الإفرنجية ولبست الجلباب**

---

(٣) حديث تسجيلى منشور فى جريدة « **الأهرام** » عدد ١٩٨٧/١١/١١ .

**وأطلقت اللحية ، فتحت أول شركة لتوظيف الأموال فى أول مايو ١٩٨٥ ، وفى نوفمبر ١٩٨٥ فتحت فرع القاهرة ، وكانت حصيلة المبالغ التى جمعتها ٨٠٠ ألف جنيه . بعد عام .. فى أول مايو ١٩٨٦ بلغت الأموال التى جمعتها ٤٠ مليون جنيه .. فى نهاية ١٩٨٦ بلغ مجموع الأموال ٦٠ مليون جنيه »**

فى رواية ثانية يقول أشرف السعد :(٤)

**عدت من فرنسا فى عام ١٩٧٩ ، بدأت فى السبلاوين وكل ما معى ٧ أو ٨ آلاف جنيه ، أخذت توكيل « شوييس » في حجرة صغيرة ، عرض علىَّ أحد كبار تجار السيارات الاشتراك معه فى البيع . كنت أخذ السيارة بـ ٨ آلاف وأبيعها بـ ١٢ ألف جنيه أعطانى عشر سيارات . أخذت معرضاً بالتقسيط على ٣٠ شهراً ، دفعت ثمنه فى شهرين ، أخذت توكيلات كثيرة .. ومشيت .. بعد سنتين اكتشفت أنى أصبحت من أكبر التجار .. سمعت عن شركات توظيف الأموال .. دخلت فيها ، وعندما بدأت فى توظيف الأموال كان معى حوالى من اثنين إلى ثلاثة ملايين جنيه .. كان على منهم حوالى ٣٠٠ ألف جنيه »** .

برغم أن الروايتين اللتين جاءتا على لسان أشرف السعد عن بداياته الأولى لم يمر وقت طويل بينهما ، إلا أن هناك تناقضاً صارخا بين الروايتين .. ففى الرواية الأولى يذكر أن ما جمعه من شركة التوظيف التى بدأها أول مايو ١٩٨٥ بلغ ٨٠٠ ألف جنيه بعد سبعة شهور من البداية .

غير أنه يقول فى روايته الأخرى إنه بدأ يعمل فى « التوظيف » وثروته حوالى ٣ ملايين جنيه . فأى الروايتين صحيح ؟! .. أم أن كلتيهما خطأ ؟!

حسب الرواية الثانية فإن أشرف السعد بدأ نشاطه بمبلغ ٧ أو ٨ آلاف جنيه عام ١٩٧٩ وبعد سنتين أصبح من كبار التجار ؛ بسبب تجارته فى السيارات وفى توكيل ( شوييس ) أى فى عام ١٩٨١ ، فى حين أن البيان المرفق عن شركات

---

(٤) جمال الشرقاوى : « حقيقة أوضاع شركات توظيف الأموال » ص ٦٦ .

( **السعد** ) ضمن الحديث الذى أدلى به صاحبها إلى جمال الشرقاوى[٥] يؤكد أن كل شركاته قد تأسست بدءاً من أواخر عام ١٩٨٦ ، فهل تجارة السيارات وبيعها بالأجل ـ لمدة عام ـ وتوكيل ( شويبس ) يكفى لأن يكون من كبار رجال الأعمال ؟

وإذا عرف أن شركة ( شويبس ) هى إحدى شركات المياه الغازية التى تضخمت ديونها حتى وصلت إلى ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه ؛ بسبب عدم تصريف المنتج ، فهل ربح وكيل فى مدينة كالسنبلاوين يمكن أن يمثل ثروة ؟!

وما هى قصة « الرجل المؤمن الذى هداه » ؟!

من هو هذا الرجل ؟ هل هو داعية دينى أم رجل أعمال ؟ هل هو مصرى أم أجنبى ؟ الرواية لا تذكر لنا شيئا من هذا .. وأغلب الظن أن القصه كلها من نسج الخيال لإضفاء لون من « الحصانة الدينية » على نشاط « السعد » ؟!

ولو افترضنا أن مبلغ ٧ أو ٨ آلاف جنيه التى بدأ بها عام ١٩٧٩ كان معدل دورانها ١٢ مرة فى العام ، فإن مجموع استثماراته الجارية فى العام يبلغ ٩٦ ألف جنيه .. وبالتالى لن يصل مجموع ثروته فى عام ١٩٨٥ أكثر من مليون جنيه .

أما لاعب كرة السلة محمود طاحون صاحب شركة ( **بدر** ) للاستثمار وتوظيف الأموال ، فإنه ينتمى إلى أسرة فقيرة .. فى البداية حاول أن ينشىء مصنعا لإنتاج الحوائط البلاستيك ، إلا أنه أقلع عن الفكرة عندما فوجىء أن البنك الإسلامى الذى لجأ إليه طلب فوائد تصل إلى حوالى ٤٣٪ وقرر أن يعتمد على بعض الأصدقاء فى دخول السوق .[٦]

وبرغم أنه لم يحدد متى بدأ ـ بالضبط ـ نشاطه ، إلا أن القرائن تشير إلى أنه لم يبدأ قبل عام ١٩٨٥ .

---

(٥) جمال الشرقاوى : مصدر سابق .

(٦) المصدر السابق .

وإذا كان صاحب ( **بدر** ) لاعب كرة سلة .. فإن صاحب ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات ( **الهلال** ) هو لاعب كرة يد !

المهندس محمد كمال عبد الهادى الذى صرح بأن حجم استثمارات شركات ( **الهلال** ) يصل إلى حوالى ٢٥٠ مليون جنيه ، نصيب المساهمين فيها ١٦ مليون جنيه فقط والباقى ملكيته .

ومحمد كمال عبد الهادى « ٣٠ » لعب فى إحدى دول الخليج وجمع ٢٠٠ ألف جنيه بدأ بها نشاطه عام ١٩٨٠ .

المفاجأة : بعد نشر الحديث اتضح أن صاحبنا مدين وأن ممتلكاته محجوز عليها ، حتى الكرسى الذى يجلس عليه ، وأنه أصدر شيكات بدون رصيد .

ثم وصلت المفاجأة إلى الذروة ، عندما هرب لاعب « الهاندبول » إلى أمريكا !

الآن ... ما هو السيناريو الحقيقى للبداية ؟

حسب تقرير أعدته إدارة مكافحة الأموال فى ٢٦ يناير ١٩٨٣ ، كانت الأسماء التالية على رأس قائمة تضم ٥٥ تاجرا للعملة .

١ ـ سامى على حسن .

٢ ـ أحمد توفيق عبد الفتاح .

٣ ـ محمد توفيق عبد الفتاح .

٤ ـ أشرف السيد على السعد .

أول القائمة : أشهر تاجر عملة فى مصر .. يليه صاحبا شركة ( **الريان** ) [ فيما بعد ]

ثم صاحب شركة ( **السعد** ) [ فيما بعد ] أيضا !

وعندما صدرت قرارات أغسطس ١٩٨٤ بوقف حسابات تجار العملة بالبنوك ، كانت الأسماء الخمسة الأولى منها لأصحاب شركات توظيف الأموال الآن .[٧]

---

(٧) « الأهرام الاقتصادى » ١٩٨٨/٦/٣٠ .

وفى الوقت نفسه كانت هناك دعوى قضائية تنظر أمام المحاكم تتعلق بعملية الاتجار فى العملات الأجنبية : اشترك فيها كل من الريان وأشرف السعد مع بنك مصر إيران الدولى .[8]

وقد كشفت « الأهرام الاقتصادى » مؤخراً عن اتفاقية عقدت بين واحد من أصحاب شركات توظيف الأموال من جانب وبعض شركات الصرافة العربية من جانب آخر ، بمقتضاها تقوم شركات الصرافة بجمع مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، مقابل شيكات تسلم لبنك قطاع عام فى مصر معروف بتاريخه الوطنى ، الذى يسلمها ــ بدوره ــ لصاحب الشركة فيقوم هذا الأخير بالسفر بهذه الشيكات إلى الخارج وتحويلها إلى إيداعات باسمه فى بنوك أجنبية .[9]

ويقول محمود طاحون رئيس مجلس إدارة شركة ( بدر ) للاستثمار : « **مع قيام السوق المصرفية الحرة .. شكل الدكتور عاطف صدقى لجنة من الدكتور يوسف والى والدكتور عاطف عبيد واللواء زكى بدر للاجتماع بنا ، وتم الاتفاق على أن نتوقف نحن عن قبول الإيداعات من الخارج ، مقابل أن تقوم الحكومة برفع أسماء رؤساء شركات توظيف الأموال من قوائم الممنوعين من السفر** »[10]

وفى حديث صريح مع فتحى توفيق عبد الفتاح عن أعمال المضاربة التى يقوم بها قال بالحرف الواحد : « **أضارب على العملات وعلى الأسهم والسندات** » .. «**ورئيس الوزراء طلب منا ألا نأخذ العملات الأجنبية داخل مصر ، والتزمنا .. أما خارج مصر فلماذا لا آخذها ؟!** »[11]

الآن ــ فقط ــ نقترب من حقيقة البداية ..فأصحاب شركات توظيف الأموال بدأوا ــ فى الأساس ــ كتجار للعملة .. وهذا يتفق مع منطق الأشياء ، إذا نظرنا إلى النمو الخيالى فى ثرواتهم ؛ حيث إن تجارة العملة هى التى يمكن أن تبرر هذا النمو .. وربما يتصور البعض أن تجارة العملة هى مجرد عملية الاستبدال بين العملات الأجنبية

---

(٨) د. محمود عبد الفضيل : « شركات توظيف الأموال » .

(٩) « الأهرام الاقتصادى » ١٩٨٨/٧/٢٥ .

(١٠) جمال الشرقاوى : مصدر سابق ، ص ١٩ .

(١١) المصدر نفسه ص ٤٥ ، ٤٧ .

والجنيه المصرى ، والاستفادة من فارق السعر الناتج عن عملية الاستبدال .

والحقيقة أن هذا هو أحد الأشكال وليس كلها ؛ حيث إن واقعنا الاقتصادى قد خلق أشكالاً أخرى للتجارة فى العملة .

من ذلك مثلاً : قيام شركات توظيف الأموال بتجميع مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، وكذلك استغلال حاجة بعض الشركات فى مصر إلى النقد الأجنبى لشراء بعض مستلزمات الإنتاج ، فتقوم شركات التوظيف بتوفير النقد اللازم ، وبالمقابل تستولى على منتجات هذه الشركات وتقوم ببيعها فى السوق المصرية ، بالسعر الذى تحدده ، وهذا السعر يتضمن ـ بالطبع ـ فرق السعر بين الدولار والجنيه المصرى ، كما يتضمن هامش الربح الذى يحدده التاجر .

أى أن أصحاب « التوظيف » يجنون نوعين من الربح .. الربح الناتج عن تدبير العملة ، والربح الناتج عن البيع بالجنيه المصرى بمعنى آخر فإنها تجارة على درجتين :

□□ الأولى تحويل الدولارات إلى سلع .

□□ والثانية تحويل السلع إلى جنيهات مصرية .

وحصيلة بيع السلع بالجنيه تستخدم لدفع مستحقات المصريين الذين تم جمع النقد الأجنبى منهم .

وهكذا .. قامت إحدى شركات توظيف الأموال بالاستيلاء على كامل إنتاج شركة كبرى لصناعة السيارات مقابل تدبير العملة الأجنبية لها ، ثم راحت شركة التوظيف تبيع السيارات بالأجل ، بالجنيه المصرى وبالسعر الذى تحدده . وإليها يعود أحد الأسباب الأساسية للارتفاع الجنونى فى أسعار السيارات ـ والذى تضاعف تقريبا ـ خلال العامين الماضيين .

مثال آخر لهذا النهج : فقد كان يتم القيام بتمويل السلع التى تحتاجها السوق المصرية ، وتتميز بنقص المعروض منها ، حيث يتم تمويلها عن طريق النقد الموجود طرف حسابات مملوكة لهؤلاء الأشخاص فى بنوك أجنبية ، والممول أساساً من مدخرات العاملين فى الخارج ، ثم بيع هذه السلع فى السوق المصرية بالجنيه .

وقد اعترف بذلك صراحة صاحب ( **الريان** ) عندما قال : « بمواردنا من

العملات الصعبة استوردنا كمية مليون طن من الذرة الصفراء ، نصفها لحساب وزارة الزراعة ، والنصف الأخر لحسابنا » .[١٢]

وكل هذه العمليات تتم ، بلا شك ، بعيداً عن البنوك المصرية ، بل وبعيداً عن الجهاز المصرفى ككل .

وكل ذلك يوضح ، بجلاء ، أن النشاط الأساسى لأصحاب شركات التوظيف كان هو المضاربة والاتجار فى العملات الأجنبية ..

وتلك هى البدايات الحقيقية .. بعيداً عن بدايات الكاميرات والأضواء التى ادعاها هؤلاء لأنفسهم !

لقد عاد تجار العملة للظهور فى منتصف الثمانينات ، وهم يركبون جواد شركات توظيف الأموال ، ويرتدون عباءة الدين ، ويشهرون سيف الفساد الذى أطاح بكثير من الرقاب .

---

(١٢) جمال الشرقاوى : مصدر سابق ص ٤٤ .

## □ ٢ □

# اغتيال وزير الاقتصاد !

عندما عين الدكتور مصطفى السعيد سنة ١٩٨٣ وزيراً للاقتصاد فى حكومة السيد كمال حسن على ، قيل ـ وقتها ـ إن الرئيس حسنى مبارك اختاره كأحد الوجوه التى لمعت فى صفوف الحزب الوطنى .. خاصة أنه كان عضوا فى لجنة الحزب الاقتصادية .. وباعتباره من الناقدين لسياسة الحزب والحكومة ، وباختصار فإن السعيد ، كما قال الرئيس مبارك نفسه ، « **دخل الوزارة ناقداً للأوضاع الاقتصادية** » .

ويبدو أن « مطبخ » النظام لم يعترض على الدكتور السعيد ؛ حيث شفعت له عندهم أفكاره الليبرالية ، واعتقدوا ، عن خطأ ، أن هذه الليبرالية لا تتعارض مع توجهاتهم الاقتصادية .

ويبدو أيضا أن مصطفى السعيد كان يدرك عمق الأزمة التى يعانى منها المجتمع بسبب سياسة الانفتاح ، حيث يقول عشية توليه منصب الوزارة :[1]

« **فى ظل حكم السادات ، ترك الجهاز المصرفى يتوسع بدون ضوابط ، ترك الائتمان والتعامل فى النقد الأجنبى دون إشراف أو رقابة من البنك المركزى ، وفتح الاستيراد على مصراعيه ، وتحولت بورسعيد من مدينة حرة إلى التوسع فى استيراد السلع الاستهلاكية وتهريبها بدون رسوم جمركية ، وترك الاستثمار الخاص الجديد الوطنى والعربى والأجنبى ليتجه حيث توجد القوة الشرائية الجديدة ، وتزداد فرص الربح ، دون مراعاة لخطة أو برنامج للتنمية ، ودون أن يساهم بفاعلية فى خلق قاعدة إنتاجية صلبة** » ..

ويضيف : « **لقد أصبح الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة .. وتحت تأثير هذا الاتجاه .. مجرد قنطرة لعبور الموارد المالية الهامة من النقد الأجنبى** » ..

---

(١) « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٦/١/٦ .

« فالبنوك تتلقى النقد الأجنبى من تجار العملة أو غيرهم بمعدلات متزايدة فى السنين الأولى ـ وهى ١٩٨١ ـ وتقوم بإعادة إقراض المستوردين من التجار الذين اندفعوا إلى استخدامه لمختلف الأغراض ، وفى مقدمتها إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية الجديدة وخلق أنماط استهلاكية جديدة .. وهكذا » .

وشرع د. السعيد على الفور فى القيام ببعض الإصلاحات ، لإعادة الانضباط إلى الجهاز المصرفى ، وتشديد رقابة البنك المركزى ووزارة الاقتصاد على البنوك ؛ حيث وضح من تشخيص الوزير ، ومما أثبتته الوقائع ، الدور الخطير الذى لعبه الجهاز المصرفى فى مساعدة تجارة العملة ، أو فى التوسع فى الائتمان لتمويل سلع استهلاكية فى الأساس .

وكان أول الإصلاحات : صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان والبنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وقد أعطت هذه التعديلات بعض السلطات لكل من وزير الاقتصاد والبنك المركزى تمكنهما من إحكام الرقابة على أعمال البنوك تمثلت فى الآتى :

١ ـ حق شطب أى بنك يتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة أو مصالح المودعين أو المساهمين . [ مادة ٣٤ ]

٢ ـ لا يعتبر تعيين أى شخص فى مجالس إدارات البنوك نهائيا ، إلا بعد مرور ٣٠ يوماً على انتخابه من قبل الجمعية العامة للبنك ، وإخطار الوزير ، وللوزير الحق فى الاعتراض . [ مادة ٢٤ ]

٣ ـ يحظر أن يمنح البنك تسهيلات ، لأى عميل ، تجاوز فى مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته . [ مادة ٣٧ ]

٤ ـ إعطاء البنك المركزى الحق فى توقيع عقوبات على البنوك فى حالة مخالفتها للأحكام الواردة بالقانون ، مثل تخفيض التسهيلات ، منع البنك من القيام ببعض العمليات ، إلزام البنك بإيداع أرصدة لدى البنك المركزى وبدون فائدة وللمدة التى يراها ، مطالبة البنك بعقد اجتماع عاجل لمجلس الإدارة للنظر فى المخالفات ، تعيين عضو مراقب بالبنك ، وأخيراً حل المجلس وتعيين مفوض لحين انتخاب مجلس إدارة جديد .

وقد أثارت هذه التعديلات زوبعة فى أوساط رجال المال والبنوك ، خاصة بنوك القطاع الخاص والمشترك ، والتى رأت أن حق الوزير فى الاعتراض على عضو مجلس إدارة يختاره المساهمون أمر غير جائز بالنسبة للبنوك الخاضعة لقانون الاستثمار ؛ حيث إن هذا الأمر يعتبر تدخلاً فى شئون القطاع الخاص ، وتقييداً لحرية رأس المال . وبرغم ذلك تمكن الوزير من أن يخرج من هذه المعركة منتصراً ليواصل إصلاحاته .

وفى أغسطس ١٩٨٤ أصدر الدكتور مصطفى السعيد قراراً بوقف حسابات تجار العملة فى البنوك المصرية . ولكن يبدو أن هذا القرار لم يجد استجابة فعلية وقتها ـ سواء من قبل العاملين فى البنوك أو الأجهزة الحكومية الأخرى ؛ الأمر الذى دعا الوزير لأن يقوم بحركة إصلاحية أوسع مدى وأكثر تأثيرا فى يناير ١٩٨٥ ، وهى التى عرفت باسم : « قرارات ٥ يناير » التى أثارت ضجة كبرى فى أوساط المال والتجارة ، وعلى مستوى السلطة السياسية فى البلاد ، ولدى قوى المعارضة المصرية .

وبدا أن الوزير قد قرر أن يخوض معركة فعلية مع تجار العملة ، وأن يواجه بقدر من الحسم هذا القطاع الذى أصبح هو القطاع الحاكم فعلا فى السياسة الاقتصادية للبلاد فى عهد الانفتاح « الميمون » !

ويمكن تلخيص قرارات ٥ يناير على النحو التالى :

- السماح لكل البنوك العاملة فى مصر بالتعامل فى النقد الأجنبى محليا ، وتحصيل مدخرات العاملين فى الخارج ، بعد أن كان ذلك مقصورا على بعض البنوك دون غيرها .
- أن تقوم هذه البنوك بوضع حصيلتها من العملات الأجنبية تحت تصرف البنك المركزى المصرى لإعادة توزيعها وفقا للسياسة الاقتصادية للبلاد .
- أن يقوم المستوردون بدفع قيمة السلع المستوردة بالجنية المصرى وتدبير قيمتها بالنقد الأجنبى عن طريق البنوك .
- إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

وقراءة هذه القرارات توضح أن الوزير قرر أن يقضى ـ وبضربة واحدة ـ على تلك السياسة الاقتصادية التى لم تكن فقط وليدة السبعينات ، وإنما بدأت ملامحها منذ أواخر الستينات ، وهى السياسة التى كانت سببا من أسباب تردى أوضاعنا الاقتصادية والمعيشية .

لكن الرياح لم تأت بما يشتهى الوزير !

فالسياسة التى جاء الوزير ليوجه إليها ضربته ، هى تعبير عن تحالف المصالح بين قوى وفئات اجتماعية لا تسيطر فقط على واقع الاقتصاد بالبلاد ، وإنما أصبحت تهيمن على جهاز الحكم ذاته ، بل إن هيمنتها هذه سبقت هيمنتها على الاقتصاد ، وهى التى أفرزت التحولات السياسية والاقتصادية التى جرت فى بلادنا .

على الجانب الآخر فإن القوى السياسية التى كانت قرارات الوزير تعبر عن مصالحها .. سواء من قوى الرأسمالية المصرية فى الأساس ، أو من طبقات شعبية يمكن أن تنعكس عليها قرارات الوزير بالنفع .. هذه القوى كانت غائبة .. أو مُغَيَّبَة عن الساحة السياسية تماما ، فهى إما مفتقدة إلى أحزابها السياسية ووسائل التعبير عنها .. أو مهاجرة إلى بلاد النفط .. أو غارقة فى بحر شعارات السلفيين عن الاقتصاد « الربوى » والهجمة على البنوك بوصفها بنوكاً « ربوية » ومن ثم فهى معادية للشعب .. وبالتالى فإن أى محاولة لتقويتها أو إعادة الثقة إليها مسألة لم يعرها الشعب أى اهتمام .

وفجأة .. وجد الوزير نفسه يسبح وحده ضد التيار !

□ □ كان بين إصدار الوزير لقرارات ٥ يناير وبين استقالته فى ٦ أبريل ١٩٨٥ فترة ثلاثة شهور .. ثلاثة شهور من الصراع الضارى ، تحالفت فيها كل قوى المنتفعين لتشن حرباً شعواء على الوزير ، حرباً وصلت إلى حد التشكيك فى ذمته المالية ، واتهامه باستخدام منصبه فى تحقيق مصالحه ومصالح أقاربه وذويه وعلى رأسهم السيدة زوجته !

وكعادة أسلوب الحكم فى بلادنا .. والذى ساد طوال الثلث قرن الأخير .. لا تنكشف وقائع الانحرافات أو استخدام النفوذ ، إلا عندما تقرر السلطة التخلص ممن توجه إليهم التهمة ، والاستغناء عن خدماتهم .

فكل انحرافات جهاز الدولة فى ظل حكم عبد الناصر لم يعرفها الشعب إلا عندما قرر الحاكم الاستغناء عن « أبطال » هذه الانحرافات ، برغم علم الحاكم بحقيقة ممارساتهم أثناء توليهم مناصبهم .

الشيء ذاته حدث فى عهد السادات . ويحدث الآن أيضا .. وهذه ليست سمة شخصية للحاكم ، وإنما هى ، فى الحقيقة ، إحدى سمات الحكم الشمولى* الذى ساد بلادنا .

كانت الحكومة أول من تنصل من قرارات وزيرها ، إلى حد أن رئيس الوزراء كمال حسن على صرح بأن الوزير قد « **خدعهم** » ! وأن ما أصدره من قرارات يغاير تماماً ما قام بعرضه فى مجلس الوزراء(٢)

وقد تصاعد الخلاف بين الوزير ورئيس الحكومة إلى الدرجة التى قرر معها الأخير تولى إدارة الشئون الاقتصادية بنفسه ، الأمر الذى اعتبر تنحية للوزير _ من الناحية الفعلية _ برغم استمراره فى منصبه .. كما كان يعنى ذلك تعجيزه عن التصرف ومتابعة سياسته الجديدة أو إصدار أى تعليمات بشأنها .

ولا يمكن فهم ذلك إلا على أنه قتل لسياسات الوزير ، وإلغاء لقراراته قبل الإعلان عن ذلك رسمياً .

كما سارعت اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ، التى كان الوزير أحد أعضائها البارزين ، إلى التنكر لقرارات ٥ يناير ، ووصفت وزير الاقتصاد بأنه لم يلتزم بالخطوط العريضة ، للسياسة الاقتصادية للدولة(٣)

بل إن القيادة السياسية ، عند قبولها استقالة وزير الاقتصاد والتى هى فى جوهرها إقالة .. وجهت اللوم إلى الدكتور مصطفى السعيد ، وأشارت إلى موقفه من تجار العملة وبنوك القطاع الخاص .

حتى الصحافة الحكومية شنت هى الأخرى هجوما ضاريا على الوزير واصفة إياه بأنه لم يكن « **أمينا** » مع مجلس الوزراء ولا مع رئيس الوزراء إذ إنه عرض قراراته بصياغة « **فاتت على رئيس الحكومة** » !

---

* « **الحكم الشمولى** » أو « **الشمولية** » مصطلحات تتردد هنا ويراد بها استيلاء فئة أو جماعة محددة من المجتمع على الحكم ، واحتكارها وحدها حرية العمل السياسى والثقافى والفكرى ، وتسخير كل أجهزة الدولة _ خاصة الأجهزة البوليسية والإعلامية _ للحفاظ على انفرادها بالحكم والقرار السياسى فى شتى مناحى الحياة .

(٢) « **الأهرام الاقتصادى** » بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٨٨ ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه .

واعترف الكاتب الصحفي موسى صبرى بأنه شن هجوما على مصطفى السعيد إلى أن خرج من الوزارة معللاً ذلك بأن قراراته كانت « **صعبة الفهم** » وأنه استخدم أرقاماً غير صحيحة « **بكل أسف** » ![4]

وانضم إلى موكب الهجوم جماعات المستوردين ورجال الأعمال وبعض قادة بنوك القطاع الخاص .

والتقط الخيط جهاز المدعى الاشتراكى ، حيث كانت تجرى وقتها وقائع محاكمة تجار العملة ، وهى القضية التى كان متورطاً فيها عدد من البنوك العاملة فى مصر ، وعلى رأسها بنك ( الأهرام ) وتحولت المحاكمة إلى محاكمة لوزير الاقتصاد ؛ استناداً إلى وجود عبد الرحمن بركة مدير عام بنك ( الأهرام ) بين المتهمين فى القضية ، وكان ترتيبه السادس عشر ، وهو يمت بصلة قرابة للدكتور مصطفى السعيد . وأشاع جهاز المدعى الاشتراكى أن ما ارتكبه بركة من جرائم تهريب النقد إلى الخارج قد تم بمساعدة الوزير .

واستفز هذا الوضع الدكتور عبد المنعم الشرقاوى محامى عبد الرحمن بركة فتوجه إلى المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى وممثل الادعاء قائلاً :

**« هل أصبح الادعاء مدافعاً عن تجار العملة ، وأصبح تجار العملة يأخذون موقع الادعاء .. إن اتهام بركة كان توصلاً لاتهام الوزير ، وكان قاسماً مشتركاً فى كل مرافعة سمعناها ، لماذا هذه الحملة على بركة ؟ لتكن لديكم الشجاعة لتهاجموا وزير الاقتصاد ، ولا تجعلوا بركة معبراً إلى الوزير الذى يستطيع أن يدافع عن نفسه . إن درجة القرابة بينهما من الدرجة السابعة .. وعندما عين بركة فى بنك الأهرام كان الوزير مازال أستاذا فى الجامعة »** .[5]

محكمة القيم ذاتها التى كانت تنظر أمامها قضية تجار العملة ، انحازت ـ هى الأخرى ـ إلى تجار العملة وشككت فى القرار الذى أصدره وزير الاقتصاد بإغلاق حسابات تجار العملة بالبنوك ، ووصفته بأنه « كان نكبة اقتصادية ، وجاء

---

(٤) « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ ص ٣٣ .
(٥) « المصور » بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٢ .

مشوباً بالقصور وأحاط الشك بملابسات إصداره من كل جانب ، ولم يستهدف فى مصدره المصلحة العامة ، بل أملته أحداث خفية لا يعلمها إلا مصدرها ، كما جاء فى عجالة ليس لها من مبرر ، ولم تسبقه دراسات متأنية ؛ إذ نتج عنه ارتباك فى سوق النقد وقصور فى ورود العملات الأجنبية وارتفاع أسعارها ؛ حيث لم توفر الوزارة بديلاً لغلق هذه الحسابات ، فضلاً عن أنه اقتصر على بعض تجار العملة وأغفل كثيرين » .(٦)

ولم تقف المحكمة عند حد التشكيك فى قرارات الوزير ، بل رمته بتهمة استغلال النفوذ وتسخير منصبه لتحقيق مكاسب له ولأقاربه ، وضمت مدونات الحكم الصادر فى ١٩٨٥/٣/٣٠ التهم التالية للدكتور مصطفى السعيد :(٧)

■ تساءلت المحكمة عما إذا كانت صلة القرابة بين الوزير وعبد الرحمن بركة مدير عام بنك ( الأهرام ) قد سهلت له ، بمستندات غير صحيحة ، وبزعم أنها ديون عملاء ، تصدير ٥٠٠ مليون دولار إلى خارج البلاد .

■ أن وزير الاقتصاد قد كفل بعض الأشخاص ، وحصل على تسهيلات ائتمانية ، وأن ثمة تعاملات لشركات تسهم فيها زوجته السيدة عزة شلبى وبعض أقاربه مع المصارف ، شابتها تجاوزات استمرت بعد توليه الوزارة ، وذلك طبقا لما أثبته تقرير مراقبى حسابات بنك ( الأهرام ) المؤرخ ١٩٨٣/١٠/٣١ المقدم لرئيس مجلس إدارة البنك ، من وجود تجاوزات فى التسهيلات الممنوحة لبعض العملاء عن الحدود المصرح بها ، وهم : شركة ( مصطفى محمد على ) ، وشركة ( المصطفيان ) ومكتب ( الشرق الأوسط ) والدكتور مصطفى السعيد وسمير عبد العزيز .

■ أن بعض المدينين للبنك ، ويضمنهم الدكتور مصطفى السعيد وزوجته ، لم يقوموا بسداد مديونياتهم ، وهم : نبيل غالى محمد وشركة ( المصطفيان ) و( المكتب العالمى للتجارة ) والسيدة إيزيس محمد محمود ، وذلك طبقا لبيان الحسابات غير المنتظمة فى ١٩٨٣/١٢/٣١ .

■ قيام ( البنك الوطنى للتنمية ) بكفالة زوجة وزير الاقتصاد لعقد مديونية وسند إذنى كل منهما بمبلغ مليون جنية عن تسهيلات ممنوحة لمصطفى محمد على وشركاه .

---

(٦) نص مذكرة فى القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ نقلا عن « **الأهرام الاقتصادى** » بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ ص ١٦ .
(٧) المصدر نفسه .

■ صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ فى عهد وزير الاقتصاد متضمنا للمادة « ٢٢ » والتى نصت على أن يكون لوزير الاقتصاد ، وبصفته رئيساً للجمعية العامة لبنوك القطاع العام الممثلة من مجلس إدارة البنك المركزى حق تعيين ممثلى بنوك القطاع العام فى مجالس إدارة البنوك والشركات التى تساهم فيها ؛ الأمر الذى يمثل وصاية وتدخلا فى عمل البنك المركزى ، ويفقده دوره كبنك للبنوك .

■ كما تقدم أحد المحامين من مساهمي بنك ( الأهرام ) ببلاغ إلى النيابة يتهم فيه وزير الاقتصاد بأنه قد أصدر أوامره إلى البنوك بسحب ودائعها من بنك ( الأهرام ) بقصد إفلاسه ، كما أصدر أوامره للمفوض على البنك بإلغاء ضمانه السيدة عزة شلبى زوجة الوزير ، وإصرار الوزير على دخول بنوك القطاع العام مساهمين فى زيادة رأسمال البنك ، بحيث يصبح للقطاع العام الأغلبية بما يغل يد المساهمين الأفراد فى إدارة البنك .

مفارقة غريبة حقاً .. فالاسم « محاكمة تجار العملة » .. ومع ذلك انحاز جهاز المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم إلى جانب تجار العملة .. وراحوا يكيلون الاتهامات إلى الرجل الذى قرر أن يواجه هؤلاء التجار .. وأصبح الأمر محاكمة للوزير ولقراراته .

وتحولت المسألة إلى مظاهرة إعلامية ، بعد نشر منطوق الحكم الذى أصدرته محكمة القيم ، وتصدرت الصحف مانشيتات تطالب « برأس الوزير » وبدا الأمر كما لو أن مصطفى السعيد هو « رأس الفساد » فى البلاد ، وأن إصلاح الإحوال مرهون بإزاحته !

ولكن الوزير لم يستسلم .. بل سعى إلى شرح الظروف والدوافع التى أملت عليه ـ بصفته المسؤول عن السياسة الاقتصادية للوطن ـ أن يستشعر المخاطر التى تتعرض لها البلاد لو استمر العمل بالسياسات التى سادت فى السنوات السابقة على توليه الوزارة .. وتركز دفاع الوزير فى النقاط التالية :[٨]

■ إن حصيلة مصر الضخمة من العملات الأجنبية والتى تحققت خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨١ قد تم تبديدها بالكامل فى استيراد سلع كمالية ، بدلاً من استيراد سلع أساسية ومستلزمات إنتاج ، أو استخدامها فى سداد ديون مصر .

---

(٨) « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ ، ص ص ١٢ ، ١٣ .

■ إن المصلحة كانت تقتضى بأن تصدر هذه القرارات على وجه السرعة ، وكان لزاماً علينا أن نوجه مواردنا نحو الإنتاج فى القطاعين العام والخاص ؛ حيث إن الدرسات قد أوضحت أن ما تم استيراده فى ظل نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » بالنسبة لـ ١٤ سلعة فقط ، قفز من ٥١,٣ مليون دولار فى ١٩٨١ إلى ٤٤٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٣ ، أى أن وارداتنا تضاعفت ٧ مرات فى عامين فقط ، وهذا معناه أن اتجاهنا الاستيرادى لو سار على هذا المنوال ، وبهذه المعدلات ، فإنه سيؤدى إلى ضغوط ضخمة على مواردنا من النقد الأجنبى .

■ إن وقف تدهور الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية والوصول إلى سعر صرف موحد للدولار ، وبشكل واقعى ، مسألة لا يمكن الوصول إليها طالما استمر العمل بنظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » حيث إن هذا النظام يفتح الباب واسعاً للمضاربة التى تقوم بها شركات توظيف الأموال ، والتى تؤدى إلى انحراف مدخرات المواطنين عن مسارها الطبيعى .

إن الحقائق التى لمسها الدكتور مصطفى السعيد ، وما أثبتته تحقيقات محكمة القيم فى قضية تجار العملة ، والوقائع التى تفقأ الأعين لهولها ، كقيام بنك « الأهرام » وحده بتهريب ٥٠٠ مليون دولار إلى خارج البلاد ، كل ذلك لم يشفع لوزير الاقتصاد عند المسؤولين الذين أداروا وجوههم عما يجرى ، وعقد حلف الانفتاحيين والمستوردين وتجار العملة العزم على الإطاحة بالوزير وسياساته ، بل والإطاحة بمستقبل أمة بأسرها .

ولقد حاول الوزير أن يقدم بعض المؤشرات عن حركة التعامل فى النقد الأجنبى داخل البنوك ، برغم أن التجربة لم يمر عليها سوى أسابيع قليلة .. حيث أظهرت الحقائق التالية :[٩]

ـ بلغت حصيلة العملات الأجنبية فى الأسبوع الأول ( أى اعتبارا من ٨ يناير ١٩٨٥ ـ ١٢,٢ . مليون دولار وصلت إلى ٤٠,٣ مليون دولار فى الأسبوع العاشر ) .

---

(٩) المصدر السابق .

ـ بلغ متوسط إيداعات العملاء أسبوعيا حوالى ١٢٢ مليون دولار ، حيث وصل مجموعها فى تسعة أسابيع إلى حوالى ١٢٠٩ مليون دولار .

ـ بلغت قيمة الاعتمادات التى تم فتحها للقطاع الخاص فى الأسبوع الأول ٣١,١ مليون دولار ، بمتوسط أسبوعى ٢٢,٢ مليون دولار . أى أن إجمالى الاعتمادات التى تم فتحها للقطاع الخاص عن طريق البنوك فى تسعة أسابيع وصل إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار .

ـ بالنسبة لمديونيات العملاء ، تم سداد ١٨٦ مليون دولار عن شهر يناير وحوالى ١٩٥ مليون دولار خلال شهر فبراير .

لكن الإعلام الحكومى راح يشكك فى صحة هذه البيانات ، ويصور ما أقبل عليه الوزير على أنه نكبة اقتصادية حلت بالبلاد . وأصبح لا مفر من أن يرحل الوزير ليفسح الطريق أمام تجار العملة وحلفائهم .

وفى السادس من أبريل ١٩٨٥ ( أى بعد أربعة أشهر من القرارات ) قبلت استقالة الوزير الذى أصدر بياناً يُبدى فيه استعداده للمثول أمام النائب العام للتحقيق فيما نُسِبَ إليه من تهم ..

وفى العاشر من أبريل ، بدأ النائب العام التحقيق فى بيان د. السعيد ، وطلبت النيابة صورة من ملف القضية ، وأخرى من الحكم فيها وأسبابه ، لتتم التحقيقات على ضوئها .

كما شرع المدعى العام الاشتراكى فى إجراء حصر للتهم المنسوبة إلى الوزير المستقيل وأسرته والمستندات التى تؤكدها ، وطلب من مجلس الشعب رفع الحصانة عنه لتوجيه التهم إليه .

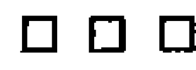
وفى ١١ يونيو تحدث مصطفى السعيد فى مجلس الشعب ، فى جلسة صاخبة ، مدافعاً عن نفسه ، مقدماً كل الأدلة على صحة ما اتخذه من قرارات . وفى اليوم التالى قذف السعيد بالكرة فى ملعب المدعى الاشتراكى وكان آنذاك المستشار عبد القادر أحمد على ؛ حيث قال بالحرف : « **إن لديه ما يثبت تجاوزات المدعى العام الاشتراكى ؛ حيث استخدم نفوذه فى الحصول على تسهيلات ائتمانية له ولزوجته**

**وبعض اقاربه من البنوك بدون أى ضمانات .. بل وبتجاوزات ، سواء فى السداد ، أو عن الحدود المصرح بها » .**[١٠]

وقد ردّ المدعى الاشتراكى بطلب رفع الحصانة عن د. السعيد .. بصفته عضواً فى مجلس الشعب .. كما حاول إنكار التهم التى نسبها إليه ، حيث قرر أن القروض والتسهيلات التى تحدث عنها مصطفى السعيد قد حصل عليها نجله لتمويل مشروع للأمن الغذائى ، بضمان رهن حيازى .. وأنه لا صلة له بالموضوع[١١]

وأصدر كمال حسن على تعليماته إلى البنوك ، بتأجيل العمل بقرارات ٥ يناير ، وإلى وزارة الداخلية بعدم التعرض أو القبض على تجار العملة ، داخل وخارج صالات البنوك ، وعدم تحرير أى قضية ضد واحد منهم ..[١٢] وهكذا ! .

وما هى إلا شهور قليلة حتى خرج كمال حسن على من الوزارة ، ليجلس على قمة واحد من بنوك الانفتاح هو البنك المصرى الخليجى .. ويذكر أن من كبار عملاء هذا البنك : أشرف السعد أحد تجار العملة اللامعين وصاحب شركة ( **السعد** ) لتوظيف الأموال .. وقد امتلأت الصحف بصور السعد إلى جانب كمال حسن على « مزيناً اسمه بكل مناصبه السابقة » وهم يوقعون عقداً لإنشاء بعض المشروعات « الكبرى » كما يصفها الإعلان تصل تكاليفها إلى ٥٠ مليون جنيه ![١٣]



وحسبما طلب مصطفى السعيد .. جرت محاكمته أمام النائب العام .

والحق أنها كانت محاكمة « عادلة » للمحاكمة « غير العادلة » التى نصبها الحلف « غير المقدس » للوزير المستقيل .

وكانت محاكمة للسياسات المخربة التى انتهجتها الحكومة .. واستدعى لها كل الأطراف .. من رؤساء بنوك القطاع العام والمسؤولين عن قطاعات النشاط المالى والاقتصادى فى ظل وزارة الدكتور مصطفى السعيد .

---

(١٠) المصدر السابق نفسه .

(١١) « **المصور** » بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢١ ، ص ١٠ .

(١٢) « حقيقة أوضاع شركات توظيف الأموال » كتاب **الأهرام الاقتصادى** ، ص ٢٢٢ .

(١٣) جريدة « **الوفد** » العدد ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١١ .

قيدت القضية تحت رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ، وأقفل التحقيق فيها فى ١٩٨٨/١/٤ بقرار النيابة بحفظ القضية إداريا ؛ حيث أصبحت الأوراق خالية مما يستوجب مساءلة الدكتور مصطفى السعيد .[١٤]

وهذا استعراض لبعض ما جاء فى مذكرة التحقيق وأقوال الذين شهدوا فى القضية حول قرار غلق حسابات تجار العملة :

**محمد نبيل إبراهيم** رئيس مجلس إدارة بنك مصر : قال إنه « قد اتخذ قراراً مماثلا لقرار الوزير فى عام ١٩٨٣ بغلق حسابات حوالى ١٤٠ عميلاً ، دون الرجوع للوزارة ، إذ إن لجنة النقد بالبنك المركزى كانت تحث على الحد من نشاط تجار العملة ، وأن هذا الأمر كان محل اهتمام البنك المركزى ولجانه ، ولم يكن الوزير فى حاجة لعرض القرار على اللجنة ، إذ إنه كان موافقا لاتجاه اللجنة فعلاً ، وأن الوزير لم يبغ بالقرار إلا المصلحة العامة .. أما بشأن ما قالت به المحكمة من أن القرار كان نكبة ، فإنه لا يتفق معها فى ذلك ، لسابقة مناقشة أمر تجار العملة فى البنك المركزى ، ولكونه لم يستشعر أى ارتباك فى البنك إثر القرار » .

**محمود فهمى لبن** رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة : كرر الأقوال السابقة ذاتها تقريبا ، وأضاف إليها : « أنه لم يحدث قصور فى موارد النقد الأجنبى ، أو ارتباك فى السوق ، وأن البنك المركزى المرجع فى القول بزيادة النقد أو نقصه ، وأنه توجد مصادر أخرى للنقد ، كالحسابات الخاصة وباقى التجار الذين لم تغلق حساباتهم » .

**محمد عبد المنعم رشدى** رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى : « إن الوزارة والبنك المركزى كانا يهدفان إلى جذب التحويلات لمجمع البنوك التجارية ؛ لتفوق السوق الحرة ، وأن اجتماعا حضره رئيس الوزراء ووزراء المالية والتخطيط والاقتصاد والبنوك الأربعة ، نوقش فيه أمر تجار العملة ، وكان الاتجاه لبقائهم مع تنظيم التعامل معهم ، وخالف هذا النظر البنك المركزى والبنوك الأربعة ، وأن القرار كان يهدف إلى تجميع المدخرات من خلال البنوك التجارية ، ولا يمكن اعتباره نكبة اقتصادية » .

---

(١٤) « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ ص ٢١ .

**محمد فخرى العاصى** رئيس مجلس إدارة بنك الإسكندرية السابق : « إن الثلاثة أشهر السابقة على صدور القرار شهدت اجتماعات بالبنك المركزى ، دارت حول كيفية الحد من نشاط تجار العملة ، وحرص الوزير على التعامل فى النقد بالسعر المعلن ، وأنه ترتب على القرار ، من واقع إحصاءات وزارة الاقتصاد والبنك المركزى ، زيادة فى التحويلات من الخارج ، عن الفترة المماثلة من العام السابق » .

**محمد على نجم** محافظ البنك المركزى : نفى علمه بالقرار قبل صدوره ، كما أقر بأن القرار بغلق حسابات تجار العملة ، بصفة نهائية ، لم يطرح على اللجنة ، وكان يفضل أن يرجأ القرار لحين عقد قرض من صندوق النقد الدولى لمواجهة النقص فى الموارد من النقد الأجنبى ، إلا أنه عاد وقرر فى ختام كلامه : « أن البنك المركزى أمر بعد القرار بعدم فتح حسابات لبعض التجار ، وأنه لا يرى فرقاً بين ذلك وبين غلق الحسابات وأنه لا دليل لديه على ما قالته المحكمة من أن القرار كان نكبة » .

**محمد صالح أمين شلبى** محافظ البنك المركزى الأسبق : « إن اللجنة المشكلة برئاسة نائب المحافظ ، والتي كان يحضرها الوزير ، كانت تهدف لتحديد سعر واقعى للصرف ، وترتب على تشكيلها زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى . وكان تشكيلها المقدمة للقرار الذى سبق وأن اتخذ بنك مصر قراراً مثيلاً له ، وتبعه البنك المركزى أيضا ، وأن الوزير شاوره فى إصدار القرار ، والذى قصد به تصفية الحسابات القائمة » ثم أضاف : « إنه لا يوافق المحكمة فيما قالته ، إذ إن القرار سبق دارسته وتطبيق البنوك لمثيله ، وأنه منع تجارة محرمة ، وزاد حصيلة النقد ، بما يعنى عدم ارتفاع سعره » ..

اللواء **حسن محمد الألفى** مدير إدارة مباحث الأموال العامة : « إنه لا مصلحة للوزير فى إصدار القرار ، إذ قصد به كسر احتكار تجار العملة ، وإنه لا يعتقد بما قالته المحكمة ( يقصد محكمة القيم ) إذ إن كسر هذا الاحتكار يمثل مصلحة عامة » .

ولكن ماذا عن باقى التهم التى قذف بها جهاز المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم فى حق الوزير ؟ .. أثبتت تحقيقات النيابة أنه :

■ بالنسبة لصلة القرابة بين الوزير وعبد الرحمن بركة مدير عام بنك ( الأهرام ) فقد خلت الأوراق مما يشير إلى أن صلة القرابة تلك مكنت المذكور « بركة » من أن يأتى فعلته ، وأن البنك المركزى ، وهو بنك البنوك والقائم على رقابتها ، كان يمكنه أن يفطن لذلك لو أحكم الرقابة على بنك ( الأهرام ) كما أن هذه القرابة لم تشفع للمذكور ؛ إذ تم فصله أثناء تولى الدكتور مصطفى السعيد الوزارة .

■ وبالنسبة لزوجة الوزير وأولاده فلم يثبت حصول أى منهم على تسهيلات من البنوك .

أما الوزير فإن التسهيل الذى منحه إياه البنك كان قبل توليه الوزارة ، وقد قام بسداده .

■ لم يثبت أن الوزير أصدر أى توجيهات للبنوك بسحب ودائعها من بنك ( الأهرام ) بغرض إفلاسه ، والصحيح أن البنوك قامت بسحب ودائعها من البنك ، دون توجيهات من أحد ، بسبب تدهور أوضاع البنك ، وبالتالى خشيتها من ضياع أموالها ..

وعلى العكس مما قيل فإن الدكتور السعيد سعى لإسهام بنوك القطاع العام فى بنك ( الأهرام ) بهدف إخراجه من أزمته وتجنب حدوث هزة للائتمان فى مصر ، ولكن رؤساء البنوك عارضوا هذه الخطوة ؛ باعتبارها استثماراً لا يدر ربحاً .

□ □

وقبل إسدال الستار على هذا « الفصل » من « مسرحية اغتيال الوزير » نسلط الضوء على الحقائق التالية :[١٥]

■ إن قرار الوزير بغلق حسابات تجار العملة صدر فى عام ١٩٨٣ ولم يشمل إلا ٥٥ تاجراً فقط ، وقد أثبتت التحقيقات أن الرقم الحقيقى لتجار العملة يبلغ أضعاف هذا العدد ، وقد قام بنك مصر ـ بمفرده ـ بإغلاق حسابات ١٤٠ تاجراً للعملة . وكانت هذه نقطة ضعف فى قرار الوزير الذى فند هذه النقطة بأن الأسماء

---

(١٥) المصدر السابق ــ انظر مذكرة القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ والمنشورة « بالأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ .

التى أعلن عن غلق حساباتها هى التى أبلغته بها وزارة الداخلية ، وهو الأمر الذى أقره اللواء حسن الألفى مدير إدارة مباحث الأموال العامة فى التحقيقات .

■ إن قرارات الوزير بغلق حسابات بعض تجار العملة لم تلغ نشاطهم بالكامل ، بل إن البنوك ـ ومنها بنوك القطاع العام ـ ظلت تتعامل مع هؤلاء التجار وتحتفظ بحسابات من لم ترد أسماؤهم فى قرار الوزير ، بل إن البنوك .. وبعلم محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد التالى .. تعاقدت مع بعض هؤلاء التجار مرة أخرى لتوريد النقد للبنوك ، وعلى رأسهم سامى على حسن وعلى حسن الهوارى وكمال حسن الهوارى على سبيل المثال تحت دعوى أن ذلك يزيد من حصيلة النقد الأجنبى لدى البنوك .

■ إن البنوك لم تقصر تعاملها فى مجال العملة على تجار العملة المحليين بل وتعاملت كذلك مع شركات الصرافة المنتشرة فى المنطقة العربية مثل الراجحى والمزينى والسلفيتى .. لتوريد النقد إلى البنوك .

■ إن محاكمة تجار العملة لم يكن ضمن المتهمين فيها واحد من تجار العملة سوى سامى على حسن ، والذى لم يقدم للمحاكمة بتهمة الاتجار فى العملة !

■ إن اتجاه الحكومة ورئيسها ووزيرى المالية والتخطيط كان مع الإبقاء على تجار العملة وتنظيم التعامل معهم ، الأمر الذى خالفه رؤساء بنوك القطاع العام والبنك المركزى ، وهو ما أقر به عبد المنعم رشدى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى فى أقواله أمام النيابة .

لم تقض الحكومة على وزير الاقتصاد فقط ، إنما قضت على محاولة من محاولات إصلاح المسار الاقتصادى .. على أنه حتى لو نجحت هذه المحاولة ، فإن نجاحها كان سيبقى محدوداً ، ذلك لأن الفساد الذى جاء مع ما سُمى بالانفتاح الاقتصادى ، أكبر من هذه المحاولة ، وألف محاولة أخرى مشابهة .

أكثر من ذلك ، فإن جذور هذا الخلل تمتد إلى ما قبل الانفتاح .. بل لعل الانفتاح كان أولى الثمار لسياسات سبقته بكثير ، ومهدت له ، ولشركات توظيف الأموال ، الطريق .

□ ٣ □

# البداية .. طريق « يوليو » !

على عكس ما هو شائع .. لم تبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات !

إن المتابعة المتأنية لحقبة الستينات ، تؤكد أن جذور هذه السياسة ، غرست فى تلك الفترة مع أن الصراخ كان يؤكد عكس ذلك .. كان الصراخ الدعائى والرسمى يؤكد على التحول الاشتراكى ، ومجتمع الكفاية والعدل ، والمساواة ، وإذابة الفوارق بين الطبقات .

لقد كانت السياسات الاقتصادية التى لجأت إليها ثورة يوليو مع بداية الستينات ، على وجه التحديد ، وتمثلت فى التأميمات الواسعة نسبيا ، خلال الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٤ ، وشملت الكثير من الشركات المالية والتجارية والصناعية ، والتى تكوّن منها بعد تأميمها .. القطاع العام .. كانت هذه السياسات هى السند القوى للسلطة الجديدة وأنصارها فى تدشين هذه الدعاية عن التحول الاشتراكى وإذابة الفوارق بين الطبقات .

## ١ ــ حقيقة القطاع العام

لم يكن القطاع العام ، فى واقع الأمر ، سوى نوع من رأسمالية الدولة ، حتمت الظروف التاريخية والموضوعية للرأسمالية المصرية* فى ظل قيادة ضباط يوليو ضرورة اللجوء إليه .. ذلك لأن سعى الضباط لإحكام قبضتهم على القيادة السياسية للبلاد ، كان يقتضى ضرورة التحكم فى القرار الاقتصادى الذى يمس مباشرة مصالح الجماهير

* تعبير « الرأسمالية المصرية » مقصود به فى سياق هذا الكتاب : تلك الطبقة المصرية التى تستند فى وجودها الاجتماعى على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سواء بشكل مباشر ( قبل ١٩٥٢ ) أو بشكل غير مباشر عن طريق استيلائها على فائض الإنتاج فى القطاع العام ( بعد ١٩٥٢ ) .

واحتياجاتها المعيشية .. ولأن عجزهم عن التحكم فى الأنشطة والسياسات الاقتصادية ، يعنى أن تترك الجماهير ليتشكل وعيها وترتبط مصالحها ، بمعزل عن السلطة السياسية ، وفى حضن قوى وطبقات اجتماعية أقصيت عن المشاركة فى الحكم ؛ الأمر الذى يشكل خطرا جسيما على سلطة الضباط السياسية ، ويهدد استمراريتها فى حكم البلاد .

كما أن استمرار هذه القيادة مرهون بالقيام ببعض الإصلاحات التى تلمسها الجماهير العادية ؛ بهدف كسب تعاطفها وتأييدها ، فى مواجهة بعض الفئات الرأسمالية التى حرمت من العمل السياسى . إلا أن هذه الإصلاحات ، وإمكانية القيام بها ، مرهونة بحل معضل الرأسمالية المصرية التاريخى ؛ والمتمثل فى عجزها عن إحداث التراكم الرأسمالى ، وتعبئة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات ؛ بهدف تحديث هياكلها الاقتصادية .. كمدخل للقيام بهذه الإصلاحات .. حيث فشلت الرأسمالية ، فى ظل المشروع الفردى ( الخاص ) ، فى القيام بها .

يقول الدكتور محمد دويدار أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة الإسكندرية ، فى محاولة لتوصيف القطاع العام : « **إن نمط قطاع الدولة فى مصر ، هو من قبيل نمط الإدارة الخاص من خلال الدولة ؛ بمقتضاها تتخذ القرارات بهدف احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الإنتاج وزيادة سيطرته عليها .. كأساس للسلطة السياسية .. وابتداء من هذه السلطة السياسية ؛ يختص أفراد الجهاز أَنْفُسَهُمْ بجزء من الفائض الاقتصادى .. بطرق مشروعة وغير مشروعة .. من سبيله يركمون رأس المال الفردى** »[1] .

ويؤكد المعنى نفسه الدكتور إبراهيم العيسوى : « **لقد تولى قيادة القطاع العام الرأسماليون البيروقراطيون والموثوق فيهم حتى وإن لم يكن مشهوداً لهم بالكفاءة .. فأداروه بعقلية رأسمالية متخلفة ، بل إنهم أداروه .. فى حالات كثيرة .. لصالح القطاع الخاص ، وعملوا على تخريبه واستنزافه من الداخل** » .[2]

---

(١) د. محمد دويدار : « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » ، دار الجامعات المصرية . ص ٤٦٥ .
(٢) كتاب « الانفتاح الاقتصادى .. الجذور والحصاد والمستقبل » ص ٧٦ .

من هنا لم يكن اللجوء إلى القطاع العام ، سوى نوع من الشمولية الاقتصادية .. يتناسب والشمولية السياسية للنظام .. إنه مشروع جماعى للرأسمالية المصرية ؛ يساعدها على الخروج من مأزقها التاريخى .. الأمر الذى يصفه د. محمد دويدار بأنه : « يمثل ، فى الواقع ، الشكل غير الفردى للملكية الخاصة ، ملكية الدولة بما لها من طبيعة اجتماعية وسياسية تجعلها دولة غير المنتجين المباشرين » .[3]

وقد كانت « سلطة » يوليو وأنصارها من الفئات الرأسمالية التى ارتبطت بها على وعى تام بهذه الحقيقة التى أخفوها وراء سيل من الشعارات عن الاشتراكية والتحول الاشتراكى .. يؤكد ذلك أنهم ما إن أتموا بناء القاعدة الاقتصادية لسلطتهم السياسية .. والتى تمثلت فى القطاع العام .. حتى توقفوا تماماً عن كل ما وعدوا به الشعب ، وما أطلقوه من شعارات .. وكما يقول د. جلال أمين : « **إن السنوات التالية لعام ١٩٦٥ شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الأساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية والعربية الخارجية ؛ ففى السياسة الاقتصادية تخلى عن هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، ولم يتخذ أى إجراء جدى جديد لإعادة توزيع الدخل ، وتراخت قبضة الحكومة على تجارة الاستيراد ؛ فزاد تهريب الواردات ، وتراخت قدرتها على مكافحة التهرب من ضرائب الدخل** »[4] وهذا ما يؤكده الدكتور على الجريتلى أيضا : « **وبعد ١٩٦٦ لم تجد خطط الاستثمار طريقها إلى حيز التنفيذ ، ولم تتحقق زيادة تذكر فى الدخل القومى لكل نسمة** »[5]

القطاع العام إذن لم يكن إلا إحدى ركائز النظام الشمولى لسلطة يوليو ، ووسيلة لتحقيق مصالحها ومصالح الفئات التى ارتبطت بها سياسيا واقتصاديا . وفى ظل شعارات قيادة القطاع العام للتنمية لصالح الجماهير .. تظل القيادة السياسية مطلقة اليد فى الهيمنة والسيطرة على جميع نواحى النشاط بالبلاد بما يدعم قبضتها على الحكم

---

(٣) د. محمد دويدار : مصدر سابق ، ص ٥١٥ .

(٤) د. جلال أمين : مصدر سابق ، ص ٩٦ .

(٥) كتاب « خمسة وعشرون عاماً .. دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر — ١٩٥٢ — ١٩٧٧ » . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

واستخدام جهاز الدولة في إحداث التراكم الرأسمالي على المستوى الفردى ، في الوقت الذى يتولى القطاع العام نيابة عن مجموع الرأسمالية المصرية القيام بالمشروعات التى تعجز عن القيام بها في نطاق المشروع الفردى ، اعتماداً على فائض الأموال التى يحققها هذا القطاع .. كنتاج لجهد وعمل ملايين العاملين .. تحت دعوى أنه مملوك للشعب .

وقد كان هذا الفائض هو الممول الأساسى للإنفاق في مجالات الخدمة العامة والمشروعات التى يحجم رأس المال الخاص عن القيام بها بحكم كونها لا تدرّ أرباحاً ، مع أنها تمثل ضرورة حيوية لانطلاقه ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات ، وسرعة دوران رأس المال الخاص ونمو المشروع الفردى .

ويطلق على هذه المشروعات التى يمولها القطاع العام مشروعات « البنية الأساسية » مثل : الطرق والمواصلات والاتصالات والموانى .. هذا بخلاف أعباء الدفاع عن الوطن ، والخدمات كالصحة والتعليم والثقافة .. هذه المجالات تولاها كلها تقريباً ـ ومازال يتولاها ـ القطاع العام ، اعتماداً على هذا الفائض الضخم المتولد أساساً من قوة عمل الملايين بهذا القطاع ؛ خاصة في المشروعات الصناعية والتعدينية كالبترول والكهرباء والحديد والصلب ، أو بعض المرافق القومية كقناة السويس ، بالإضافة إلى احتكار الدولة لعملية تسويق بعض المحاصيل المهمة ذات الفائض المرتفع كالقطن .

**٢ ــ التحول إلى الليبرالية الاقتصادية :**

يحاول البعض أن يعزوا سياسة « الانفتاح الاقتصادى » إلى المجموعة التى تسلمت السلطة مع بداية السبعينات خاصة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بقيادة السادات . ويحاول هؤلاء أن يصوروا الأمر على أن مسلك هذه القيادة كان « رِدَّة » عن التحول الاشتراكى الذى قادته ثورة يوليو مع بداية الستينات بقيادة جمال عبد الناصر !

وعلى الرغم من أن جميع التحليلات ـ سواء المنحازة للحقبة الناصرية .. أم المؤيدة للحقبة الساداتية ـ لا تنكر أن عمليات التخطيط ، وتعبئة موارد البلاد

للاستثمار ، ودعم القطاع العام ، وإصلاح الأوضاع المعيشية للشعب ، قد توقفت بدءاً من عام ١٩٦٥ .. وفى ظل قيادة عبد الناصر نفسه .. إلا أن بعض هذه التحليلات تحاول أن تضع حدوداً فاصلة ، كسور الصين العظيم ، بين الفترتين . فى حين أن الدراسة الموضوعية تؤكد أن ما جرى فى السبعينات هو التطور الموضوعي لسلطة يوليو ، وأنه جاء انسجاماً مع رؤيتها الاقتصادية وتوجهاتها الأيديولوجية . أما ما جرى فى الستينات ، وتحديداً خلال خمس سنوات ، هى عمر سياسة التخطيط من ( ٦٠/٦١ : ١٩٦٥/٦٤ ) فلم يكن سوى استثناء أملته التوجهات الوطنية لعبد الناصر الحاكم الفرد دون أن تكون توجهاً أيديولوجياً أصيلاً للمجموعات المكونة للسلطة .

لقد كانت الرؤية الاقتصادية لثورة يوليو تعول كثيراً ، منذ البداية ، على رأس المال الخاص ( الوطنى والأجنبى ) فى القيام بتحديث المجتمع المصرى ، وتدعيم قدراته الإنتاجية . يقول د. جودة عبد الخالق : « **كانت حكومة النظام الجديد تؤمل أن يضطلع رأس المال الخاص ( الوطنى والأجنبى ) بدوره فى تنمية الطاقات الإنتاجية فى مصر ، فحاولت جهدها لتشجيعه ، وصدر لهذا الغرض القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ فى شأن استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية** » .[٦]

بل إن خطة التنمية الوحيدة التى نفذها نظام يوليو خلال الفترة من ( ٦٠/٦١ : ١٩٦٥/٦٤ ) كانت المساعدات الخارجية ، والمتمثلة أساساً فى القروض ، تمول ٤٠٪ من الاستثمارات فى هذه الخطة .[٧]

إن ملامح هذه الرؤية لم تتوارَ فى ظل قيادة عبد الناصر كما يحاول البعض أن يصور .. فقد كانت موجودة دائماً .. بل وتسارعت بعد عام ١٩٦٥ .. فالميثاق الوطنى الذى صدر فى عام ١٩٦٢ أكد الحاجة إلى رأس المال الأجنبى والإمكانيات التى يمكن أن يتيحها البناء الاقتصاد القومى .[٨]

---

(٦) « الانفتاح الاقتصادى الجذور والحصاد والمستقبل » ص ٢٦ .
(٧) ، (٨) المصدر نفسه .

كما أن تأمل الصيغة السياسية التى ابتدعها عبد الناصر ، فى ذلك الوقت ، والتى عرفت بصيغة « تحالف قوى الشعب العامل » يبين أنها ، وإن كانت تعكس السعى نحو احتكار العمل السياسى من قبل سلطة الضباط ، إلا أنها وبالدرجة ذاتها كانت تعكس أيضاً الانحياز إلى رأس المال الخاص .

فالقوى التى حددتها هذه الصيغة كقوى متحالفة كانت : العمال ، الفلاحين ، الجنود ، المثقفين ، الرأسمالية الوطنية ، والتحليل الطبقى لهذه الصيغة يكشف أن أغلب هذه الفئات هى من الملاك .. عدا العمال تقريبا ، وإذا نظرنا إلى سلوك سلطة يوليو تجاه الحركة العمالية ؛ حيث عملت على تحطيم التنظيمات المستقلة للطبقة العاملة ، ومحاصرتها بشتى القوانين التى تحرم عليها أى لون من ألوان العمل السياسى ، فسيتضح لنا أنها الفئة الوحيدة تقريبا التى حرمت من أن تشارك بأى قدر فى إدارة البلاد .. حيث إن سندها الوحيد لهذه المشاركة يتمثل فى وحدتها التى لا تتأتى إلا من خلال حقها فى التنظيم المستقل ، دون أى تدخلات بوليسية أو إدارية ، بدءاً من النقابات وانتهاء بحقها فى إنشاء أحزابها .. الأمر الذى لم تُمَكَّنْ منه بأى صورة .

أما باقى الفئات ؛ فإنها وإن حرم أكثرها من العمل السياسى ، إلا أن وجودها الاقتصادى قد سمح لها بأن تدفع بعض ممثليها إلى أجهزة الحكم القائمة .. يعملون على تحقيق مصالحها بشكل شرعى أو غير شرعى .

فإذا أخذنا الفلاحين مثالاً ، فسنجد أن عدد المالكين فى عام ١٩٦٥ كان يصل إلى حوالى ٣,٢ مليون فرد يملكون ٦,٥ مليون فدان تقريبا ، وأن نسبة ١,٢٪ من ملاك الأراضى يملكون ما بين ٢٦ إلى ٢٩٪ من الأراضى الزراعية ، وأن ٤,٣٪ من مجموع المالكين يستحوذون على ما يقرب من ١٨٪ من هذه الأراضى .. أى أن ٥,٥٪ من الفلاحين يملكون وحدهم من ٤٥٪ إلى ٤٧٪ من المساحة الزراعية الكلية .. هذا بخلاف الأراضى المستأجرة التى كانت تحوزها هذه الفئة من الفلاحين ، كما كان لهم الغلبة فى تملك الأدوات الزراعية الحديثة مثل الجرارات وآلات الري والحصاد ، ويقومون بتأجيرها لصغار الفلاحين .. بالإضافة إلى رؤوس الماشية التى كانوا يملكون ٨٠٪ منها .[٩]

---

(٩) د. محمد دويدار : مرجع سابق ، ص ٣٤٥ : ٣٤٩ .

هذا الوضع جعل تلك الفئة تسيطر على كل نواحى النشاط الزراعى ، وعلى جميع التنظيمات الفلاحية ، بدءاً من الجمعيات التعاونية وبنوك التسليف وانتهاء بالاتحاد التعاونى .. بل وهم القوة التى دُفِعَ بها إلى البرلمان النيابى ( مجلس الأمة _ ثم مجلس الشعب ) بصفتها ممثلة الفلاحين !

ومجلس الشعب الذى انتخب عام ١٩٧١ _ وقبل ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى _ هو الذى وافق على صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، وهو القانون الذى كان تعبيراً عن مصالح الرأسمالية الزراعية التى كان تهيمن على النشاط الزراعى ..

وكانت أهم التعديلات التى جاء بها القانون هى :

□ إطلاق حرية الملاك فى تعديل نظام الإيجار ، من الإيجار النقدى إلى الإيجار بالمزارعة .. الأمر الذى يعنى إطلاق الحرية فى المشاركة فى الفائض المتحقق من الأرض الزراعية ، والناتج عن جهد الفلاح المستأجر ، وهو إما معدم فى الأساس ، أو من أصحاب الملكيات الصغيرة .

□ تحويل أى منازعات تنشأ بين الملاك والمستأجرين إلى المحاكم العادية _ بدلاً من لجان فض المنازعات التى كانت تشكل فى القرى لهذا الغرض _ مما يُصعِّبُ الأمر على صغار الفلاحين ، سواء من ناحية القدرة على تحمل تفقات التقاضى ، أم لقلة وعيهم وجهلهم بالقوانين .. خاصة أن الأغلبية الساحقة منهم من الأميين .

وقد كان هذا المشروع يمس مصالح أربعة ملايين من الفلاحين يستأجرون حوالى ثلاثة ملايين فدان فى ذلك الوقت ؛ أي حوالى ٦٠٪ من الأرض الزراعية .

والعجيب أن الذى قدم هذا المشروع إلى البرلمان هو أحمد يونس رئيس الاتحاد التعاونى ورئيس اللجنة الزراعية بمجلس الشعب ، والذى يوجد بالمجلس بصفته ممثلاً للفلاحين ، الأعجب من هذا أن القانون المذكور لم يعترض عليه سوى ثلاثة أعضاء فقط من كل أعضاء المجلس الذى يدعى أن الفلاحين والعمال يمثلون ٥٥٪ على الأقل من أعضائه طبقا للقانون .[١٠]

---

(١٠) انظر د. محمد دويدار ، مرجع سابق ص ٣٣٢ .

وفى هذه الناحية يرصد د. محمود عبد الفضيل مدى هيمنة كبار الملاك والرأسمالية الزراعية فى الريف المصرى ، وذلك فى ذروة الشعارات التى أطلقها النظام عن التحول الاشتراكى والعدالة الاجتماعية : « نجح كبار الملاك وأغنياء الفلاحين بكل الوسائل ، لإفراغ القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من محتواه .. وهو القانون الذى يقضى بأن يمثل من يملكون خمسة أفدنة فأقل ، بما لا يقل عن أربعة أخماس أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الزراعية المحلية ، كما لم يشترط القراءة والكتابة كأحد شروط العضوية ، حيث نجحوا فى عدم إعادة انتخاب مجالس الإدارة منذ عام ١٩٦٢ وحتى إعادة تعديل القانون فى ١٩٦٩ ، رغم أن القانون ينص على أن يتم الانتخاب كل سنتين ، حيث صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ والذى أسقط أن يكون أربعة أخماس الأعضاء من ملاك خمسة أفدنة فأقل ، حيث جعلها عشرة أفدنة فأقل ، كما اشترط ضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة ».[١١]

وإذا عرفنا أن أغنياء الفلاحين لا تقاس ثروتهم فقط بما تحت أيديهم من أراض زراعية .. وإنما أيضا بما يملكون من وسائل الإنتاج مثل الأدوات الزراعية الحديثة والماشية .. بالإضافة إلى التجارة فى المستلزمات الزراعية كالتقاوى والعلف والأسمدة والحبوب ـ ومعروف أن بعض هؤلاء الأغنياء كانوا من المرابين الذين يقرضون صغار الفلاحين بفوائد باهظة ـ إذا عرفنا ذلك .. اتضح لنا : إلى أى مدى كانت الرأسمالية الزراعية هى المهيمنة على النشاط الزراعى فى ظل سلطة عبد الناصر .

وإذا أخذنا قطاعاً آخر هو ( المقاولات ) ـ والذى يصلح كنموذج لما أطلق عليه « الرأسمالية الوطنية » ـ لتبين لنا : إلى أى درجة كانت السلطة منحازة إلى هذا القطاع .

ففى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٤ بإعفاء شركة ( المقاولون العرب ) وشركة ( حسن علام ) من كل القواعد المطبقة فى القطاع العام ، كما سُمح لهذه الشركات بحرية مزاولة نشاطها خارج البلاد .[١٢]

(١١) د . محمود عبد الفضيل « التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى » .
(١٢) عبد الله إمام : « تجربة عثمان » ص ٣٦ : ٤٠ ، دار الموقف العربى ـ القاهرة .

بل إن ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء الأسبق صرح فى عام ١٩٧٦ بأن « جميع شركات المقاولات الكبيرة المؤممة يديرها أصحابها ، حتى هذه اللحظة ، مثل شركة النصر للمقاولات ( حسن علام ) الله يرحمه ، ويوم توفى أصدرت قراراً بتعيين ابنه رئيساً لمجلس الإدارة ، رغم أنه مهندس شاب صغير ، وشركة ( مختار إبراهيم ) مازالت تدار بمعرفة أصحابها ، وكذلك شركة ( **أبو يوسف** ) » .[١٣]

شركة المقاولون العرب ( **عثمان أحمد عثمان** ) أيضاً كانت تدار بشكل عائلى ؛ حيث كان أعضاء مجلس الإدارة كلهم من أقارب عثمان ، كما أوضح تقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة فى مجلس الشعب ( مضبطة ١٨ أبريل ١٩٧٦ ) حيث كان عثمان أحمد عثمان يشغل منصب وزير الإسكان والتعمير فى ذلك الوقت .[١٤]

وفى تحليله لهيمنة طبقة الرأسماليين فى عهد حكم الثورة يذهب د. محمد حافظ دياب إلى أن البحث فى التكوين البنائى لهذه الشرائح يؤكد أنها ضمت خليطا من كبار الملاك الزراعيين ( ٥٠ فدانا فأكثر ) ممن تزايد عددهم من ٦٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ مالك فى هذه الفترة ، وازدادت ملكيتهم من ٤٣٠ ألف إلى ٨١٥ ألف فدان ، ومن تجار الجملة الذين بلغ عددهم ٢١٠ أشخاص كانوا يتصرفون فى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه ويحققون ربحا سنويا قدره ٣٠ مليون جنيه .[١٥]

ويضيف د. دياب : « كذلك تشير الإحصاءات التى أعقبت صدور ( القوانين الاشتراكية ) عام ٦١ أن ثلثى الاقتصاد المصرى ظل فى يد القطاع الخاص ، ٧٩٪ من التجارة ، ٦٧٪ من المبانى ، و٥٦٪ من الصناعة عموما ، كما أن أكثر من نصف عمال مصر كانوا يعملون فى القطاع الخاص » .[١٦]

إن ترك الشركات يقوم بإدارتها أصحابها وأقاربهم ، وتحريرها من جميع القوانين المتعلقة بالقطاع العام ، وإطلاق حريتها فى العمل خارج البلاد .. هو ـ بلا شك ـ إفراغ لقوانين التأميم من محتواها ؛ حيث أصبح التأميم مسألة شكلية فقط ، أما الواقع الموضوعى فهو أن أصحاب هذه الشركات قد استأثروا بالنصيب الأعظم من الفائض المحقق من هذه الشركات فى زيادة تراكم ثرواتهم الخاصة ، كما أن التأميم قد أتاح لهم

---

(١٣) ، (١٤) **عبد الله إمام** : مصدر سابق ، ص ٣٦ : ٤٠ .

(١٥) ، (١٦) **د . محمد حافظ دياب** : « سيد قطب .. الخطاب والأيديولوجيا » .

السيطرة على الجزء الأعظم من أنشطة قطاع الإنشاءات ؛ مما ضاعف من قدرتهم على إحداث تراكم رأسمالى خاص بهم .. الأمر الذى ظهر جلياً فى العشرات من المشروعات الخاصة التى ساهموا فى تأسيسها ، أو أسسوها لحسابهم فى ظل سياسة الانفتاح ، كما يظهر فيما ينشر ويذاع عن الثروات الفلكية التى يملكها بعضهم ، والموجودة فى بنوك فى الخارج .. حيث تضعهم هذه الثروات فى مصاف أكبر أغنياء العالم .

ومن هنا فإن السياسات الاقتصادية التى انتهجتها سلطة يوليو بقيادة عبد الناصر ، قد عَجَّلَتْ من سرعة تراكم رأس المال النقدى فى أيدى هذه الطبقات والفئات التى ارتبطت بالنظام ، بحيث لم تعد هناك حاجة إلى القيود التى فرضتها حكومة الثورة على حركة الأعمال حتى منتصف الستينات .. وبات من الضرورى إزالة القيود التى سنتها بنفسها لأنها أصبحت تعوق حركتها .. وقد بدا ذلك واضحاً فى توجهات الحكم اعتبارا من عام ١٩٦٥ وتجلى فى الإجراءات التالية :

- صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ المتعلق بإقامة منطقة حرة فى بورسعيد ، محتوياً على قسم من رأس المال الأجنبى الذى يُستثمر فى المنطقة الحرة ، مع تقرير ضمانات ضد التأميم .(١٧)
- اعترف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والخاص بهيئات وشركات القطاع العام بإمكانية مشاركة رأس المال الأجنبى فى المشروعات العامة .(١٨)
- صدور القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ الذى منح تيسيرات نقدية للمواطنين العاملين فى الخارج ؛ حيث سمح رسميا فى عام ١٩٦٩ باستخدام أسلوب الاستيراد الممول ذاتيا لاستيراد السيارات أو السلع للاستعمال الشخصى أو السلع الإنتاجية المملوكة لهيئات مصرية أو لمصريين فى الخارج ، وذلك بموجب القرارين الوزاريين رقمى ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ و ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ .

وتجدر الإشارة إلى أن التطبيق العملى فى هذه الناحية قد تعدى القرارات الموضوعة ، ويعبر عن ذلك عادل حسين بقوله : « لكن الممارسة العملية كانت تملأ الأسواق

---

(١٧) ، (١٨) جودة عبد الخالق : مصدر سابق .

بكميات وأنماط تتجاوز تماماً ما سمحت به هذه القرارات ؛ وتفسير ذلك أن القيادة السياسية استجابت أيامها لتطلعات أصحاب الدخول العليا فى استيراد أنماط استهلاكية كمالية »[19] .. « فإن عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة اتسعت بسرعة وأصبحت نشاطاً يتطلب إدارة ذات كفاءة ، لها مكاتب فى مصر وفى الخارج لتشرف على تهريب النقد وحسابات المقاصة ، وتنظيم شبكة آلاف العاملين من جملة البضائع جواً وبحراً ، ومن القائمين بالتوزيع .

□ صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة ، وقد شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة إلا بتعويض عادل . ونص القانون على أن المشروعات التى تنشأ طبقاً له تعتبر من المشروعات الخاصة ، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين ، كما أنشئت بموجب هذا القانون هيئة الاستثمار للمال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها .[20]

لماذا نسوق هذه الشواهد ؟

حتى يتضح أن ما جرى فى السبعينات ليس منفصلاً عن ما كان يجرى فى الستينات ؛ حيث لم يكن هناك تناقض بين الثورة والرأسمالية المصرية ، بل إن سلطة الضباط كانت تعبيراً للرأسمالية المصرية ، وأن لجوءها إلى سياسات التأميمات وانتهاج خطة للتنمية خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٥ هو سياسة أجبرتها عليها الظروف الموضوعية ؛ لعجز الرأسمالية المصرية التاريخى عن إحداث التراكم النقدى اللازم لتمويل مشروعاتها ، وخلق قاعدة مادية فى الاقتصاد ـ اعتماداً على المشروع الفردى ـ بحيث تكون هذه القاعدة هى البناء الاقتصادى الذى تستند عليه سلطتها السياسية من ناحية ، وأداتها لتكوين التراكم النقدى لعناصرها والفئات المرتبطة بها من ناحية أخرى .. كبداية لانطلاقها وتهيئة المناخ الملائم للمشروع الخاص .

لهذا .. فإننا نذهب إلى القول بأن ما جرى فى السبعينات قد تخلق ونما فى أحشاء

---

(١٩) عادل حسين : « الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية » ص ١١٢ ، ص ١١٣ .. هامش .

(٢٠) المصدر نفسه .

الستينات ، وأن القوى والطبقات الاجتماعية التى نمت وتطورت فى ظل الحكم الشمولى ، وآلت لها مراكز السلطة والقيادة قد شقت طريقها الطبيعى .. منسجمة مع طبيعتها الطبقية ؛ من أجل تأكيد مصالحها .

أما الادعاء بأن هزيمة ١٩٦٧ كانت مؤامرة خارجية أطاحت بالمشروع الناصرى ، ومكنت لقوى الردة التى ـ بدورها ـ قادت سياسة الانفتاح فى السبعينات ، فهو ادعاء خاطىء وقول مغلوط تماماً ؛ حيث إن هذه القوى ذاتها قد نمت وترعرعت فى ظل حكم عبد الناصر ، وشاركت فى حكم البلاد تحت إمرته .. بل إن بدايات التحول ـ كما أشرنا ـ بدأت فى عهده وقبل الهزيمة .

كما أن الفهم العلمى السليم يؤكد أن حركة أى ظاهرة تنبع من داخلها ـ أساساً ـ أما العوامل والظروف الخارجية فهى مجرد عوامل مساعدة وبالتالى فإن هزيمة ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر هى عوامل ثانوية أسهمت فى تسريع إيقاع هذا التحول الذى كان محتوماً فى ظل سلطة الضباط .

### ٣ ـ الانفتاح الاقتصادى :

ما إن توقفت العمليات العسكرية ، غداة حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى شرعت السلطات الحاكمة ـ على الفور ـ تدفع ـ بقوة ـ إلى أرض الواقع بتلك السياسات الاقتصادية الانفتاحية ، التى بانت إرهاصاتها منذ منتصف الستينات ، والتى عوقت من سيرها ـ دون شك ـ الهزيمة القاسية للنظام فى ١٩٦٧ . وكأن حرب أكتوبر لم يكن لها من غاية سوى « حرث الأرض » أمام الرأسمالية المصرية وإزالة « الألغام » من طريقها ؛ لتتيح لها إمكانية الانطلاق والنمو وتكوين الثروات ، وتحقيق مصالحها كطبقة ، بصرف النظر عن مصالح وتطلعات باقى طبقات الشعب صاحبة النصيب الأوفى فى صنع الانتصار ، والتى تحملت سنوات من الحرمان وتدنى الأحوال المعيشية من أجل « ٦ أكتوبر » !

وقد تبدى هذا الاتجاه واضحاً فى ( ورقة أكتوبر ) التى طرحها السادات فى عام ١٩٧٤ ، والتى حاولت أن تقدم صياغة لمستقبل الحياة فى بلادنا ـ من وجهة نظر النظام الحاكم بالطبع ـ وقد أومأت هذه الورقة إلى السياسة الاقتصادية التى تنوى السلطة انتهاجها ؛ حيث أشارت ـ بوضوح ـ إلى سياسة « الانفتاح الاقتصادى » ، وإلى الدور الذى يجب أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية فى

إعادة الحياة إلى الاقتصاد المصرى ، الذى أشاع السادات أنه « وصل إلى الصفر » ! وضرورة العمل على تهيئة المناخ الملائم لطمأنة رأس المال العربى والأجنبى حتى يأتى إلى السوق المصرية ..

وفى أعقاب ذلك ـ أو فى أثنائه ـ بدأت التشريعات الاقتصادية تأخذ مجراها ، باندفاع شديد ، لتخلق البيئة الملائمة .. ليس للرأسمالية المصرية فحسب ، بل وللرأسمالية الأجنبية أيضا .. بحيث فتحت السوق المصرية على مصراعيها ـ دون ضابط أو رابط ـ متبنية وجهة نظر فى الليبرالية الاقتصادية عفا عليها الزمن ، وتخلى عنها أصحابها أنفسهم ، وتجاوزتها النظم العتيدة فى الرأسمالية !

وكالعادة .. دشنت السلطة هذه السياسة الجديدة وسط عاصفة من الشعارات ؛ استندت فى الأساس على مغازلة مشاعر الحرمان التى تحسها الجماهير ، وتطلعها نحو حياة أفضل ، فسوّلت للشعب أن الانفتاح سوف يُجرى فى بلادنا أنهار اللبن والعسل ، وأغدقت على الجماهير وعوداً بالرخاء الآتى حاملا لكل مواطن بشائر بتحقيق أحلامه فى السيارة الفارهة والفيلا وماعداهما !

وقد قامت السلطة بسن مجموعة من التشريعات مثلت ـ فى مجموعها ـ السياسة المتكاملة للانفتاح الاقتصادى .. جاءت على النحو التالى :

**أولاً** : صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وهو القانون الذى سمح للعرب والأجانب باستثمار أموالهم فى مصر فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى دون استثناء تقريبا ( مادة «٣» من القانون ) فى الوقت الذى أعطى ضمانات لا حدود لها ضد المصادرة والتأميم وفرض الحراسات على هذه المشروعات ، كما أعطاها العديد من المزايا مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج ، وعلى الآلات والمعدات الواردة من الخارج لفترات تتراوح بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر عاماً فى بعض المشروعات ، طبقا لتقدير الهيئة العامة للاستثمار ، والمنوط بها تنفيذ القانون .

كما سمح القانون للأجانب بإعادة تصدير رأس المال إلى الخارج ؛ إما فى شكل أرباح أو رأسمال ، استثناء من جميع القوانين المتعلقة بتداول النقد الأجنبى والمعمول بها فى البلاد .

وحرر القانون المشروعات المشار إليها من جميع اللوائح والقوانين المعمول بها فى البلاد ؛ سواء المتعلقة منها بالأجور والمرتبات ، أم بالنقابات ، أم بالفصل والتعيين .. واعتبر القانون المشروعات المنشأة وفقاً له من المشروعات الخاصة ، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للهيئات والشركات التى تساهم فيها ![21]

**ثانياً** : صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ .والذى رخّص للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية ، بعد أن كان هذا الأمر محصوراً فى شركات القطاع العام فقط ( ١٣ شركة ) ونتيجة لهذا القانون بلغ عدد التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص ١٠٠٠ ترخيص لتمثيل ٢٦٠٠ شركة أجنبية ، تقوم هذه التوكيلات بتسويق منتجات تلك الشركات داخل البلاد ، وتشمل المنتجات جميع السلع ؛ خاصة السلع الاستهلاكية والكمالية .. بصرف النظر عن وجود إنتاج محلى من عدمه .[22]

**ثالثا** : فى مايو ١٩٧٤ أصدر مجلس الوزراء قرارات تتحدث عن « الاستيراد بدون تحويل عملة » بلا قيود ؛ حيث أكد الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء وقتها أن الغرض من القرار هو استيراد السلع التموينية ومستلزمات الإنتاج ، إلا أن الثابت أن هذا القرار سوف يصل بعدد السيارات المستوردة من ١٦ ألف سيارة فى عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٢٠ ألف سيارة عام ١٩٧٤ تصل تكلفتها إلى حوالى ٦٠ مليون دولار ، ولو أنفق هذا المبلغ على شراء قطع غيار ومستلزمات إنتاج لزاد إنتاجنا الصناعى بحوالى ١٢٠ مليون جنيه[23]

**رابعا** : فى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ والذى يقضى بجعل الاستيراد مفتوحاً أمام القطاع الخاص ـ كما هو مفتوح للقطاع العام ـ كما أباح للأفراد استيراد جميع الأشياء ، تحت دعوى الاستخدام الشخصى ، وأعقب ذلك مباشرة صدور القرار الوزارى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذى سمح للأفراد باستيراد أى شيء من الخارج ، عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام ، تمثلت ـ أساساً ـ فى السلع التموينية والغذائية كالقمح .

---

(٢١) انظر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٩٧٤/٦/١٩ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٣ المنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣ ١٩٧٧/٦/٢٣ .

(٢٢) د. جودة عبد الخالق ؛ مصدر سابق ، ص. ٥٤ ، ٥٥.

(٢٣) عادل حسين : مرجع سابق ، ص ١١٣ ، هامش .

خامساً : صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد الأجنبى ؛ والذى قصد به تحرير المعاملات فى النقد الأجنبى فى الداخل .. حيث أقر حق الأشخاص القانونيين « الطبيعيين » ، عدا الشخصيات الاعتبارية « المؤسسات والشركات » ، فى الاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يحصل عليه من أى مصدر ، عدا صادرات السلع والسياحة والتعامل فى النقد مع البنوك ، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه للتجارة فى العملة ؛ خاصة فى ظل السماح للقطاع الخاص والأفراد باستيراد كل شىء من الخارج دون تحويل عملة .. أى دون اللجوء إلى البنوك .[٢٤]

لقد هيأت هذه التشريعات مجتمعة ، والتى تمثل فى مجموعها ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، المناخ لاندفاع كل المجموعات التى ارتبطت بالنظام ، وجمعت ثرواتها تحت مظلته باستغلال نفوذها وهيمنتها على جهاز الدولة .. لكى تخرج إلى العلن وتمارس نشاطها بسند من السلطة و« القانون » !

وعمت البلاد حمى تأسيس الشركات وإقامة المنشآت ، بقيادة رموز الحكم الذين تحولوا إلى رجال أعمال ـ بالدرجة الأولى ـ كما كان لهذه السياسة الفضل فى الإفصاح عن حجم ودور القطاع الخاص فى بلادنا ، وعن قوة رأس المال المصرى ، واتساع طبقة الرأسماليين المصريين ، وضخامة تأثيرها ، وهيمنتها على جهاز الدولة ومؤسساتها .. وعلى رأسها المؤسسات التمثيلية .. خاصة مجلس الشعب الذى سن كل هذه التشريعات ؛ بينما روج ، زمنا طويلا ، أنه مجلس للعمال والفلاحين !

**٤ ـــ تقنين نقل فائض القطاع العام :**

لم تكن سياسة الانفتاح الاقتصادى تقصد فقط رفع القيود ـ التى وضعت فى ظل « سلطة يوليو » ـ عن الرأسمالية المصرية .. بل كان من أبرز أهدافها ـ وبالتالى نتائجها ـ « تقنين » نقل فائض القطاع العام لصالحها ، عن طريق ما سمى « القطاع الاستثمارى المشترك » .

فمنذ اللحظة الأولى لخروج التشريعات الخاصة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، شرعت ـ على الفور ـ المؤسسات الوطنية الكبرى فى سائر القطاعات المملوكة

---

(٢٤) عادل حسين : مرجع سابق .

للدولة ( البنوك ، المقاولات ، الصناعة ، الزراعة .. إلخ ) فى تأسيس المشروعات ، والمساهمة فى رؤوس أموالها .. بالاشتراك مع رأس المال المحلى والأجنبى . وما أن جاءت الثمانينات ، حتى برز على سطح المجتمع قطاع اقتصادى جديد .. له ثقله المالى والاقتصادى .. ومن ثم نفوذه السياسى والاجتماعى بالبلاد .. وهو ما عرف بـ « القطاع الاستثمارى المشترك »

وقد بلغت جملة استثمارات القطاع العام فى هذا القطاع ( الاستثمارى المشترك ) مليارات الجنيهات .. سواء كانت فى شكل رؤوس أموال .. أم فى شكل قروض وتسهيلات حصل عليها ـ أساساً ـ من القطاع العام .

وتقول المؤشرات الرسمية إن القطاع العام تقترب مساهمته من ٧٠٪ من رؤوس أموال القطاع الاستثمارى المشترك ، برغم أن عائد هذه الاستثمارات لا يزيد عن ٣٪ فى المتوسط سنويا .. كما تدلل المؤشرات على أن نسبة مساهمة المصريين فى مجالات الإسكان والمقاولات والتعدين تزيد على ٩٠٪ ، وفى مجالات البنوك والزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية تبلغ نسبة مساهمة المصريين أكثر من ٧٠٪ .[٢٥]

ونظرة تحليلية إلى هذا القطاع الاستثمارى ـ الذى أنشأته الدولة بواسطة الفائض المتولد من القطاع العام ـ تدلنا على أنه يتميز بالسمات التالية :

□ أن الشركات التابعة لهذا القطاع ـ سواء التى أسست طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، أم تلك التى أسست طبقا لقانون الشركات المساهمة رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ـ تتمتع بشخصيتها الاعتبارية المستقلة .. بصفتها شركات قطاع خاص ـ بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين ـ وبالتالى لا تخضع لأى نوع من الرقابة من قِبَل الأجهزة التى أنشأتها الدولة ـ لتستعيض بها عن الرقابة

(٢٥) « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ ص ١٦ ـ محمود صدقى مراد : « حل الأزمة يبدأ من هنا » ونسوق على سبيل المثال عدداً من المشروعات فى هذا القطاع ، فى أوجه النشاط المختلفة ، ففى قطاع البنوك مثلا نجد ( بنك قناة السويس ، البنك المصرى الخليجى ، البنك المصرى الأفريقى ، بنك الأهرام ، البنك الوطنى للتنمية ، بنك تنمية الصادرات ، بنك تشيس الأهلى « الأهلى التجارى فيما بعد حيث انسحب الجانب الأمريكي بعد تحقيق الخسائر » بنك مصر رومانيا ، بنك مصر الدولى ، بنك القاهرة باركليز ) وفى قطاع المقاولات : ( الشركة الوطنية للإسكان للنقابات ، شركة ايكون ، شركة مصر للتعمير ، شركة مصر للاستثمار والتنمية ، شركة مصر للاستثمارات ، شركة العاشر من رمضان ، الشركة الأهلية للتعمير ) . وفى قطاع الغزل والنسيج : ( شركة مصر إيران للغزل والنسيج ، مجمع العامرية للغزل والنسيج والذى يصل حجم استثماراته وحده إلى ما يقرب من ٢ مليار جنيه ) هذا بخلاف عشرات المشروعات فى مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائى .

الجماهيرية التى لم يكن لها وجود بسبب احتكار سلطة يوليو للعمل السياسى - مثل الجهاز المركزى للمحاسبات ، أو جهاز الرقابة الإدارية الذى ألغاه السادات عام ١٩٨٠ بسبب كشفه عن كثير من الانحرافات والتجاوزات الخاصة بعلاقة المسؤولين عن القطاع العام بالقطاع الاستثمارى .

▫ أن هذا القطاع تولى قيادته كبار العاملين بالدولة والقطاع العام .. بعد أن هجروا وظائفهم .. بالإقالة أو الاستقالة .. وهم خليط من رؤساء وزراء ووزراء ووكلاء وزارة ورؤساء مجالس إدارة وقادة عسكريين كبار .. ومنهم .. على سبيل المثال ..[٢٦] لا الحصر :

- **د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق** : وقد تولى منصب رئيس مجلس إدارة ( بنك التجاريون ) و( شركة كلورايد لصناعة البطاريات ) .
- **د. مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق** : وقد تولى رئاسة ( المصرف العربى الدولى ) .
- **كمال حسن على رئيس الوزراء الأسبق** : أصبح رئيسا لـ ( البنك المصرى الخليجى ) .
- **زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة الأسبق** : وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة ( بنك قناة السويس ) .
- **أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر الأسبق** : وقد تولى رئاسة مجلس إدارة ( بنك قناة السويس ) بعد وفاة زكريا توفيق عبد الفتاح .
- **د. حامد السايح وزير المالية الأسبق** : وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة ( بنك هونج كونج )
- **د. أحمد أبو اسماعيل وزير الاقتصاد الأسبق** : عمل رئيساً لمجلس إدارة ( بنك القاهرة والشرق الأقصى ) .
- **د.عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الاسبق** : ترأس مكتبا خاصا بالأعمال والاستشارات المالية والاقتصادية والمحاسبية .

---

(٢٦) شفيق أحمد على ، « روز اليوسف » ١٩٨٨/٧/١١ .

● **اللواء سيد فهمى وزير الداخلية الأسبق** : مديرا للعلاقات العامة بمكتب « عبد الرحمن البيضانى » .
● **اللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية الأسبق** : مستشارا ـــ لفترة ـــ لدى شركة ( الريان ) .
● **اللواء أمين ميتكيس محافظ الشرقية الأسبق** : رئيسا لشركة ( السعد ) لتوظيف الأموال .
● **د. عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق** : مستشارا لشركات توظيف الأموال .
● **د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط الأسبق** : رئيسا لـ ( البنك المصرى الخليجى ) قبل أن يتولى المنصب كمال حسن على .

والنظر إلى أغلب هذه التعيينات يوضح أنها ليست بسبب امتلاكهم لحصص فى رؤوس أموال هذه الشركات ؛ حيث إن نسبة مساهمة أغلبهم لا تتعدى ٥٠٠٠ جنيه فى أى من هذه الشركات .. وهى النسبة التى اشترطها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كضمان لعضوية مجالس إدارات الشركات .. وإنما تمت هذه التعيينات ، أساساً ، كنوع من المكافأة لهم مقابل خدمتهم للنظام ، وتعويضا لهم عن وظائفهم التى فقدوها .. هذا من جهة .. ومن جهة أخرى : استثمار علاقاتهم وصلاتهم الوطيدة بجهاز الدولة ؛ وبالتالى قدرتهم على تقديم تسهيلات للشركات والمؤسسات التى يترأسونها !

كما يبدو أن للأمر وجها آخر سياسياً .. وهو : الاحتفاظ بهذه العناصر والفئات على علاقة وثيقة بجهاز الدولة ؛ مما يدعم ويقوى نظام الحكم ويوسع نطاق القوى والفئات التى ترتهن مصالحها باستمرار أسلوب الحكم الشمولى صاحب الفضل الأكبر فى توفير فرص الكسب لهم . بمعنى اخر تكوين طبقة لنظام حكم .

□ أن علاقة القطاع العام صاحب الجزء الأعظم من رأسمال القطاع الاستثمارى الجديد ، اقتصرت على وجود ممثل أو أكثر فى مجالس إدارات هذه الشركات ، يمثل الجهة صاحبة رأس المال .. وهو فى أغلب هذه الحالات عضو غير متفرغ ـ حيث

يجمع بين أعباء وظيفته الأصلية ، وتمثيله فى الشركة ـ الأمر الذى لا يجد معه الوقت الكافى ، لمتابعة نشاط المنشأة أو الشركة ، التى يمثل القطاع العام بها .. وانحصر دوره ـ تقريبا ـ فى مجرد الحضور الروتينى لاجتماعات مجلس الإدارة ، دون أن يكون له أى تأثير فعال فى توجيه نشاطها ومراقبة عملها .. هذا بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع العام موزعة على عدد من المؤسسات والشركات التابعة له ، والتى لا تتعدى مساهمة كل منها نسبة ١٠ ٪ تقريبا من رأس مال الشركة المشتركة ، وهى النسبة التى تضمن لها ممثلا فى مجلس الإدارة ، وقد أدى غياب التنسيق المنظم بين مؤسسات القطاع العام المساهمة فى شركات القطاع الاستثمارى إلى جعل ممثلى القطاع العام يبدون كأقلية فى مواجهة الإدارة ، إذا ما حاول أحدهم أن يلعب دوراً فاعلا .

▫ إن هذا القطاع بحكم كونه له شخصيته الاعتبارية المستقلة ، واعتباره من شركات القطاع الخاص .. أصبح غير ملتزم بأى من اللوائح والقوانين المنظمة للقطاع العام ، وأطلق يد القائمين عليه فى حرية تحديد الرواتب والبدلات والمكافآت والتى يحصلون عليها بالطريقة التى تناسبهم دون التقيد بمؤشرات المرتبات والأجور السائدة بالبلاد ولهذا أصبحت الرواتب والأجور والبدلات التى يتقاضاها المشرفون على هذا القطاع تصل إلى أضعاف مضاعفة لما يتقاضاه نظراؤهم فى القطاع العام .. خاصة من كانوا فى مستوى الإدارة العليا .. ولهذا السبب بالذات أقبلت كثرة من قادة القطاع العام ـ من تلقاء أنفسهم أو بتوجيهات من السلطة ـ على تأسيس شركات الاستثمار ؛ حيث أصبحت تمثل لهم مورداً ضخما لمضاعفة دخولهم ، وإحداث التراكم النقدى الذى سمح لأغلبهم أن يتحولوا إلى أصحاب شركات خاصة أو رجال أعمال .. وكان ذلك يتم بصرف النظر عن جدوى هذه المشروعات ، أو نفعها للاقتصاد القومى .

إن هذه السياسات التى اندفعت السلطات الحاكمة تنفذها منذ منتصف السبعينات كانت ـ فى واقع الأمر ـ عودة إلى الليبرالية الاقتصادية ، وإطلاق حرية رأس المال ، دون الالتزام بخطة للتنمية ، أو أهداف قومية أو اجتماعية ، وترك الأمر لقوى

السوق ( العرض والطلب ) لتحكم حركتنا الإقتصادية .. دون ضابط أو رابط .. سوي مصلحة رأس المال .. محليا كان أو أجنبياً .

**٥ ــ تقنين الشمولية :**

لم تكن سياسة الإنفتاح الاقتصادى ـ في واقع الأمر ـ سوي « تقنين » لنشاط الفئات الرأسمالية التى ارتبطت بالنظام ، وتدعمت مواقعها ، ونمت نموا هائلاً لم يتحقق للرأسمالية منذ نشوئها .

من ناحية أخرى فإن عملية تقنين النشاط الاقتصادي ـ التى كان مقصوداً بها الاعتراف بـ « شرعية الثروة » التى جنتها فئات الرأسمالية المرتبطة بالنظام ـ جرت ، بالتوازى معها ، عملية تقنين لأساليب الحكم الديكتاتورى ، تحت شعار « سيادة القانون » ! تأكيداً لما أعلنه السادات عن التحول من « الشرعية الثورية » إلى « الشرعيه الدستورية » .

وقد عمل النظام على أن يعطى شعار « سيادة القانون » مسحة من الليبرالية ، ليتمشى مع ذلك الاندفاع الرهيب نحو الليبرالية الاقتصادية . إلا أن صيحة « سيادة القانون » لم تكن تعنى غير سيادة التسلط ، وسيادة القانون الديكتاتورى ، إذا جاز أن يكون القانون ديكتاتوريا !!

فالتحول نحو التعددية ـ الذى تصوره السادات ـ لم يكن إلا اعترافاً بالتعددية لقوى ٢٣ يوليو المرتبطة بالنظام والمتحالفة معه . وكانت خطة السادات « المثلثة » لإنشاء ثلاثة منابر ( يمين ـ وسط ـ يسار ) اعترافاً ومباركة للقوى السالفة الذكر ، والتى حتمت الظروف الإقرار بتمايزها ، ولكن أنور السادات أحاط خطته بقيود من حديد ، عن طريق الشروط الهلامية التى وضعت لإنشاء « المنابر » وتمثلت فى :

- الحفاظ على الوحدة الوطنية .
- حتمية الحل الاشتراكى .
- حماية السلام الاجتماعى :

وهى ـ كما يبدو ـ تعبيرات مطاطة ، قابلة لكل تفسير يخدم أهواء الحكم .

كما قنن السادات أسلوب الاعتقال السياسى فألغاه واستحدث نظام « الحبس المطلق » ،

وأنشأ جهاز « المدعى العام الاشتراكى » الذى كان عبارة عن « محاكم للتفتيش » جديدة ، تحقق مع السياسيين حول معتقداتهم وآرائهم ، وتمنع وتمنح من تشاء حرية العمل السياسى .

وبذلك ضمن الرئيس السادات أن تظل خيوط التعددية الجديدة بين أصابعه يلعب بها كما يشاء .. كما أن سياسة الاعتقال السياسى التى أعلن الإقلاع عنها فى بداية حكمه ، ( تمثيلية إحراق الشرائط وهدم سجن أبى زعبل ) قد عادت وقتها باستحداث نظام « الحبس المطلق » .

وكان للسادات السبق .. ربما فى تاريخنا الحديث كله .. فى إصدار قوانين بدعوى « حماية القيم » تمنع « الملحدين وغير المؤمنين » !! من تولى المناصب القيادية . وكان هذا القانون بالذات تعبيراً عن ذلك التزاوج بين الشمولية العسكرية و« الشمولية السلفية » ـ التى عادت للظهور والازدهار ـ لمحاصرة المد الديمقراطى والحركة الجماهيرية ، وبهدف عزل قيادات هذه الحركة وإبعادها عن العمل السياسى .

هذا ـ بالطبع ـ غير تلك الترسانة من القوانين التى اشتهرت باسم « القوانين سيئة السمعة » والتى كان الغرض منها إحكام قبضة النظام على مقاليد الحكم واحتكار العمل السياسى لصالحه وصالح القوى والفئات المرتبطة به .

وهكذا .. حكمت المجتمع ثنائية شاذة وغريبة : ليبرالية فى الاقتصاد ، وشمولية فى السياسة .. تلك الثنائية التى فتحت الباب واسعا نحو عملية فساد وإفساد فى المجتمع ، لم يسبق لها مثيل .

فقوى الرأسمالية الصاعدة ، والتى برزت كياناتها بقوة ، وأصبحت تملك مؤسسات ضخمة .. تماماً كما تملك ثروات خيالية ، وجدت نفسها أمام جهاز دولة يحكمه « طابور » من الموظفين والتكنوقراط الذين رسَّخ فيهم الحكم المطلق والشمولى أنهم مجرد « موظفين » جيىء بهم لتنفيذ أوامر الحاكم وسياساته ، ساعد على ذلك أن هؤلاء المسئولين ـ خاصة أصحاب القرار وقادة الرأى ـ ليسوا نتاج حركة سياسية ، أو إفراز أحزاب لها برامجها المحددة والمتمايزة ، وليسوا معبرين عن قوى اجتماعية أو طبقية محددة .. ولا حتى من المعروف عنهم فكر سياسى معين .. بقدر ما هم « موظفون لدى الحاكم » !

ولهذا كان جهاز الدولة جهازا بلا « هوية » أيديولوجية ، وكبار المسؤولين بلا انتماءات فكرية أو « عقائدية » .. وإنما هم مجرد مهنيين وفنيين .. وبالتالى ضعف الانتماء الوطنى لجهاز الدولة ، وغاب عنه الإحساس بالمصلحة العامة ، وسادت المصلحة الشخصية والفردية ، وأصبحت هى الموجه والرائد .

وسعيا نحو تعظيم مكاسبها ، وتضخيم ثرواتها ، رأت القوى الرأسمالية فى جهاز الدولة ـ بالوصف الذى قدمنا .. وفى غياب أى نوع من الرقابة الشعبية وحرية العمل السياسى ـ فرصة مواتية لشراء الذمم ، ودفع الرشاوى ، وتوظيف المسئولين واستخدامهم .. لتحقيق مصالح خاصة على حساب حقوق ومصالح الآخرين .

وبذلك تحول جهاز الدولة إلى أداة لتسهيل عمل هذه القوى الرأسمالية ، ونهب ثروات الشعب ، والقفز فوق كل القوانين .. وانفتح الباب على مصراعيه لعمليات التهريب والاتجار فى العملة ، والاستيلاء على أراضى الدولة والاتجار فيها ، وكسب أو نهب الملايين ، والسطو على أموال البنوك والهرب بها إلى الخارج ، واحتكار السلع الضرورية .. إلى آخر هذه القائمة التى لا يبدو أن لها آخر !

□□

فى هذا المناخ نشأ التحالف ـ السياسى والاقتصادى ـ بين نظام الحكم والشمولية السلفية* .

أو بين الشمولية السياسية ، والشمولية السلفية !

* نحن نستخدم اصطلاح ووصف « السلفية » ونعنى به : القوى والتيارات التى تتخذ من الدين شعارا وستارا ، وتلحق بأسمائها أوصافا مثل « الإسلامى » و« الإسلامية » على شاكلة الجماعات التى تسمى نفسها « الجماعة الإسلامية » ، وهى تسميات وأوصاف غير صحيحة وغير علمية ؛ لأنها توحد بين فكر ومصالح جماعة من البشر وبين الدين ، وبالتالى فإنها تصور أى خلاف معها على أنه خلاف مع الإسلام نفسه . ونذهب إلى أن التسمية الصحيحة لهذه الجماعات هى : « السلفية » نسبة إلى ما يروجونه من أفكار ، وما يحاولون ابتعاثه من نظم وعادات ، ظهرت فى مراحل تاريخية ماضية ، وارتبطت بظروف ومناخات مغايرة لما نحياه فى هذه الأيام ..

□ ٤ □

# دوائر الحلال والحرام

كانت إحدى نقاط الجدل الواسع بين القوى الديمقراطية والعقلانية وبين التيارات السلفية ، التي بدأت تطرق ساحة العمل السياسي في بداية السبعينات ، هي مطالبة الأولى للثانية ( السلفية ) بأن تفصح عن برنامجها لحل مشاكل الوطن الراهنة ، وعن مشروعها للنهوض بالأمة في مناحي الحياة المختلفة ..

ومصر .. وهي أرض التوحيد لم تعرف التعصب الديني ـ في أغلب مراحل نضالها ـ وحمى التعصب التي كانت أحيانا تغتري مجرى نضال الشعب المصري .. كانت وراءها دائماً قوى خارجية ، وخلفاء داخليون من مصلحتهم تفتيت وحدة الأمة ، وتمزيقها بالصراعات الطائفية .

من هنا فإنه لم يكن اعتراض القوى الديمقراطية ، في لحظة من اللحظات ، أن تنطلق قوة سياسية ما من أرضية الدين ـ كأيديولوجية لها ـ بالإضافة الى أنه حق مطلق أن تعتنق أي قوة ما تشاء من أفكار ومعتقدات .

وإنما كان الاعتراض منصباً على أن تكتفي جماعة ما ـ طالما أنها اقتحمت معترك العمل السياسي ـ برفع شعارات وتعبيرات عامة عائمة ! دون أن تحدد برنامجها الكامل للعمل والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وكانت المشكلة الاقتصادية هي إحدى محاور الجدل الرئيسية بين القوى الديمقراطية التي تنادي ببناء الاقتصاد المستقل بالاعتماد على الذات ، وبين التيارات السلفية التي رفعت شعار « الاقتصاد الإسلامي » غير الربوي ؛ كطريق لتحرر الأمة الإسلامية من أسر التبعية والتخلف .

□□

□□ هناك علماء متخصصون ، ألموا بأصول الفقه والاقتصاد معاً ، يؤكدون أنه ليس في الإسلام نظرية محددة تتعلق بالمال والملكية .. لكن هناك مفاهيم تتعلق بحق الملكية بوصفها حقاً غير مطلق .. وإنما هي حق مقيد بما تقضي به أحكام الضرورة من قيود ، وما رسمته مصلحة الجماعة .. بشرط عدم مخالفتها لما جاء به الإسلام من مبادىء وأحكام .

وفي هذا يقول أحد المفكرين الإسلاميين المعاصرين وهو الدكتور عبد الحميد متولي : « إنه لا يمكن القول مع ذلك بأنه كانت هناك في الإسلام نظرية معينة بصدد الملكية ،كما يرى بعض الباحثين الذين ينزعون دائماً إلى أن يبحثوا في الفكر الإسلامي عن نظريات »[1].

ويقول أيضا : « وإذا كان التاريخ الإسلامي قد عرف فيه ، إلى جانب الكثير من الفقهاء ، الكثير من الفلاسفة والعلماء في الطب والرياضة ـ كابن رشد والفارابي وابن سينا ـ فإنه لم يعرف فيه علماء في الاقتصاد »[2].

ولسنا نبغي من هذه الاستدلالات إظهار فساد الآراء التي يروج لها السلفيون .. إن ما نقصده هو بيان أن ما يدعون إليه وما يرفعونه من شعارات هو اجتهاد فكري توصل إليه نفر من البشر ـ سواء بحكم مصالحهم الخاصة .. أم بحكم حماسهم للدين ـ ومن ثَمَّ يجب التفرقة بين « الفكر الإسلامي » الذي هو محصلة اجتهادات بشرية ـ في الأساس ـ وبالتالي يحتمل الخطأ والصواب .. وبين « الثوابت » والمبادىء القطعية التي جاء بها القرآن ، والتي ـ على حد علمنا ـ تنزلت آياتها لتكون واحدة من اثنتين : إما لتعالج واقعة محددة بذاتها قد لا تتكرر ، أو قد تتكرر فيمكن القياس على سابقتها .. وإما تنزلت كمبادىء عامة يترك للبشر حق تأملها وإعمال العقل فيها ، واستخراج أحكام منها تتفاوت بحسب تفاوت العقول والأفهام ، وتبعاً لتنوع الظروف والملابسات ، وقد تختلف باختلاف البلاد والأمصار ( ويضرب في هذا مثال مشهور عندما انتقل الإمام الشافعي ، أحد أئمة الفقه الأربعة ، من العراق إلى مصر واستقر به المقام فيها ، فبدّل كثيراً من الأحكام التي بناها في العراق لتتلاءم مع المستجدات التي واجهها في مصر ) وفي كل الأحوال فإن الأحكام الفقهية

---

(١) ، (٢) د . عبد الحميد متولي: « مبادىء نظام الحكم في الإسلام » الطبعة الرابعة ديسمبر ١٩٧٨ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية

تدور مع مصالح الناس تحريماً وتحليلاً .. أو كما يقول أحد الفقهاء : « حيث توجد مصلحة المسلمين .. فَثَمَّ شرع الله » .

إلا أن التيارات السلفية كانت تصور للناس الأمر على غير ذلك ، وزيَّنت لهم أن دعواتهم وشعاراتهم ليست اجتهاداً قابلاً للخطأ والصواب .. لأنها اجتهادات بشر يخطئون ويصيبون .. بل أدخلت في روعهم أنها ـ الدعوات والشعارات ـ منزلة من السماء ، وأنها « حكم الله » الذي لا يقبل التأويل أو يحتمل النظر ، وأن مخالفتها « خروج على الملّة والدين » ودخول في زمرة « الكفرة والصابئين » !!

وقد استأثر موضوع « الفائدة الربوية » بالنصيب الأعظم من اهتمام أصحاب التيارات السلفية ، ودار حوله أغلب الجدل مع مفكرين واقتصاديين ينتمون إلى قوى وفئات سياسية أخرى .. وحتى مع علماء وفقهاء إسلاميين يخالفون الجماعات السلفية في الرأي ؛ بحيث يمكن القول إن المتناول لما يسمى بالفكر الاقتصادي الإسلامي ، لن يجد ما يميزه عن غيره من الأفكار الاقتصادية سوى هذه النقطة .. وما عدا ذلك فسوف نجد أنفسنا أمام كلام مرسل ، أو صياغات لغوية جديدة لممارسات اقتصادية قائمة وتشكل جزءاً من لحمة السوق الرأسمالي مثل المضاربة والمرابحة .. إلى آخر ذلك .

ونحن نذهب إلى أن معظم اجتهادات التيارات السلفية تركزت حول موضوع « الفائدة » ؛ بسبب اتجاه أصحاب هذه التيارات وأنصارهم إلى استثمار أموالهم في المصارف والبنوك وتفضيل هذا المجال على إقامة المشروعات الإنتاجية . ولهذا كان موضوع الفائدة الربوية من العناصر الأساسية التي استندت عليها مؤسساتهم المالية في تنافسها بسوق المال ، ودعايتها ، استغلالاً للمشاعر الدينية لدى الناس . بل إن النموزج الاقتصادي للسلفيين ، الذي تبلور عبر السنوات الماضية ، إلى أن اتخذ شكل « شركات توظيف الأموال » .. هذا النموذج جاء ثمرة للهجوم الكاسح على البنوك الوطنية والتجارية ، بدعوى أنها بنوك « ربوية » تتعامل بالفائدة « أي بالربا » وأن التعامل مع هذه البنوك « مروق عن الإسلام » إلى الحد الذي كان معه الشعار الأساسي لشركة ( **الريان** ) ـ وهي واحدة من أكبر شركات توظيف الأموال ـ

على هيئة حديث مُختلق يقال فيه : « لأن يزني الرجل بأمه في حجر الكعبة .. أهون من ربا البنوك » !! وإذا تغاضينا عن قبح العبارة ، والتى لا يمكن نسبتها بحال إلى المؤثور النبوى ، فإن مدلول الفتوى واضح وصريح .. ولا نضيف

**فهل فائدة البنوك حرام أم حلال ؟ !**

من حيث المبدأ فإننا نعارض مسألة « الفائدة » _ ربوية أو غير ربوية _ لا من أجل الفائدة ذاتها ، بل باعتبارها مظهراً من مظاهر الاقتصاد الرأسمالي ، وأحد أدواته في اقتسام الربح بين قطاعات النشاط المختلفة ؛ انطلاقا من فلسفته القائمة على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

أما من الناحية العملية .. فإن نظرتنا إلى الفائدة لا تنطلق من أرضية الحلال والحرام ، بل تنطلق _ أساساً _ من أرضية « المصلحة العامة » و « مصلحة الجماعة » في ظل ظروف تاريخية ، وكما قدمنا .. وكما ذهب إلى ذلك مفكرون وفقهاء من المتقدمين والمتأخرين .. فإن ما فيه مصلحة الجماعة هو « الحلال » ذاته .. وما فيه ضررها هو « الحرام » المحض .

ونسوق مثالا على ذلك حتى يستبين الأمر ...

ففي تاريخنا المعاصر يبرز اسم « طلعت حرب » كواحد من الوطنيين المخلصين الذين سعوا إلى تخليص الاقتصاد المصري من ربقة التبعية والخضوع للرأسمال الأجنبي .. ونجح طلعت حرب في أن يؤسس « بنك مصر » كأول مصرف وطني خالص .. لعب دوراً رائداً في بناء القاعدة الإنتاجية للبلاد .

وبنك مصر لم يبتكر أساليب جديدة في العمل المصرفي ، تغاير الأساليب التي كانت تعمل بها البنوك والمصارف الأجنبية .. بل إن إنجازه العظيم هو أنه قام بتعبئة مدخرات المصريين وتوجيهها لدعم الاقتصاد الوطني وبناء قاعدته الإنتاجية ، وهو عكس الدور الذي قامت به المصارف والبنوك الأجنبية ، من استنزاف مدخرات المواطنين وثرواتهم وتحويلها إلى الخارج .

**ففي أي دائرة يمكن تصنيف بنك مصر وتعاملاته ؟**

**دائرة الحلال أم الحرام ؟!**

إن الحكم على بنك مصر ، وعلى مُنشئه طلعت حرب ، لا يتأتى من خلال كونه تعامل بالأساليب التى كانت سائدة وتتعامل بها البنوك الأجنبية _ ومنها الفائدة

بل يتأتى من خلال الدور الذي لعبه بنك مصر بقيادة طلعت حرب في إرساء قاعدة إنتاجية بالبلاد . وفي ظل الظروف والأوضاع التاريخية التي نشأ فيها الرائد الاقتصادي العظيم طلعت حرب ، فإن بنك بنك مصر قد أسدى للاقتصاد المصري وللصناعة المصرية ولإذكاء جذوة الوطنية والاستقلال والتحرر ما يمكن ـ من خلاله ـ الحكم الصحيح على هذا البنك .

□ □ هناك نفر من المفكرين السلفيين يحرمون تماماً التعامل بالفائدة مع البنوك .. باعتبارها ربا .

بينما يرى آخرون جواز هذا التعامل .. وينفون عن فائدة البنوك شبهة الربا . ومن بين هؤلاء الأخيرين : الدكتور محمد شوقي الفنجري وكيل مجلس الدولة السابق وأستاذ الاقتصاد الإسلامي الذي يذهب إلى « أن هناك لبسًا بين المشتغلين بالمسائل الاقتصادية الإسلامية ، حين لا يفرقون بين مصطلح الربا ، ومصطلح الفائدة . فليست كل فائدة من قبيل الربا .. إذ الربا شرعاً يقتصر على صور معينة مردها جميعا ( فائدة الاقتراض أو الإقراض ) بخلاف عائد أو فائدة الاستثمار نتيجة تعاون عنصري المال والعمل معاً ، وبالتالي فإن الشخص الذي يقدم بعض ماله أو مدخراته كحساب استثماري لدى أحد البنوك ؛ باعتبارها مؤسسة مالية متخصصة في الاستثمار لا يقرضها هذا المال وإنما يدفعه إليها لاستثماره » .. « الحساب الاستثماري الذي يقدمه صاحبه لأجل معين وبغرض الاستثمار والبنك يقبله على هذا الأساس ، فيأخذ حكم المضاربة ؛ بحيث يجوز تحديد عائد عنه مقدر سلفاً بحسب دراسات الجدوى الاقتصادية ، أو بحسب ما يسفر عنه المشروع من ربح فيما بعد[٣] .

وهذا الرأي لأستاذ متخصص يفيد ـ بصريح العبارة ـ أن فائدة البنوك حلال وأنها ليست ربا .. خاصة فيما يتعلق بشهادات الاستثمار ذات الأجل والمحدد سعر الفائدة عليها سلفاً ، أو بالنسبة للودائع لأجل ؛ وهي النسبة الكبرى من ودائع البنوك ، والتي يقوم صاحبها بربطها لفترة محددة ، وبسعر فائدة محدد يتفق عليه مع البنك ، أو طبقا لتعليمات البنك المركزى فى هذا الشأن .

---

(٣) دراسة للدكتور **محمد شوقي الفنجري** وكيل مجلس الدولة المصري سابقا ، وأستاذ الاقتصاد الاسلامي ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ من مجلة « **البنوك الإسلامية** » ، العدد ٥٥ أغسطس ١٩٨٧ .

بل إن الدكتور شوقي الفنجري يصل إلى حد الحسم في هذه النقطة عندما يقرر : « أن من ينازع في توافر شروط عقد المضاربة ، في حالة تحديد أو تقدير العائد مقدما ؛ باعتبار أن شروط المضاربة هي شروط اجتهادية لم يرد بها نص في القرآن أو السنة ، فإنه لن يستطع المنازعة في أن الحساب الاستثماري هو معاملة جديدة مستحدثة لم يتناولها نص خاص ، ولم يشملها نص حاضر »[٤].

وهكذا .. يلقي الدكتور الفنجري ضوءاً ساطعاً على موضوعنا ؛ تكمن أهميته في أن الأساليب التى ابتكرها أصحاب المصارف الإسلامية في التعامل ـ ومنها المضاربة ـ هي من الأمور الاجتهادية التي توصل إليها البشر باجتهادهم ، وهي من الأمور المستحدثة ؛ شأنها في ذلك شأن المعاملات الاستثمارية مع سائر البنوك ، الأمر الذي لا يحق معه لأصحاب هذه الاجتهادات أن يدَّعوا أن ما توصلوا إليه هو الصواب ، وما عداه هو الخطأ ..

وقد ضرب د . الفنجري أمثلة على هذه الفوائد الاستثمارية ؛ حيث أشار إلى ضمان الحكومة السعودية لفائدة سنوية محددة سلفاً ( ١٠ ٪ ) لأسهم النقل الجماعي ، وأسهم شركات الكهرباء ، وضمان الحكومة الأردنية لصكوك المقارضة التي تصدرها وزارة الأوقاف .

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً ، فسوف نجد الشيخ رشيد رضا ، وهو أحد المفكرين الأوائل للتيار الإسلامي المعاصر في بلادنا ، والذي كان الشيخ حسن البنا زعيم ( الإخوان المسلمين ) يفخر بأنه تتلمذ على يديه .. نجده يقول ، في معرض تفسيره للآية القرآنية ﴿ وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظْلمون ولا تُظْلَمُون ﴾ : « إن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الآخذ والمعطي ، والتي لولاها فاتتهما المنفعة معاً ، لا تدخل في هذا التعليل ﴿ لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ لأنها ضد الظلم ، وإن المعاملة يقصد بها ( الاتجار ) لا ( القرض للحاجة ) هي من قسم البيع ، لا من قسم استغلال حاجة المحتاج » .. « وليس في أخذ الربح من صندوق التوفير والمصارف ظلم لأحد

(٤) المصدر السابق

ولا قسوة على محتاج حتى في دار الإسلام »[٥] .

هكذا يفتي عالم جليل وأحد معلمي هذاالجيل بأن فائدة البنوك ليست محرمة ؛ حيث إنها تدخل في باب البيع وليس باب الاستغلال ، كما أنها لا تعطى لمحتاج ، بل من قادر لقادر .

كما يذهب الأستاذ وفيق الأعصر عضو مجمع البحوث الإسلامية إلى أن فائدة القرض جائزة .. وعلل ذلك بما يلي :[٦]

١ ـــ الفائدة تعتبر هي العوض للمقرض عن حرمان نفسه من الانتفاع بماله .

٢ ـــ الفائدة نوع من المشاركة بين المقرض والمقترض في الربح الذي حصل عليه المقترض باستغلاله واستثماره لمال المقرض .

٣ ـــ القرض بفائدة يحتمل الخسارة كالتجارة ؛ وذلك عند إعسار المدين وعجزه عن الوفاء ، إذ يهلك المال على صاحبه ، فتقابل خسارته لماله الكسب الذي حصل عليه من فائدته .

٤ ـــ لا يختلف الحال كثيرا في شركة التوصية عنه في القرض بفائدة ؛ فالشريك الموصي في هذا النوع من الشركات يقدم مقداراً معينا من المال المقدم منه ، بينما يكون الشريك المفوض الذي يدير أعمال الشركة مسؤولاً عن الخسائر بالقسم الذي يقدمه من رأسمالها وفي سائر أمواله ، فالتعاون في المكسب والخسارة موجود بين الشركاء في شركة التوصية ، ولا يعتبر ربح الشريك الموصي حراماً .

هذه هي وجهة نظر بعض علماء المسلمين وما أكثرهم ..

وجهة نظر ترى أن « الفائدة » التي تتعامل بها البنوك والمصارف ليست ربا ؛ ومن ثم فإن تحريمها غير صحيح .. بل إن العمل بها هو من « المصالح المرسلة » التي بدونها لا تنتفع الجماعة ، كما أن « الفائدة » هي من المعاملات المستحدثة ـ مثلها مثل « المضاربة » أو « المرابحة » ـ لا يحكمها نص أو حديث قطعي صريح الدلالة ، وإنما هي اجتهاد لنفر من البشر .

---

(٥) فتاوي الشيخ رضا ، ص ٨٥٠ ، الجزء الأول ، ص ١٥٣٣ جـ ٤ .

(٦) منقول من بحث قام بإعداده الدكتور إبراهيم بن عبد الله الناصر ، الأستاذ بالجامعات السعودية عن موقف الشريعة الإسلامية من المصارف ، وقد تم إرساله إلى ما يقرب من ١٥٠ شخصا ممن يترأسون البنوك والمصارف العاملة في المنطقة ، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية .

« الفائدة » اجتهاد ...

تماماً كما أن « المضاربة » أو « المرابحة » اجتهاد .

ومن ثم فإن العبرة ـ في تقديرنا ـ ليست هي وجود « الفائدة » أو عدم وجودها .. وإنما تكمن العبرة في الدور الذي تقوم به المؤسسة المالية في الأساس .. لصالح الجماعة .. أم لصالح فئه محدودة .. وربما فرد أو أفراد معدودين على حساب مصالح الناس وأرزاقهم .

فهل نقيِّم المؤسسات المالية والمصارف المنتشرة في بلادنا ، بالدور الذي تقوم به تجاه الاقتصاد الوطني .. إن كان هذا الدور لخدمة الاقتصاد وتمويل مشروعات التنمية ودفع عجلة الإنتاج .. أو كان ضد ذلك !

أم نقيِّم هذه المؤسسات والمصارف على أساس أنها تتعامل أو لا تتعامل بالفائدة ؟! حتى لو كانت تتخذ من ادعائها عدم التعامل بالفائدة ذريعة وستاراً لجمع الأموال وتهريبها إلى الخارج وتوظيفها في أسواق المال الغربية ، بما يسهم في دعم اقتصاديات الغرب .. في الوقت الذي تلهث بلادنا للحصول على القروض والمعونات من الخارج .. الأمر الذي يجرها إلى مزيد من التنازلات عن استقلالها السياسي والاقتصادي .

لقد كانت هذه الشعارات الفضفاضة ، التي عزفت على نغمة « الحلال والحرام » ولعبت على أوتار المشاعر الدينية لشعبنا ، هي المظلة التي نمت وتضخمت في حمايتها تلك الشركات المسماة بـ ( شركات توظيف الأموال الإسلامية ) إلى درجة أصبحت معها هي البديل عن البنوك الوطنية ، وغدت وعاء تتجمع فيه معظم مدخرات المصريين ـ خاصة العاملين فى الخارج ـ بل أمست قطاعاً اقتصاديا حاكما طغى على كل دوائر المال القائمة .. بحيث استولت على ما يقرب من ٥٦ ٪ من حجم المعاملات المالية في السوق المصرية في الفترة الأخيرة !

وسخرت هذه الشركات لمصالحها أجهزة بكاملها ، بل ورؤساء حكومات ووزراء سابقين و « غير سابقين » ! بالإضافة إلى رؤساء تحرير صحف وكتاب مشهورين ودعاة دين وملأت الأسماع والأبصار من خلال وسائل الإعلام المرئية .. وبدا أصحابها وكأنهم الحكام الجدد للوطن !!

لكن كيف نشأ التحالف .. بين نظام الحكم والتيار السلفي في مصر ؟

وكيف تطور التحالف السياسي إلى تحالف اقتصادي ظهرت ملامحه واضحة في غير خفاء؟!



# الشيخ والرئيس والديكتاتورية !

في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ تحولت الملامح الانفتاحية لحكم ضباط يوليو ـ والتي بدأت منذ الستينات ـ إلى واقع عملي ، من خلال التشريعات التي راحت تصدر تباعاً منذ عام ١٩٧٤ ، والتي نسجت مجتمعة خيوط ما عرف بسياسة « الانفتاح الاقتصادي » .

ولقد تطلع نظام الحكم في مصر الى الثروات البترولية التي تراكمت بفضل حرب أكتوبر ؛ بحيث تضاعف ـ بسبب هذه الحرب ـ سعر البترول ، ما يزيد على عشرة أضعاف ما قبل الحرب ، تطلع الحكم في مصر إلى هذه الثروة لتلعب دوراً فاعلاً في إعادة بناء الاقتصاد المصري ، وبدأ السادات يتحدث عن مشروع عربي لإنعاش الاقتصاد المصري على غرار مشروع ( مارشال ) .

وقدرت احتياجات الاقتصاد المصري ـ في ذلك الوقت ـ بحوالي ٢٠ مليار دولار ، ادعت الحكومة المصرية أنه يمكن تدبير حوالي ٨ مليارات منها من الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية ، أما المبالغ الباقية ( ١٢ مليار دولار ) فإن الحكومة ترى أن الدول العربية مجتمعة يمكنها تغطية هذا التمويل على مدى خمس سنوات ، عن طريق هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية .[1]

إلا أن الدول النفطية خيبت أحلام الحكومة المصرية حيث إن الهيئة حددت رأسمالها بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار فقط ، بدلاً من ١٢ مليار دولار .[2]

---

(١) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، ص ٢٠٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .

وكان التقارب بين النظام الشمولي الحاكم في مصر وقادة التيارات السلفية ، التي عاشت لسنوات طويلة في كنف الأنظمة البترولية ، هو أحد الجسور التي رأت السلطة الحاكمة المصرية أن تعبر عليه إلى الثروة النفطية . وبدأ رأس المال النفطي يزحف ، بواسطة بعض العناصر السلفية ، إلى السوق المصرية ، ولكن هذا الزحف كان معنيا باستثمار أمواله أساساً في قطاعات المال والبنوك والمؤسسات التمويلية بعيدا عن القطاعات الإنتاجية التي كان يحتاجها الاقتصاد المصري بالفعل .

وكان من أول المشروعات التي اندفع رأس المال العربي ينفذها في مصر « بنك فيصل الإسلامي المصري » ضمن ما أطلق عليه مجموعة البنوك والمصارف الإسلامية والذى كان بدوره ضمن سلسلة بنوك فيصل ، التي بدأت تنتشر على الساحة العربية ، ويتولى تأسيسها ورعايتها الأمير « محمد الفيصل » أحد أفراد الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية .

□□ بدأت المشاورات حول تأسيس بنك إسلامي في مصر في منتصف السبعينات ، في ظل حكومة الدكتور عبد العزيز حجازي أحد مهندسي سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وكان المقترح أن يحمل البنك اسم « بنك قناة السويس الإسلامي » ثم عدل عن هذا الاسم إلى « بنك فيصل الإسلامي »[٣].

وقد نجحت المشاورات التي قام بها الأمير محمد الفيصل مع الدكتور عبد العزيز حجازي في الحصول على موافقة رئيس الوزراء المصري بتاريخ ١٥ /٣ / ١٩٧٥ على تأسيس البنك ، وبناء على ذلك قام الأمير محمد بتكليف الدكتور توفيق محمد الشاوي ـ وهو أحد قادة التيار السلفي البارزين في مصر ـ لكي يتولى إكمال إجراءات تأسيس البنك بصفته وكيلا عنه .[٤].

من جانب آخر سعى الأمير محمد الفيصل إلى إدخال هيئة الأوقاف المصرية ضمن مؤسسي البنك ، وكان يشغل منصب وزير الأوقاف ـ وقتها ـ الدكتور عبد العزيز كامل ، إلا أن هذه المساعي لم تتحقق إلا أثناء تولي الشيخ محمد متولي الشعراوي وزارة الأوقاف .

---

(٣) **مجلة البنوك الإسلامية** ، عدد ديسمبر ٨٧ / يناير ١٩٨٨ .
(٤) المصدر نفسه .

وقبل أن يتولى الشيخ منصب الوزارة كان قد اكتسب شهرة عريضة كداعية إسلامي ومفسر للقرآن . وقد بدأ نجمه يبزغ في سماء مصر بعد أن عاد من السعودية ، إثر إقامة طويلة متقطعة متمتعاً بعلاقات وثيقة مع الدوائر الحاكمة هناك .

غير أننا نود أن نلقي الضوء على الدور الذي قام به « الشيخ » ؛ مستثمراً مكانته كعالم له شعبيته ، في بث أفكار معوقة لتطور البلاد ، ومبرراً لسياسات التعاون مع الغرب ، ومؤيداً لدور السادات وسياساته التي دفعت ببلادنا إلى هذا الخضوع المهين لأمريكا !

ونكتفي هنا بأن نسوق مثالين يدللان على مواقف العالم الشهير :

الأول : هو محاولات الإسقاط التي يقوم بها الشيخ عند تناوله لتاريخ الاسلام ؛ حيث يحاول أن يصور للناس أن الصراع بين الأمريكان والسوفييت هو ذاته جوهر الصراع بين الفرس والروم في صدر الإسلام .. وهو صراع بين أهل الكفر والإلحاد من جانب ، وأهل الكتاب المؤمنين من جانب آخر ..

يريد الشيخ ـ استنباطا من هذه المقارنة ـ أن يدعونا لأن ننحاز إلى أمريكا في صراعها مع الاتحاد السوفييتي ، على أساس أن الأمريكان أهل كتاب وبالتالي مؤمنون ! والسوفييت « ملاحدة »[٥] !

ودون النظر إلى ما تفعله بنا ـ وبشعوب العالم الثالث كافة ـ أمريكا « المؤمنة » !!

أو على رأي الساخر العظيم فؤاد حداد :

« أمريكا ست شريفة .. غرضها شريف » !!

الثاني : أن الشيخ منحاز ـ بشكل مطلق ـ إلى الشمولية والديكتاتورية ، ولن نسوق هنا موقفه المؤيد للنظم القائمة في شبه الجزيرة العربية ، وإنما نشير إلى موقفه ـ الذي بات معروفا ـ في مجلس الشعب ، أثناء مناقشة بعض السياسات التي كان ينتهجها السادات ، حيث وقف مدافعا عنه ضد منتقديه ـ وكان بينهم عالم جليل آخر هو الشيخ عاشور ـ فقال الشيخ الشعراوي : « والله لو كان الأمر بيدي لوضعت السادات في مكان لا يسأل فيه عما يفعل » .

---

(٥) انظر : الدكتور فؤاد زكريا : « الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة » ص ٣٤ وما بعدها .

ويصر الشيخ الشعراوي على أن الشورى التي أمر بها القرآن غير ملزمة للحاكم ، ولا يعني هذا سوى تأييد ديكتاتورية الحاكم والرضا باستبداده .

وقد انتقد بعض العلماء والمفكرين موقف الشيخ الشعراوي من هذه الناحية .. ومن بين هؤلاء المفكر المعروف خالد محمد خالد في مقال حول بطانة الحاكم التي تغريه بالتسلط وتبارك ديكتاتوريته ، تحت زعم أن الشورى غير ملزمة ، وأن الديمقراطية لا تتفق مع المنهج الإسلامي ![6].

أردنا من هذا الاستطراد أن نبين أن الشيخ متولي الشعراوي لم يقف دوره عند كونه داعية يتمتع بشعبية لا تُنْكَر ، بل امتد هذا الدور ليصبح الشيخ داعية أيضا لبعض المؤسسات الموسومة بالإسلامية ؛ مثل ( **المصرف الإسلامي الدولي** ) وشركة ( **الهدى مصر** ) إحدى الشركات الكبرى لتوظيف الأموال[7]

وقد تم تأسيس « بنك فيصل الإسلامي » المصري بموجب قانون خاص هو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ ؛ حيث حصل بموجب القانون على العديد من المزايا والإعفاءات ، كما صدر قانون تأسيسه بموجب قرار خاص من وزير الأوقاف ( الشيخ متولى الشعراوى ) طبقا لنص المادة « ٢٠ » من النظام الأساسي للبنك .. وقد قامت وزارة الأوقاف بنفسها بإنهاء إجراءات تأسيس البنك ، بدلا من وزارتي المالية ، والاقتصاد والتعاون الدولي ! ويبدو أن الأمر كان « عربون حسن النية » من قبل الحكومة المصرية تجاه هذه المؤسسات التمويلية .

وفيما يلي استعراض لبعض المزايا التي تمتع بها « بنك فيصل الإسلامي » دون سائر البنوك العاملة في مصر وقت إنشاء البنك :[8]

■ نص قانون إنشاء البنك على ألا تسري على البنك وفروعه القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي ، والهيئات العامة ، أو ذات النفع العام ، أو شركات القطاع العام .

■ لا تسري على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة ، فيما ورد به نص خاص في قانون إنشائه .

---

(٦) « **الوفد** » عدد ١ / ٩ / ١٩٨٨ .

(٧) « **الأهرام الاقتصادي** » عدد ٢٩ / ٩ / ١٩٨٦ .

(٨) كتاب « **البنوك الإسلامية** » من سلسلة « **كتاب الأمة** » العدد (١٣) صفر ١٤٠٧ هـ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

▪ لا يخضع البنك للقوانين المنظمة للرقابة على البنوك والائتمان ، إلا فيما يتعلق بعملياته بالعملة المحلية فقط ، وبما لا يتعارض مع ما ورد في قانونه الخاص .. وفيما عدا ذلك لا يخضع البنك ـ ولا فروعه وتوكيلاته ومكاتبه وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته ـ لقوانين وقواعد الرقابة بأنواعها المختلفة .

▪ كما نصَّ القانون على أن أموال البنك وأرباحه وتوزيعاته ، وسائر أوجه نشاطه وعملياته ـ سواء من مركزه الرئيسي أم فروعه ـ تعفى لمدة خمسة عشر عاماً من جميع أنواع الضرائب والرسوم المفروضة بقوانين الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة ، والضرائب على الإيراد العام والدمغات والضرائب العقارية .

▪ نص القانون كذلك على عدم جواز اتخاذ إجراءات التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الاستيلاء على البنك أو على أي من ممتلكاته ، أو على المبالغ المودعة به ، أو على أنصبة الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين فى رأسمال البنك ، كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها ، إلا بحكم قضائي نهائي أو بحكم محكمين نهائي .

▪ لا تسري على رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك وجميع العاملين به وهيئاته ، القوانين المتعلقة بشؤون العمل والتوظيف والأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات والعلاج الطبي والتأمينات الاجتماعية المعمول بها في مصر .

▪ تعفى جميع الأجهزة والمعدات والآلات الحاسبة والعقول الألكترونية التي يقوم البنك باستيرادها من الخارج لأغراضه ، وكذلك وسائل النقل والمهمات والأثاث من كافة الضرائب والرسوم الجمركية .

▪ يختص مجلس إدارة البنك بالفصل في كل نزاع ينشأ بين أي مساهم في البنك ومساهم آخر بصفته محكماً ، ولا يتقيد في هذا الشأن بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أما إذا كان النزاع بين البنك وأي هيئة أو جهة أخرى ، أو مع واحد من المساهمين أو المستثمرين ، فتفصل فيه هيئة من المحكمين معفاة من قواعد الإجراءات ، ويكون حكم هيئة المحكمين نهائيا وملزماً للطرفين وقابلاً للتنفيذ .

هذه هي الإعفاءات والمزايا التي حصل عليها بنك فيصل الإسلامي ، والتي جعلته ببساطة « دولة » داخل الدولة ! .

فما هو المقابل الذي حصلت عليه البلاد ؟ .

طبقا لميزانية البنك ، المعدة في ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٧ هـ الموافق ٢٤ أغسطس ١٩٨٧ م كان رصيد مساهمة البنك في المشروعات يبلغ ٥١ مليون دولار ، تمثل ٢,٧ ٪ فقط من إجمالي المركز المالي للبنك ، البالغ قدره ( ١٩٠٥ ) ملايين دولار تقريبا .

في حين وصل المبلغ الموظف في المضاربات والمرابحة ، وأغلبها يتعلق بعقود تمويل سلعية .. إلى حوالي ١٥٦٩ مليون دولار ، تمثل ٨٢ ٪ من إجمالي المركز المالي للبنك .

وبلغ إجمالي الربح المحقق عن السنة نفسها ١٠٨ ملايين دولار ، تقريبا منهاحوالي ٨,٥ مليون دولار مقابل خدمات مصرفية قدمها البنك لعملائه ، وحوالي ٩٩,٨ مليون دولار الإيرادات المحققة من المضاربات وبيع العملات .

بلغت قيمة الزكاة عن رأس المال ١,٣ مليون دولار ، أي بنسبة ١,٢ ٪ من إجمالي إيرادات البنك المحققة ، وحوالي ١,٩ ٪ من رأسمال البنك المدفوع البالغ ٧٠ مليون دولار ..

ولم يسدد البنك ضرائب من أي نوع .

كما لم توضح ميزانية البنك ما إذا كانت المبالغ الموظفة في عقود ومضاربات تتم داخل البلاد أم خارجها .. إلا أن مجلة « البنوك الإسلامية » نشرت في عدد أغسطس ١٩٨٧ تطورا لنسب التوظيف الداخلي والخارجي منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦ ، أوضحت خلاله أن متوسط التوظيف الخارجي للبنك يصل إلى حوالي ٥٠ ٪ من موارده والباقي يوظف داخليا ، وهذه الموارد الموظفة خارج البلاد عبارة عن أموال المصريين الذين يتعاملون مع البنك .[٩]

وفي هذا المقام نود أن نبرز واقعتين على درجة خطيرة من الأهمية تتعلقان ببنك فيصل :

---

(٩) مجلة « البنوك الإسلامية » مصدر سابق .

**الأولى** : في محاكمة تجار العملة ،والتي جرت وقائعها عام ١٩٨٥ ، ثبت بالأدلة القاطعة تورط ( بنك فيصل ) مع تجار العملة ، وقيامه بتقديم تسهيلات كبيرة لهم ، وكان من أبرز الأمثلة على ذلك : العلاقة التي ربطت بين رئيس ( بنك فيصل ) ، وسامي على حسن تاجر العملة الشهير .

فقد قام سامي على حسن بإعطاء فؤاد الصواف رئيس ( بنك فيصل ) السابق توكيلاً عاماً يسمح له بالتصرف في جميع أعماله ، سواء باسمه أم باسم شركاته ، وأن هذه العلاقة كانت السبب في صدور قرار وزير الاقتصاد بالاعتراض على اسمه كرئيس للبنك ، وقد أيدت محكمة القضاء الإداري قرار الوزير ، عندما لجأ اليها الصواف للطعن في حكمها الصادر في ١ / ١ / ١٩٨٥ ، والذي أبرز التسهيلات الضخمة التي اعتاد أن يقدمها الرئيس السابق لبنك فيصل إلى سامي على حسن .

وقد أودع الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين هذه المستندات لدى المحكمة ، لإظهار التواطؤ بين رئيس البنك وسامي علي حسن ضد علي الجمال صاحب « جمال ترست بنك » لإظهاره بالعجز عن سداد شيكات صادرة « لبنك فيصل » مقابل التسهيلات التي كان يمنحها له البنك في نطاق تجارة العملة وتصدير الأموال إلى الخارج[١٠].

**الثانية** : قيام البنك بإيداع أموال في بنوك أمريكية أو سويسرية بفائدة ١٨ ٪ ، بينما حاسب المساهمين على نسبة ٨ ٪ فقط ، وعندما انكشف الأمر وتمت مواجهة المسؤولين عنه بالوثائق ، كان التبرير بأن سبب ما حدث هو أن البنك مازال في بداية نشاطه .[١١]

إن هذه الوقائع توضح إلى أية مدى كانت الشعارات التي أطلقتها هذه البنوك ، تهدف إلى تغطية دورها في استنزاف موارد الشعب ومدخراته ، والذهاب بها إلى السوق الرأسمالية وبنوك أوروبا عن طريق ما سمى « **بيت المال** » ومركزها **سويسرا**

---

(١٠) « **المصور** » عدد ٢٢ فبراير ١٩٨٥ ، ص ٥٢ .

(١١) « **الأهرام الاقتصادي** » ٢٩ يونيو ١٩٨٧ ، حوار مع الأستاذ خالد محمد خالد .

بل وتتقاضى فوائد عن هذه الأموال ، فى حين تحرم الفوائد على المصريين !

كما كشفت مجلة « المصور » جانباً من حقيقة هذا البنك بسبب هجومه الدائم على الجهاز المصرفي المصري ، فأشارت إلى « أن مصر وقد سمحت للمصرف الإسلامي الذي يحمل اسم الملك فيصل أن يمارس أعماله .. لا توافق على أن يوسع نشاطه في الداخل إلى نطاق يمكن أن يخرج عن دائرة عمله المصرفي ،والبنك الممنوع من أن يفتح له فرعا في السعودية يشن حملة شعواء باسم الشريعة على باقي المصارف الوطنية » .. « وإذا كان بنك فيصل يحقق أرباحه الضخمة تحت لافتة أخرى لا تختلف عن سعر الفائدة » .. « وإذا كان البنك يقوم في عمله على مدخرات المصريين ، يستثمر النسبة الأقل منها في الداخل ويصدر النسبة الأكبر منها للخارج » .. « مانطلبه بوضوح من القائمين على أمر البنك أن يحصر نشاطه في نطاق عمله المصرفي ، وأن يكف عن تجنيد كتائب الإعلام وأصحاب الرأي وبعض أصحاب الفضيلة ، فالبنك .. في البداية والنهاية .. مؤسسة اقتصادية أجنبية تعمل على أرض مصر ..لا دخل لها في أمور الدين وأمور الثقافة »[١٢]

خلاصة القول أن بنك فيصل الذي هلل له السلفيون ، وحصل على كل الإعفاءات والامتيازات ، لم يقدم مساهمات فعلية داخل بلادنا ، اللهم إلا ٥١ مليون دولار على مدى عشر سنوات ، في مقابلها لم يسدد أي نوع من الضرائب والرسوم .. بينما تركز توظيف أمواله خارج البلاد وفي الأسواق العالمية ، ونشاطه داخل مصر أكثره في تمويل السلع والواردات الآتية من أسواق الغرب أيضا ، حيث يذكر القائمون على بنك فيصل أنه قدم للبنك المركزي المصري مبلغ ٥١٠ ملايين دولار بطريقة « المضاربة » لاستخدامها في تمويل السلع ..

بل إن الأخطر من ذلك ، وهو ماأشارت إليه « المصور » ، قيام البنك بتجنيد أصحاب الرأي وبعض أصحاب الفضيلة من أجل الدعوة لأفكار دينية وثقافية بعينها .. وهؤلاء أغلبهم ـ إن لم يكونوا جميعا ـ من قادة التيارات السلفية في بلادنا ، بل إن بعضهم كان يشغل مناصب قيادية في جهاز الحكم .

---

(١٢) « المصور » عدد ٢١ / ٦ / ١٩٨٥ ص ٩ .

ويظل بنك فيصل ـ في نهاية الأمر ـ نموذجاً لذلك التحالف الذي نشأ بين الانفتاحيين المصريين ، والتيارات السلفية الثروية ، والمولعة بتوظيف أموالها في أسواق المال الغربية .

□ □ ومن النماذج الأخرى للتحالف بين الانفتاحيين والتيارات السلفية ، ذلك التعاون الذي نشأ بين المقاول الأشهر « عثمان أحمد عثمان » والمليونير عبد العظيم لقمة من قادة الإخوان المسلمين .. وهذا التعاون له جذور تعود إلى الستينات ؛ حيث لعب عثمان دوراً في حماية كل من المهندس عبد العظيم لقمة وكمال خليفة والأخير أيضا من قادة الإخوان المسلمين ، من بطش السلطات ، بل توسط لدى شعراوي جمعة ـ وزير الداخلية وقتها ـ للسماح لكمال خليفة بالسفر إلى المغرب للعمل هناك ، كما أتاح للمهندس لقمة فرصة للعمل في إحدى شركات ( المقاولون العرب ) التي كانت أيامها تعمل في ليبيا[13].

ومع بداية الوفاق ـ في السبعينات ـ بين التيارات السلفية والنظام الحاكم ، تحت رعاية الملك فيصل ، والذي لعب فيه عثمان أحمد عثمان دوراً مهماً ، عاد عبد العظيم لقمة للعمل في مصر ، وكان أحد مؤسسي ( بنك قناة السويس ) وعضو مجلس إدارته .. كل ذلك بمساعدة « عثمان » الذي أسهم بدور أساسي في إنشاء البنك الذي يعتبره السلفيون « ربوياً » !

أيضا قام المهندس عثمان أحمد عثمان بتخليص واحدة من أبرز الصفقات لحساب المليونير عبد العظيم لقمة ، وهي الصفقة الخاصة بشراء سلسلة محلات « جروبي » الشهيرة ، بعد تدخل عثمان لرفع الحراسة عنها ، بثمن أقل بكثير من قيمتها الحالية[14].

فقد دفع لقمة حوالي ٧ ملايين جنيه ثمنا للمحلات والأراضي والمصانع التابعة لها ، في حين أن ثمنها الحقيقي لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه .

ومن الشركات التي لمعت في ذلك الوقت : ( القادسية ) وتخصصت في الاتجار

---

(١٣) عبد الله أمام : « تجربة عثمان » ص ٧٢ ، ٧٧ .

(١٤) عادل حمودة : « الهجرة إلى العنف » .

في السلع المستوردة .. وكان ضمن نشاطها الأساسي القيام بشراء العقارات المفروض عليهاالحراسة ، من أصحابها بثلث قيمتها الحقيقية ، ثم القيام بإخلائها من سكانها ، تحت دعوى بناء مسجد ، باستخدام العنف من قبل بعض الشباب المنتمي لهذه الجماعات ، تحت سمع وبصر بعض رجال البوليس الذين يتغاضون عن ذلك لأسباب يمكن استنتاجها[١٥] .

وكانت ( القادسية ) مملوكة أيضا لبعض أفراد من التيارات السلفية .

وتعزيزا للأواصر ، وتأكيداً للتحالف بين النظام الحاكم والتيارات السلفية فقد تم إعادة إصدار مجلة « الدعوة » الناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين ، واعتمدت المجلة في تمويلها على الإعلانات التجارية التي تدعو إلى ترويج السلع الاستهلاكية التي كان بعضهامستورداً « السيارات ، الأقمشة ، الأغذية » وكانت هذه الإعلانات تعكس النفوذ المالي والتجاري للإخوان والمتعاطفين معهم .

بل إن ( بنك ) مصر رائد المؤسسات المالية والوطنية ، والذي كان رئيسه في تلك الأيام ( أحمد فؤاد ) أحد الرجال الذين ارتبطوا بنظام يوليو ، كان هذاالبنك يقوم بالإعلان في « الدعوة » عما سمي بفروع المعاملات الإسلامية .

ويذكر أن أحمد فؤاد قد عين بعد ذلك رئيسا لبنك « قناة السويس » الذي أشرف على تأسيسه عثمان أحمد عثمان ![١٦] .

ولم ينكر قادة حركة الإخوان « المتجددة » أنهم على علاقة ببعض دوائر التجارة والأعمال ؛ بل إن الشيخ عمر التلمساني المرشد العام السابق للإخوان اعترف بهذا الأمر لمجلة « المصور » في يناير ١٩٨٢[١٧] .

**لكن كانت هناك صفقة فاقت كل الصفقات !**

وقد اشتركت فيها الدولة ، وقادة التيارات السلفية ممثلة في شيخ الأزهر الشيخ عبد الحليم محمود الذي عرف بعدائه الشديد للفكر الديمقراطي والعقلاني ، وتمثلت الصفقة في قيام الملك فيصل بعرض اعتمادات تصل إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار على شيخ

---

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) (١٧) **عادل حمودة** : المصدر نفسه ، ص ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ .

الأزهر ، لقيادة حملة ضد « الشيوعية والإلحاد » وهى التهمة التى توجهها التيارات السلفية لكل معارضيها ، ويشترك معها النظام فى ذلك ، وقد دفع منها الملك فيصل حوالى ٤٠ مليون دولار قام ممدوح سالم بتحويلها إلى خزانة الدولة ، وإعطاء ما يقابلها بالنقد المحلي لشيخ الأزهر للصرف منها على ما يراه من أمور الدعوة(١٨) . وفي ظلال التحالف بين السلطة والتيارات السلفية ، والهجمة الشرسة على العقلانية والديمقراطية ، وغياب الرقابة الشعبية توفرت أفضل الظروف لظاهرة شركات توظيف الأموال .

وعندما تدخلت حكومة كمال حسن على لضرب محاولة د . مصطفى السعيد الإصلاحية ، تحولت هذه الظروف إلى فرص لم تتردد هذه الشركات في استثمارها بأسرع مما كان متصورا .

---

(١٨) **محمد حسنين هيكل** : « خريف الغضب » ص ٢٦٨ .

□ ٦ □

# من السوق السوداء إلى الجلاليب البيضاء !

في الستينات هبط إحدى القرى رجل سماه الناس « أبو شليته »* !

لم يعرف أحد اسمه الحقيقى ..

ببساطة رآه الناس يلبس « شليته » تستر جسده ، دون أي رداء آخر ، فأسموه « أبو شليته » .

عاش الرجل بين أهل القرية كأنه واحد منهم .. يخالطهم .. يدخل بيوتهم يأكل ويشرب معهم .. يساعدهم في الحقول .. فقد آمن الناس بأنه شيخ جاء حاملا معه البركات .. أو لعله « قطب من الأقطاب » التي تنظم شئون الكون ، كما يعتقد بعض المتصوفة ، ويتبعهم في اعتقادهم البسطاء .

أظهر الرجل بعض « الكرامات » ! فأحال سلسلة فضية إلى قطعة نقدية وغير ذلك من أعمال « الحواة » .

مكث « أبو شليتة » في القرية أربعة أشهر .. وعندما حان موعد الرحيل أقبل عليه الكثيرون يحملون إليه ساعات اليد وخلاخيل النساء وأواني البيت لكي يحولها لهم إلى ذهب .. وعدهم « الشيخ » أن يأخذها معه إلى مقام « أم هاشم » ثم يعود بها إليهم وقد استحالت ذهبا ! .

ثم سافر ..

وانتظر الناس أن يعود « أبو شليته » بعد أسبوع .. أسبوعين .. شهر .. سنة .. لكن لم يعد الرجل ابداً ..

في السنوات الأخيرة طلع علينا « أبو شليته » سمه هذه المرة : « أبو عباية » أو « أبو جلابية » أو ماشئت من هذه الأسماء .. لكنه ـ على كل حال ـ « أبو شليته موديل ٨٥ » !

* الشليته خُرج من الخيش يوضع على ظهر الجمل لحمل الحاصلات الزراعية .

وهذا الأخير لم يهبط قرية صغيرة .. وإنما ظهر في العاصمة .. في القاهرة .. ولم يكن وحده .. بل كانت معه كتيبة ـ أو ربما جيش ـ من أهل الدعاية والسياسة والدين والإعلام والحكم أيضا .

غير أن الهدف واحد .. وإن اختلفت الوسائل ، وحمل الناس مدخراتهم إلى « أبو شلتيه ـ ٨٥ » ليحولها لهم إلى ذهب !

ولم تكن المدخرات الجديدة خلاخيل أو ساعات يد .. بل كانت ملايين الجنيهات تراكمت حتى صارت مليارات .

ولم يأخذ « أبو شليته المعدل » مدخرات الناس إلى مقام أم هاشم .. فهو ليس في حاجة لأن يحيلها ذهباً وإنما حملها إلى البنوك الغربية .. باعتبارها بنوك « الأولياء الصالحين » .. الصالحين للمرحلة الجديدة !

ومضت الأمور كأحسن ما يكون ..

وفجأة .. حدث « عطل فني » .. لم يتضح بالضبط من السبب فيه : المخرج .. الممثلون أم الجمهور ؟ أغلب الظن أنهم جميعاً .. فالمسرحية كانت من النوع الفارس « المهزلة » .. وفي مثل هذا النوع من المسرحيات الرخيصة .. والتي نعرفها في مصر جيداً .. يحدث اتفاق عام بين كل الأطراف .. أن يخرجوا عن قواعد الحشمة وقواعد العقل .. دون أن يشهد أحد ضد أحد .. ودون أن يستاء أحد من الآخر .. إلا أن العطل الفني كان أن الجميع اكتشفوا أنها ليست مسرحية وأنها واقع .. واقع يوحي بأن الأمة كانت كلها في غيبوبة كما يشير إلى ذلك رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي »[1]

(١) يقول عصام رفعت في « الأهرام الاقتصادي » بتاريخ ١٤ / ١١ /١٩٨٨ في مقال عنوانه : ( غيبوبة أمة ) : « ما الذي حدث اقتصاديا في السنوات الأخيرة وتراكم وتجمع حتى أصبح ظاهرة خطيرة اسمها شركات توظيف الأموال ؟ وأين كانت الأمة المصرية ؟الأمة : الشعب والحكومة وأجهزة الأعلام . نحن نتساءل : أين كان هؤلاء جميعا حيث راجت أكبر خدعة اقتصادية تحدث على مرأى ومسمع من الجميع ؟ .................

أين كان الشعب ؟ وأين كانت الحكومة ؟ وأين كانت أجهزة الإعلام ؟ إنها غيبوبة جماعية ، ومسئولية جماعية ، وثمن لابد أن يتحمله الجميع طالما أن المسئولية كانت شائعة أو طالما أن أحداً لم ينج من إطار الغيبوبة ! » واختتم مقاله بهذه الصيحة : « نحن نطالب بمحاكمة علنية لشركاء شركات توظيف الأموال . نحن نطالب بمحاكمة قومية لأولئك الذين سهلوا على الشركات نهب أموال الشعب ونزحها إلى الخارج في أغرب وأعظم خدعة تعرضت لها مصر في القرن العشرين » .

□ □واصل مصطفى السعيد ، بعد خروجه من الوزارة ، كشف النقاب عن جماعات الضغط التي هاجمته بشراسة وكلهم من رجال البنوك وتجار العملة وبعض شخصيات الحكم المتعاونة معهم[1].

لذلك بدأ هذا الحلف يعيد حساباته ، وأدرك أن العمل بالصيغ القديمة كتجار مباشرين في موارد المجتمع من النقد الأجنبي وتهريبه إلى خارج البلاد بات مفضوحاً . وفي ظل احتدام الأزمة الاقتصادية سوف تتسع جبهة المعارضين ؛ الأمر الذي يهدد بالإطاحة بمصالح « الحلف » !

لابد إذن من « شكل جديد » لممارسة « نشاط قديم » !

قضت بذلك الضرورة وملابسات الأحداث ، وهو ما عبر عنه الدكتور مصطفى السعيد قائلا : « أثناء الإعداد لقرارات ٥ يناير كنا ندرك احتمالات تستر تجار العملة تحت مسميات أخرى ، وتحت تنظيمات أخرى ، وكان تصور قيامهم بتجارة العملة تحت ستار شركات الأموال من الأمور الواردة »[2].

وجرى البحث عن « شرعية قانونية » « وشرعية جماهيرية » ــ أو شرعية « القبول » لدى الرأي العام .

أما الشرعية القانونية فإن القوانين التي تنظم عملية تأسيس الشركات وتحدد نشاطها كانت تكفل حق تأسيس شركات للأموال تأخذ شكل شركات مساهمة ( القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ) بحيث تكون الشركة هي البؤرة التي تتجمع فيها رؤوس الأموال بغرض توظيفها في مجالات النشاط التي حددها القانون ، والتي جاءت على سبيل الحصر تقريبا بالمادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والتي غطت كل أوجه النشاط الاقتصادي بالبلاد : صناعي ، زراعي ، تجاري ، مالي ، مقاولات ، بيوت خبرة .

كما جاء في البند (٤) من تلك المادة ، النص على نشاط شركات الاستثمار التي

---

(١) **الأهرام الاقتصادي** بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٨٦ .

(٢) كتاب « **شركات توظيف الأموال** » ص ٢٢٢ .

تهدف إلى توظيف الأموال في المجالات المنصوص عليها في القانون المشار إليه .

أيضاً كفلت القوانين : ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل أن يكون تأسيس هذه الشركات مقفلاً ، أي أن يقتصر تأسيسها على أشخاص محددين سلفاً ، دون طرح أي أسهم على الجمهور للاكتتاب العام .

وهكذا .. كفلت القوانين المنظمة للاستثمار في البلاد إنشاء مثل هذه الشركات التي يطلق عليها اسم شركات « التوظيف » ، وهي غير محدودة الهدف ، بل لها الحق في العمل في جميع المجالات .

وبالنسبة للشرعية الجماهيرية فقد كان الأمر ميسوراً !

كانت « عباءة » الدين قد أحكم نسجها ، والتفت خيوطها لتطوق الجسد المصري ، واندفع أصحاب شركات التوظيف « تجار العملة سابقاً » يدبجون المقالات المدفوعة الثمن ، والإعلانات الباهظة الكلفة في جميع وسائل الإعلام خاصة التليفزيون ، عن شركاتهم الجديدة ، وجندوا لذلك « كتيبة الإعلام » من صحفيين وكتاب وعلماء دين ، واختاروا لشركاتهم أسماء ذات مدلولات دينية مثل « الريان » ـ وهو اسم باب من أبواب الجنة ـ و « الهدى مصر » و « بدر » و « الهلال » و« السعد » و « البركة » ! وكانوا يستهلون دعاياتهم ـ في أغلب الأحيان ـ بآيات من القرآن الكريم .

واحتلت إعلاناتهم شاشة التلفزيون ؛ إلى حد أنهم مولوا برامج كاملة مثل برامج المسابقات والفوازير التي قدمت في رمضان ١٩٨٨ وكانت تقدم جائزة يومية لأحد الفائزين « ١٥٠٠ جنيه » .. وبسببها كانت الاتصالات التليفونية تتعطل لعدة ساعات كل يوم بسبب التكالب على مهاتفة التليفزيون والإبلاغ عن الحل ونيل الجائزة الكبيرة التي كانت تمنح يوميا ، بين أضواء وكاميرات التليفزيون ، وزغاريد الفائزين وجيرانهم .

□ □ حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار ، في المادة الثالثة منه ، المجالات التي تعمل فيها شركات الاستثمار ، كما حدد بالمادة الرابعة مجالات توظيف الأموال وذلك على الوجه التالي :

- تنفيذ أحد المشروعات الجديدة ، أو التوسع في مشروعات قائمة .
- الاكتتاب في الأوراق المالية المصرية أو شراؤها من أسواق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية .
- شراء أرض فضاء أو مبان بغرض تشييد العقارات ، طبقا لهذا القانون ؛ أي لبناء المساكن والفنادق والإسكان الإداري .

وهذه الأغراض التي حددها القانون تؤكد على مجموعة من الحقائق :

١ ــ أن كل أموال هذه الشركات لابد وأن يتم توظيفها داخل جمهورية مصر العربية .

٢ ــ أن هذه الأغراض ليس من ضمنها المضاربة في العملات الأجنبية ، أو على العقود السلعية في البورصات العالمية .

٣ ــ ليس من أغراض هذه الشركات جمع الأموال من المواطنين بأي صورة من الصور . وقد حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة ، مصادر الأموال للشركات كالآتي :

ــ رأس مال الشركة المدفوع ، والذي يصدر في شكل أسهم أو حصص اسمية محدودة القيمة .

ــ الاحتياطيات التي تحتفظ بها الشركة ، وبعضها احتياطيات قانونية ألزم القانون الشركات بتكوينها ، والبعض الآخر تقوم الشركة بتكوينه دعما لمركزها المالي . والبندان السابقان يطلق عليهما حقوق أصحاب المشروع ، بالإضافة إلى ما يكون قد رُحل من أرباح من سنوات سابقة .

ــ القروض والتسهيلات التي تحصل عليها الشركة من بنوك أو مؤسسات مالية ، محلية أو خارجية ؛ إما بغرض تمويل مشروعاتها ، أو إعادة إقراضها للغير بهامش ربح يزيد قليلا عن سعر الفائدة التي حصلت بموجبه على هذه القروض .

ــ السندات التي رسمها القانون ؛ سواء من ناحية النشاط الذي تمارسه ، أو من ناحية الموارد المالية لشركات توظيف الأموال ، أو شركات المساهمة بشكل عام .

## نشاط شركات التوظيف :

« أنا لا أتقبل أي إيداعات إلا عن طريق البنك » ![٤]

هكذا أعلن أحد أصحاب شركات توظيف الأموال ..

وكانت نكتة حقيقية ، أو حقيقة أشبه بالنكتة ...

قبل أن نوضح لماذا هي نكتة .. نشير إلى أن جمع الأموال من المواطنين .. أو « المودعين » .. لم يكن يتم مقابل طرح أسهم في السوق لتأسيس شركات التوظيف ، أو لزيادة رأسمالها ،أو عن طريق إصدار سندات يتم طرحها على المواطنين ، بحيث يكفل لهم حقوقهم لدى هذه الشركات ، بل إن جمع هذه الأموال كان يتم من الأفراد ، داخل مصر أو من العاملين في الخارج ، مقابل « إيصالات » .. والأدهى أن هذه الإيصالات لم تكن تصدر باسم هذه الشركات أو على مستنداتها ،وإنما باسم صاحب الشركة أو أحد الذين يوكلهم لقبول الإيداعات من المواطنين !

أما بالنسبة لإعلان صاحب الشركة « الحصيف » أنه لا يقبل أي إيداعات إلا عن طريق البنوك .. فالحقيقة أن ما يحصل عليه العميل من البنك هو مجرد « قسيمة إيداع » لا يوضح بها أي بيانات عن طبيعة هذا الإيداع أو أسبابه ، سوى أنه مودع في حساب صاحب الشركة ، وليس في حساب الشركة ذاتها ، وطبعاً ليس للمودع أي حق في سحب أمواله من نفس الحساب الذي أودع فيه ؛ إلا إذا صدر له شيك يعطيه حق السحب ، وبشرط أن يكون هناك رصيد للحساب ، وليس مكشوفاً كما حدث مع بعض الشركات التي هرب أصحابها بأموال المودعين إلى خارج البلاد .[٥]

□□ ولم يقتصر نشاط أصحاب شركات التوظيف على جمع الأموال من المواطنين في الداخل والخارج فقط ، مخالفين بذلك القوانين ، وإنما قاموا بتوظيف هذه الأموال

---

(٤) جمال الشرقاوى : « حقيقة أوضاع شركات توظيف الأموال » ، مصدر سابق .

(٥) المصدر نفسه ص ١٩٨ ، وعبد اللطيف الشريف صاحب شركات ( الشريف ) هو الذي صرح بأنه لا يقبل أموالاً إلا عن طريق البنوك .

خارج البلاد ؛ إما على شكل ودائع باسمهم في بنوك أجنبية ، أو بالمضاربة في البورصات العالمية .

يعترف بذلك « الحاج » توفيق عبد الفتاح صاحب شركة ( **الريان** ) أضخم شركات الأموال فيقول : « عندي استثمارات بالجنيه في الداخل ، وعندي استثمارات بالدولار في الخارج »[٦] وقد أشارت الصحف والمجلات الأجنبية إلى الخسارة الضخمة التي منيت بها ( **الريان** ) في واحدة من المضاربات في البورصة العالمية في سبتمبر ١٩٨٦ ، ونشرت مجلة متخصصة في شئون المال أن الخسارة تصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار ؛ مما دعا محافظ البنك المركزي المصري إلى التصريح بأنه قد تم تحويل الموضوع إلى هيئة سوق المال المصرية لإجراء مزيد من البحث[٧].

مُضارب آخر من أصحاب شركات التوظيف أيضا ( شركة اسمها الرضا ) خسر نحو خمسة ملايين دولار في أسواق الصرف الأجنبي في نيويورك ، وذُكر أنه هرب خارج البلاد .[٨]

بل إن « مجلة البنوك الإسلامية » ذكرت في عددها الصادر في أغسطس ١٩٨٧ أن الخسائر التي تحققت بسبب المضاربة في الذهب والفضة تصل إلى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار .[٩]

وتشير البيانات التي أعطاها صاحب شركة ( **الريان** ) على سبيل المثال أن إجمالي رؤوس أموال المشروعات المقامة داخل البلاد لا يتعدى ١٢٠ مليون جنيه ، ولا يُعرف على وجه الدقة ما إذا كانت هذه المشروعات ذات نشاط فعلي ، أم أن الأمر هو مجرد مشاريع شركات وهمية للتستر وراءها ! هذا برغم أن جملة الأموال التي جمعتها ( **الريان** ) تزيد عن سبعة مليارات جنيه .. وباعتراف صاحب الشركة نفسه فإن جملة الأموال التي جمعها بلغت ٥ر١ مليار جنيه ، منها ٧٥٠ مليون تم توظيفها خارج البلاد .

---

(٦) المصدر السابق ص ٤٦ .

(٧) مجلة « ميدل إيست موني » عدد يونيو ١٩٨٧

(٨) مجلة « ميدل إيست موني » عدد نوفمبر ١٩٨٦ .

(٩) مجلة « البنوك الإسلامية »العدد ٥٥ ص ٤٠ .

□□ إن شركات توظيف الأموال لا تأخذ من شركات التوظيف إلا اسمها ، ثم تخالفها .. بعد ذلك .. في كل شيء ،سواء في مجالات النشاط ، أو في طريقة الحصول على الأموال اللازمة لمزاولة نشاطها ، وإن التسمية العلمية والصحيحة لها أنها شركات لتلقي الأموال ، أو جمع الأموال ، وأن نشاطها ليس إلا امتداداً طبيعيا لنشاط تجار العملة !

**فهل يتفق نشاط شركات تلقي الأموال « التوظيف » والقوانين القائمة في البلاد ؟**

خاصة وأن بعض المدافعين عن هذه الشركات يرددون دائماً أنه إذا كانت قوانين الاستثمار لم تنص على الأنشطة التي مارستها شركات تلقي الأموال ، فإنها .. بالمقابل .. لم تنص على تجريمها .

وهذا هو « الحق الذي يراد به باطل » !

والحقيقة أن هذه الشركات قد خالفت القوانين السارية بالبلاد ، في كثير من الأنشطة التي زاولتها ، ولا نبالغ إذا قلنا إن المخالفة كانت في جميع الأنشطة تقريبا ، هذا غير ما ارتكبته من جرائم اقتصادية واجتماعية في حق الوطن .

فمن المعروف أن القوانين السارية تمنع جمع أي أموال من الناس .. ولو على سبيل التبرعات .. دون أخذ موافقة من السلطات ، وقانون البنوك والائتمان والبنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ قد حظر على أي شركة ، أو جهة أياً كانت القيام بأي عمل من أعمال البنوك ، خاصة تلقي الأموال من المواطنين على صورة ودائع ، إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي .

كما أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ـ ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة ولائحته التنفيذية قد بيَّن أن جمع الأموال من المواطنين لا يتم إلا في شكل أسهم أو سندات تصدر عن هذه الشركات المساهمة وتصدر باسم أصحابها ، وهي محددة القيمة ، ويتم ذلك عن طريق طرح هذه الأسهم أو السندات للاكتتاب العام على الجمهور .

وينص هنا القانون أيضا على عرض نشرة الاكتتاب وإقرارها من قبل هيئة سوق المال ، كما أن الاكتتاب لابد أن يتم عن طريق أحد البنوك المعتمدة والخاضعة لإشراف

البنك المركزي ، وأي مخالفة لهذه الأحكام توقع صاحبها تحت طائلة العقوبات التي حددها القانون والتي تصل إلى الحبس[10].

ليس هذا فحسب ، بل إن الحكومة في عام ١٩٨٦ أصدرت القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم عملية دعوة الجمهور للاكتتاب ، والذي صدر خصيصاً في مواجهة شركات توظيف الأموال .

وفي المادة الأولى من لائحته التنفيذية نص على أنه : « لا يجوز لأي شخص ، طبيعي أو معنوي مصريا كان أو أجنبيا توجيه دعوة إلى الجمهور للاكتتاب العام ، إلا بعد الحصول على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بناء على عرض مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال »[11].

وقد حدد القانون أحوال الاكتتاب العام ، ومن الأحوال التي أوردتها هذه المادة في البند « ج » : الحالة التي تتعلق بجمع الأموال من المواطنين ، حيث أوضحت أنها : « آداء مبالغ من النقود تحت أي مسمى ، سواء بالمشاركة أو لتوظيف أو استثمار الأموال أو الاقتراض أو للمساهمة في مشروعات ، أو لغير ذلك من الأغراض ، وبأية صورة مقابل عائد أو مزايا مادية » .

كما نص في مادته الثانية كذلك على عدم الإعلان عن هذه الشركات ، أو الاكتتاب فيها ، في أي من وسائل النشر والإعلام المرئي والمسموع ، إلا إذا اعتمدت نشرة الاكتتاب أو الإعلان من هيئة سوق المال .

هذا .. وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ على أن « يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن مائة ألف جنيه »[12].

واضح إذن أن القانون يجرم نشاط هذه الشركات ؛ بوصفها تقوم بجمع الأموال من المواطنين دون الرجوع إلى أي جهة رسمية بالبلاد .

---

(١٠) « **الوقائع المصرية** » العدد ١٤٥ ( تابع ) في ٢٣ يونيو ١٩٨٢ .

(١١) المستشار **عدلي حسين** :من كتاب « شركات توظيف الأموال » : الأسطورة ــ الانهيار ــ المستقبل » ص ١١٢ .

(١٢) المصدر نفسه ص ١١٨ .

وبغض النظر عن آداء جهاز الدولة ،وعن سياسة الحكومة التي هي المسؤول الأول .. دون شك .. عن هذا الخراب الذي حلّ بالاقتصاد القومي ، فإن القوانين التي أشرنا إليها هي في صالح المواطنين أولاً وأخيراً . ومهما كانت التعقيدات البيروقراطية التي يلاقيها مؤسسو الشركات ، فالأمر في النهاية هو لضمان جدية هذه الشركات ، ولضمان حقوق المساهمين والمودعين فيها ، ومنع المحتالين من أصحاب الشركات من الهرب بأموال المواطنين إلى الخارج ، كما حدث فى كثير من الحالات !

□ □ أوضحنا أن شركات التوظيف ليس لها الحق في القيام بأي عمل من أعمال البنوك ، وبالتالي فإن تعاملها في النقد الأجنبي لابد وأن يخضع للقوانين المنظمة في هذا الشأن ، وقد سمحت لها المادة (١٤) من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بأن يكون لها الحق في إمساك حسابات بالنقد الأجنبي ، بشرط أن تكون هذه الحسابات مفتوحة طرف أحد البنوك المصرية الخاضعة للبنك المركزي ، ومن حقها أن تضع فيها أي موارد تخص الشركة من النقد الأجنبي ، سواء كانت حصصاً في رأس المال أو قروضاً ، أو مقابل مبيعات ، وحتى الأموال التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية . وللشركة الحق في استخدام هذا الحساب دون تصريح ، لمواجهة متطلبات النشاط ، أو أي التزامات على المشروع ، كما يجوز للمشروع استبدال النقد الأجنبي في الحساب بالجنيهات المصرية من البنوك ، طبقا لأعلى سعر للنقد .

كما نصت المادتان ٢١ ، ٢٢ من القانون على حق صاحب المشروع في إعادة تصدير رأس المال ، وكذلك تحويل حصص المساهمين الأجانب من الأرباح إلى الخارج بالنقد الأجنبي طبقاً لأعلى سعر ، وبشرط إخطار الهيئة العامة للاستثمار ، واستصدار موافقة السلطات النقدية على التحويل .

هذا ما حدده القانون بالنسبة لتعامل الشركات في النقد الأجنبي .

وبمراجعة ما قامت به الشركات نراها قد خالفت على طول الخط ! هذه التعليمات ؛ فقد قامت بفتح حسابات بالنقد لدى بنوك بالخارج ، كما أن النقد المملوك لديها لم يستخدم في تمويل مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل المشروعات التابعة لهذه الشركات ، أو سداد ما عليها من التزامات للخارج ، بل استخدمت هذه الأموال للمضاربة في بورصات العالم على العملات أو الذهب ، أو في تمويل عقود سلعية للمستوردين ، دون توسيط الجهاز المصرفي ، وبالأسعار التي تحددها للنقد ، غير ملتزمة بأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي .

□ ٧ □

# طلعت حرب .. الجديد !

**« زمان .. عندما كنت صغيرا .. كنت لا أحلم بأن أقف .. مجرد وقوف .. مع ضابط برتبة ملازم ، كنت أخاف وأراه أكبر مني بكثير .. الآن أنا أجلس مع لواءات ووزراء سابقين ومستشارين محترمين ، وأتحدث معهم وأستفيد منهم ، بل وأوظفهم في شركاتي .. هذا شيء يسعدني ويطمئنني على أعمالي »[1].**

صاحب هذه الكلمات هو أشرف السعد صاحب شركة ( **السعد** ) للاستثمار .. وهو شاب جاوز الثلاثين بقليل .. وكل مؤهلاته العلمية بكالوريوس معهد التعاون ، وخبرته في مجال الأعمال لا تتعدى خمس سنوات.

العبارة تغني عن أي تعليق .. لكننا سنعود إليها بعد قليل .

□□ دعونا أولاً نرتقي سلم الصعود ، مع شركات التوظيف ، درجة .. درجة ! فقد قامت الحكومة بعدة محاولات لإلزام هذه الشركات بالقوانين ؛ بدءاً بمحاولات د . مصطفى السعيد ، مروراً بصدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب ، وانتهاء بتطبيق سياسة السوق المصرفية الحرة في مايو ١٩٨٧ ، والتي تركت تحديد أسعار النقد الأجنبي لسوق العرض والطلب ، وهو مايعني .. عمليا .. تعويم الجنيه المصري ، مما أدى إلى رفع سعر الدولار من ١٣٦ قرشاً تقريبا إلى ٢٣٣ قرشاً ، أي أن معدل الزيادة بلغ حوالي ٧١ ٪ ، ونتج عنه ارتفاع جنوني في الأسعار .

لكن هذه المحاولات لم توقف نشاط هذه الشركات .

---

(١) جمال الشرقاوي : مصدر سابق .

ومنذ قرارات د . السعيد ، وحتى منذ منتصف عام ١٩٨٨ لم تقم الحكومة بأي خطوات جادة لإلزام أصحاب شركات التوظيف بالقانون ، على العكس من ذلك .. كانت الدلائل تشير إلى أن الحكومة قد تركت لشركات توظيف الأموال الحبل على الغارب .. بل ووضح أن هذه الشركات تلقى كل الدعم والمساعدة ، ويتم تسهيل نشاطها من قِبَل المسؤولين عن أجهزة الحكم .

وازدانت الصحف اليومية والأسبوعية بصور أشرف السعد وفتحي توفيق عبد الفتاح وطارق أبو حسين وغيرهم من أصحاب شركات التوظيف ، وبصحبتهم كبار المسؤولين بالدولة من وزراء ومحافظين ، في افتتاح مشروعات أو توقيع عقود .. إلخ . صعد نجم شركات توظيف الأموال .. إذن .. إلى الحد الذي صرح معه كثير من المسؤولين بأن هذه الشركات قد جذبت أغلب المعاملات المالية في السوق المصرية لدرجة تهدد الجهاز المصرفي بالانهيار .

الحقيقة أن صعود هذه الشركات كان تعبيراً عن قوة وهيمنة الحلف الطبقي لتجار العملة والمستوردين وبعض رجال البنوك ومسؤولين كبار في الحكم وتمكنوا مجتمعين من أن يسخروا جهاز الدولة لمصلحتهم وخدمة أغراضهم وتطلعاتهم .

□□ برغم أن القوانين المتعلقة بالشركات ، وبجمع الأموال من المواطنين ، كانت واضحة في منعها الدعاية أو الإعلان عن أي شركة إلا بعد الحصول على موافقة هيئة سوق المال ، إلا أن أهم جهازين إعلاميين وهما : الراديو والتليفزيون « المملوكان للدولة » كانا أول من خالف القوانين ، وفتحا الباب على مصراعيه أمام هذه الشركات لتقوم بالدعاية والإعلان عن نفسها ، دون النظر إلى القانون أو المصلحة العامة .. هذا بينما لا يسمح التليفزيون أو الإذاعة للمعارضة السياسية « بالمرور » ولو من « ثقب الباب » !

ثم أدرك أصحاب شركات التوظيف ،والمخططون لها ، أن الصحف والمجلات .. حكومية وغير حكومية .. تعتمد على الإعلانات ، كمصدر أساسي للتمويل ، فأسالوا لعابها بالحملات الإعلانية المكثفة التي استغرقت صفحات كاملة ، وأحيانا ملاحق خاصة، دفع فيها الكثير .. هذا بالإضافة إلى الملصقات والإعلانات المحمولة

وغيرها وهكذا تحولت مصر كلها إلى ساحة كبيرة للإعلان عن « توظيف الأموال » !

وقد أفلحت شركات توظيف الأموال في جذب عدد من كبار المسؤولين عن أجهزة الحكم للتعاون معها في تسهيل و « تشهيل » الأعمال الخاصة بهذه الشركات ، مما مكن أصحابها من تخطي كثير من العقبات البيروقراطية ، واختصار الزمن .

كما نجحت الشركات نفسها في إغراء بعض هؤلاء المسؤولين للعمل لديها بعد إحالتهم إلى التقاعد ، وقد رأينا كيف أن محافظاً يوقع مع صاحب إحدى هذه الشركات عقداً بمشروعات كبيرة ، ثم يخرج من الحكم بعد ذلك بأيام قليلة ويعين رئيساً للشركة ، التي وقع معها العقد « بوصفه محافظاً » ! وبالرغم من كونه مساعداً سابقا لوزير الداخلية ! .

ولعل العبارة التي سبق أن أوردناها .. على لسان أشرف السعد .. تدلنا على منهجية أصحاب شركات الأموال في « استثمار » كبار المسؤولين والانتفاع بخدماتهم وعلاقاتهم إلى أقصى مدى .

□□ كانت الحملة التي شنها التيار السلفي على البنوك والمصارف التجارية ، والدعوة إلى تحريم التعامل معها ؛ بوصفها بنوكاً ربوية تتعامل « بالفائدة » التي « حرمها الله » . كان لهذه الحملة دور مؤثر في إحجام الكثيرين عن التعامل مع البنوك ، والبحث عن قنوات جديدة لمدخراتهم ، وبلغ هذا التأثير ذروته في وسط تجمعات المصريين العاملين في الخارج ، خاصة العاملين في دول النفط ، وهكذا بدأت مدخرات هؤلاء وغيرهم تأخذ طريقها إلى شركات توظيف الأموال .

إلا أن هذه النقطة هي « ذيل الفيل » وليست الفيل كله !

فالحقيقة أن أداء الجهاز المصرفي ، خلال سنوات الانفتاح ، كان ، في تقديرنا ، هو السبب الأهم وراء هجرة الأموال إلى تلك الشركات ..

ففي ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي تم التوسع في إنشاء البنوك الخاصة والمشتركة ، وهي من جهة تخضع .. في معظمها .. لهيمنة بعض المسؤولين في النظام ، ومن جهة أخرى ضعفت رقابة البنك المركزي عليها ، وأدى هذا إلى عدم التزامها بالتقاليد المصرفية في منح الائتمان ، والتي توجب الدقة والحذر ، ودراسة مخاطر كل عملية ؛ تضمن للبنك .. ليس فقط استرداد القروض التي يمنحها ، بل تضمن أيضا أن

تستخدم هذه القروض الاستخدام السليم ، وفي دعم النشاط أو المشروع الذي أقرضت من أجله . فالبنك ليس مجرد دائن للعميل ، همه الأوحد استرداد أمواله ؛ وإنما هو .. في الأساس .. مشارك ؛ حيث إن نجاح النشاط الذي يموله يضمن للبنك .. إلى جانب استرداد قروضه .. توسيع معاملاته ؛ الأمر الذي يعود بالمنفعة على العميل والبنك معاً ، وبالتالي على الاقتصاد القومي برمته .

هذه الرسالة التي وجب على البنوك القيام بها ، غابت ، للأسف ، عن بعض المسؤولين في القطاع المصرفي ، وبالذات في البنوك الخاصة والمشتركة ، فاندفعت هذه البنوك تمنح القروض بناء على تعليمات ، أو « كارت توصية » من مسؤول كبير ، بل ظهر قطاع من المسؤولين عن هذه البنوك أداروها لصالحهم بالاتفاق مع بعض العملاء ومنحوا قروضاً بضمانات « وهمية » .

ولعل رسوم الكاريكاتير التي واكبت هذه الفترة تعبر عن المستوى الذى وصل إليه التعامل في الجهاز المصرفي ، ومنح القروض لعملاء بناء على امتلاكهم لبعض « موج البحر » أو عدد من « نجوم السماء » !!

وهكذا بدأ مسلسل الحصول على قروض من البنوك بملايين الجنيهات ، نظير « الضمانات » إياها ! والهرب بها إلى خارج البلاد !

كما أن البنوك .. ومع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي .. اندفعت ، كأي تاجر عملة أو مستورد ، تجاه القوة الشرائية ، وتوسعت في منح الائتمان التجاري ، خاصة للسلع الكمالية ، مثل الأجهزة الكهربائية ، والسيارات والملابس ، الأمر الذي ساهم فى إهدار ثروات المجتمع ومدخراته فى مجالات غير منتجة ، ولو التزمت البنوك بأن يكون الجزء الأكبر من التسهيلات والقروض التي تمنحها موجها إلى الأنشطة الإنتاجية ، لاختلف الحال كثيرا عما نحن عليه الآن !

هناك أمر آخر له أهميته وخطورته ..

ففي ظل ارتفاع معدلات التضخم ، وضعف عائد العمل ؛ بحيث لا يلبي الاحتياجات اليومية الكثيرة ، ورغبة أغلب المدخرين في الحصول على عوائد إضافية تساعدهم على مواجهة متطلبات المعيشة .. في ظل ذلك عجزت البنوك عن مواكبة هذه الرغبات ، وتطوير أوعيتها الادخارية ، وثبتت أسعار الفائدة عند معدلات

تتراوح بين ١٠ ، ١٣ ٪ على أكثر تقدير ، بينما شركات التوظيف تعرض عائداً يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ٪ . فكان من الطبيعي أن يلجأ المدخرون ، خاصة صغارهم ، إلى هذه الشركات .

وفي مجال تأسيس الشركات الجديدة، والذي كان من الممكن أن يستوعب جزءا عظيماً من مدخرات المواطنين ، فشلت البنوك في أن تؤسس شركات ناجحة تضمن لمساهميها عائداً ملائماً ، بل إن بعض الشركات التي أسستها البنوك ،وحققت عوائد معقولة خاصة في قطاع المال فضلت البنوك الاحتفاظ بها ، وعدم طرح أسهمها في السوق المصرية كأحد الوسائل في جذب المدخرات .

ولا يمكن إغفال الدور الخطير الذي لعبته البنوك ، لا سيما بنوك القطاع الخاص ، في منح تيسيرات لتجار العملة ، بل إن بعض البنوك جعل صالاته سوقاً لهؤلاء التجار ، ولعقد الصفقات ، كما وضح في محاكمة تجار العملة ؛ الأمر الذي أدى إلى تسريب النقد الأجنبي إلى خارج القطاع المصرفي ؛ مما أعجزه عن تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية من النقد الأجنبي اللازم لتمويل مستلزمات الإنتاج ، فلجأت هذه القطاعات إلى شركات توظيف الأموال لتدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي ، حتى لا تتوقف عن الإنتاج .

وكان هذا اعترافاً « عمليا » ودعما وتعزيزا لمكانة شركات التوظيف وللوجود المالي والاقتصادي لها !

هذا .. بالإضافة إلى التضارب في التعليمات والسياسات المنظمة لعملية منح الائتمان بالبنوك خاصة ، والتشريعات المالية والاقتصادية بوجه عام ، وكذلك ما أصاب كثيراً من قيادات القطاع المصرفي من خوف المساءلة ، بسبب ما أذيع ونشر عن هروب العملاء ، حيث أحجمت هذه القيادات عن منح الائتمان لبعض عملائهم « إيثاراً للسلامة » .

□ □ كان المواطن المصري البسيط عندما يتوفر لديه أي قدر من المال يفكر في استثماره في المجال التقليدي بالنسبة له : شراء أرض زراعية أو بناء منزل .

لكن معدلات التضخم الرهيبة جعلت أسعار الأراضي وتكاليف البناء تتضاعف عشرات المرات ؛ بحيث استعصت هذه المجالات « الاستثمارية » على الكثرة من المواطنين .

وأصبح أمام المواطن طريق سهل ومربح : المصارف .
لكن هل يلجأ إلى البنوك التى تعطى ١٣ ٪ كعائد على المال ..
أم إلى شركات توظيف الأموال التى يصل عائدها إلى ٣٠ ٪ ؟
واختار المدخر ـ بالطبع ـ البديل الثانى !

□ □ □

كل هذه العوامل تضافرت لترتقى بشركات توظيف الأموال ؛ بحيث أصبحت ظاهرة من ظواهر حياتنا الاقتصادية المعاصرة ، وتحولت ـ فى سنوات قليلة جداً ـ إلى مجتمعات مالية تفوق فى ضخامتها وتأثيرها أعتى وأعرق المؤسسات المالية التى احتفل بعضها « باليوبيل الذهبى » لتأسيسه !

□ ٨ □

# ٣٥ مليار جنيه !

يروي فيلم صلاح أبو سيف « **البداية** » قصة مجموعة من البشر ، تسقط بهم طائرة في الصحراء ولا يستدل عليهم ، فلا يكون أمامهم سوى إقامة مجتمع حيث هم ..

ويقرر الشخص الذي نجح في السيطرة على كل شيء ( الموارد والبشر ) أن « ترقد » امرأة على كمية من البيض ، عثر عليها مصادفة ، وبعد فترة « الحضانة » يفاجأ الجميع بها ، وهي تصرخ ، فيهرعون إليها ، فإذا بالبيض تحتها قد « فقس » ، كتاكيت !،

الصورة خيالية .. وساخرة ..

لكن .. مع ذلك فواقع شركة ( **الريان** ) يؤكد إمكانية حدوثها ..فأصحاب الشركة الذين بدأوا مشوارهم بجمع البيض ، راحوا يرعونه ـ بوسائل خاصة لم يكشفوها ـ حتى « فقس » .. فقس ملايين ومليارات من الجنيهات .. لا الكتاكيت !

فبعد سنوات قليلة من جمع البيض والاتجار فيه ( كما قال المرحوم فتحي توفيق عبد الفتاح ) بلغ إجمالي ماجمعه أصحاب ( **الريان** ) من أموال المواطنين ٧ مليارات جنيه .

والسؤال الآن : كيف كان ذلك ؟

والإجابة تتطلب منا أن نقوم بتحليل الأوضاع المالية لشركات توظيف الأموال ،ومسلكها الاقتصادي ، ومعرفة كم من الثروات تراكم لديها ، والسر وراء معدلات الربح العالية التي تحققها .. حتى نصل إلى تفسير لهذه الظاهرة ، ومعرفة القانون الذي يحكم مسارها.. ثم معرفة .. وهذا هو الأهم .. إلى أين يقودنا أصحاب «**التوظيف**»؟!

□□ لا يوجد رقم نستطيع الجزم بصحته عن حجم الأموال التي جمعتها شركات توظيف الأموال ، لكن المؤكد أن الحديث عن هذه الأموال قد تعدى الملايين إلى المليارات من الجنيهات والعملات الأجنبية .

يقول أشرف السعد .. صاحب شركة ( **السعد** ) للاستثمار وتوظيف الأموال : « إن هذه الشركات جمعت أموالاً فعلاً ، ما بين ٣٠ و ٣٥ مليار جنيه موجودة لديها .. لا يهم الحكومة كيف جمعت هذه الأموال .. أهي جمعت وخلاص »[١]

ويقول إيهاب مقلد وكيل مجلس الشعب : « إن هناك دراسة تؤكد أن المبالغ المودعة لدى أربع شركات لتلقي الأموال جاوزت ، في إجمالها ، ١٦ مليار دولار .. أي حوالي ٣٥ مليار جنيه مصري »[٢]

لكن بعض المحللين الاقتصاديين يؤكدون أن الأموال التي جمعتها شركات توظيف الأموال ، تترواح بين ١٢ إلى ١٥ مليار جنيه « فقط » !

إلا أن الاندماج بين شركتي ( **الريان** ) و ( **السعد** ) .. الذي أعلن عنه قبيل صدور قانون شركات تلقي الأموال .. كشف أن هذا الاندماج يتم برأسمال قدره ١٧ مليار جنيه .. وبالطبع فإن عملية الدمج لا يمكن أن تشمل جميع أموال الشركتين[٣]

هناك وسيلة أخرى لتحديد الرقم بشكل أقرب إلى الدقة :

فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن الذي يصل للجهاز المصرفي من تحويلات المصريين العاملين في الخارج لا يتعدى ١٥ ٪ من إجمالي التحويلات .. فإذا عرف أن تحويلات المصريين في الخارج تتراوح بين ٧ إلى ٩ مليارات جنيه سنويا[٤] أمكننا بحسبة بسيطة أن نعرف أن إجمالي التحويلات التي دخلت إلى البلاد ، خلال السنوات الخمس السابقة ، يصل إلى حوالي ٤٠ مليار جنيه .. ولن نلتفت إلى المدخرات التي جاءت قبل هذا التاريخ ؛ باعتبار أن موارد مصر من العملات الأجنبية ، خلال الفترة

---

(١) جمال الشرقاوي : « **حقيقة أوضاع شركات توظيف الأموال** » ص ٦٤ .

(٢) « **الأهرام** » بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٨٨ .

(٣) كتاب « **الأهرام الأقتصادي** »عن شركات توظيف الأموال .

(٤) المصدر نفسه .

من ٧٥ إلى ٨١ ، تم تبديدها في استيراد سلع كمالية(٥)
لذلك .. فإن الأقرب للدقة هو أن المبالغ التي جمعتها شركات توظيف الأموال تتراوح ـ تقريبا ـ بين ٣٠ إلى ٣٥ مليار جنيه .

ماالذي تقوله الـ ٣٥ مليار ؟!

□ تقول ، أولاً ، إن حجم الأموال التي جمعتها شركات توظيف الأموال ، يصل ( تقريبا ) إلى ما يوازي إجمالي مديونيات البلاد « ٤٠ مليار جنيه » .

□ وتقول ، ثانيا ، إن المصريين ليسوا فقراء إلى هذه الدرجة التي يروج لها البعض ، وعلى رأس هؤلاء الحكومة التي تفعل ذلك لتبرير فشلها الاقتصادي ، واللهاث وراء المزيد من القروض ؛ وبالتالي تقديم المزيد من التنازلات لصندوق النقد الدولي وأمريكا ؛ بدعوى عجز الموارد .

فالمؤكد .. طبقا للأرقام .. أن هناك موارد ومدخرات .. لكن الفشل هو في عدم القدرة على تجميع هذه الموارد وتعبئتها لصالح الشعب المصري وصالح مالكيها أيضا(٦).

□ وتقول .. أخيرا .. إن المراكز المالية لشركات التوظيف قد فاقت المراكز المالية للجهاز المصرفي ، وأصبحت هذه الشركات من القوة .. إلى حد يمكنها من أن تكون بديلا عن الجهاز المصرفي .

وهنا مكمن الخطورة ..

إذ ربما لأول مرة في التاريخ الحديث يوجد قطاع اقتصادي بهذه الضخامة ، وذلك التأثير ، ولا يخضع لأي لون من ألوان الرقابة .. بل يترك له العنان لسنوات ، بالتحالف مع بعض المسؤولين عن الحكم ، بحيث أصبحت شركات توظيف الأموال تتحكم فى ٥٦ ٪ من حجم السوق المالية المصرية في عام ١٩٨٨(٧).

ألا يفتح ذلك باباً لكل ألوان الفساد في البلاد ؟

---

(٥) تصريح **لمصطفى السعيد** في مجلس الشورى « **الأهرام الاقتصادي** » ١٥ / ٤ / ١٩٨٨

(٦) يقدر الكاتب الشهير **محمد حسنين هيكل** الأموال التي تم تهريبها في فترة الانفتاح بمبلغ ١٢٠ مليار دولار.. راجع «**الأهالي**» بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٨٨ .

(٧) **الوفد** بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٨٨ .

و .. أليس صحيحا أنه « إذا لم تحدد العلاقة بين السلطة والحكومة وبين أصحاب المال في مبادىء معلنة ، وقواعد متعارف عليها ، انفتح الباب للعلاقات السرية ، والصفقات المريبة وانحرافات لا أول لها ولا آخر .. سواء من جانب الحكومة ، أو من جانب أصحاب المال »[٨]

وتقول الإحصاءات الرسمية إن عدد الشركات التي أسستها ( **الريان** ) ، سواء وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بلغ عددها ٩ شركات ، وكلها شركات « عائلية » ! أي أن المساهمين فيها هم « آل عبد الفتاح » فقط ! وقد بلغت رؤوس أموال هذه الشركات المصدرة « أي الواجب سدادها » ٨٣,٩ مليون ، في الوقت الذي بلغت جملة الأموال التي جمعتها ( **الريان** ) حوالي ٨ مليارات جنيه .

و لـ ( **السعد** ) ٦ شركات ، بلغت رؤوس أموالها حوالي ٤ ملايين جنيه ، من إجمالي ٣ر٧ مليار جنيه تمثل إيداعات المواطنين لدى ( **السعد** )[٩].

أي أن جملة الأموال التي تم توجيهها لتأسيس الشركات تصل إلى حوالي ٨٨ مليون جنيه ، من إجمالي ١٢ مليار جنيه تمثل إيداعات المواطنين لدى ( **الريان** ) و ( **السعد** ) معاً .

أي أن النسبة الموظفة في تأسيس شركات تمثل ٧ر ٪ من إجمالي المركز المالي « للعملاقَيْن » ! .. فأين وظف الباقي ؟

في حديث لصاحب ( **الريان** ) يقول إنه يوظف ٥٠ ٪ من إجمالي الإيداعات لديه في الخارج .. وقد حدد هذه الإيداعات بحوالي مليار ونصف[١٠]

وصحة الرقم لا تعنينا كثيراً .. فالمهم هو اعترافه بالتوظيف خارج البلاد ؛ الأمر الذي يؤكد أن هذه الأموال قد عرفت طريقها إلى خارج مصر .. أو بالأدق .. تم تهريبها إلى الخارج .

---

(٨) **فتحي غانم** .. في « **روزاليوسف** » بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٨٨

(٩) بيانات مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد . نقلا عن « **الأهرام الاقتصادي** » بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨٨

(١٠) **جمال الشرقاوي** : مصدر سابق .

وطبقاً للبيانات التي أدلى بها أصحاب أكبر خمس شركات لتوظيف الأموال .. فإن إجمالي استثمارات شركاتهم يبلغ حوالي ٢,٥ مليار جنيه ، كان نصيب ( **الشريف** ) منها حوالي ١,٥ مليار ، ولبقية الشركات الأربع مليار واحد .[١١]

وبالعودة إلى الدراسة الرسمية التي أشار إليها وكيل مجلس الشعب ، فإن إجمالي الإيداعات لدى الشركات الأربع الكبرى يبلغ حوالي ٣٥ مليار جنيه ، وبالتالي فإن حجم استثمارات هذه الشركات لا يمثل سوى ٧ ٪ من إجمالي الأموال المودعة لديهم .

هذا مع الإشارة إلى أن كلمة الاستثمارات تعني كل مليم قامت هذه الشركات بإنفاقه ، سواء كان هذا الإنفاق في تأسيس شركات ، أو في تقديم تمويل وقروض بطريقة « المرابحة » أو « المشاركة » ، أو في شراء أرض فضاء أو زراعية أو عقارات ، أو شراء آلات ومعدات ووسائل نقل أو ركوب ، وحتى مصروفات الخبراء والاستشاريين ، والدراسات ، والمصروفات غير المنظورة ، والإكراميات ، بل و « الرشاوي » .. كل هذا يدخل بند الاستثمارات .

باختصار .. فإن الاستثمارات تمثل كل ما أنفقوه داخل البلاد . وهنا .. بتعبير نقاد الفن .. يبلغ « الصراع الدرامي ذروته » ! فإذا كان مجموع المستثمر داخل البلاد لا يتعدى ٧ ٪ من إجمالي المراكز المالية لشركات التوظيف .. فأين ذهبت باقي الأموال ؟ هل توجد في شكل ودائع بأسمائهم لدى البنوك ؟ هذا التصور مستبعد تماماً . والأرقام تؤكد صحة هذا « الاستبعاد » ..

فصاحب شركة ( **السعد** ) أحد « العملاقين » ! أعلن في جريدة « الوفد » في ٢٠ / ٥ / ١٩٨٨ أن إجمالي رصيده في البنوك حوالي ١٠٣ ملايين جنيه ، وأن هذا الرصيد لم يتحرك منذ ستة شهور .

فإذا عرفنا أن نصيب شركات ( **السعد** ) من إجمالي الاستثمارات يبلغ حوالي ٣٣٢ مليون جنيه ، وإذا أضفنا إليه رصيدها في البنوك يكون الناتج ٤٣٥ مليون جنيه ، فى حين أن إجمالى الأموال التى جمعها ( **السعد** ) يصل إلى حوالى ٣,٧ مليار جنيه ،

---

(١١) المصدر نفسه .. والشركات الأربع هي الريان ، والسعد ، والهدى مصر ، وبدر للاستثمار .

أى أن إجمالى استثماراته وأمواله طرف البنوك يمثل حوالى ١٢ ٪ فقط من مجموع الأموال التى تم جمعها من المواطنين .

فأين يكون الباقى ؟

بالطبع ليس « تحت البلاطة » فهذا لا يليق « بأحد خلفاء طلعت حرب » !! كما وصفته الصحف الموالية للسلفيين .

وعندما يقف مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم التيار السلفى فى مجلس الشعب ويقول ، فى معرض دفاعه عن شركات توظيف الأموال ونقده للقانون الذى أصدرته الحكومة لتوفيق أوضاعها : « إن أموال المصريين فى الخارج تصل إلى حوالى ١٤٠ مليار دولار » وعندما يضاف إلى ذلك مسلسل الهروب بأموال المودعين ؛ كما حدث مع شركتى ( **الهلال** ) و ( **الرضا** ) ، وكذلك المضاربة على العملات فى بورصات العالم وخسائر وصلت ـ حسب بعض التكهنات ـ إلى حوالى مليار ونصف .. كما شهدت بذلك إحدى الدوريات التى تروج « للاقتصاد الإسلامى »[١٢] .

عندما يحدث ذلك كله .. فإنه لا يصبح هناك شك فى أن مليارات المصريين قد وجدت طريقها بالفعل إلى خارج البلاد .

(١٢) مجلة « البنوك الإسلامية » عدد أغسطس ١٩٨٧ .

□ ٩ □

# أين وظفوا الأموال ؟!

**« لا يجب أن يعاب علينا أننا نعمل في استثمارات سريعة ، فأنا لابد أن أدفع للمودعين فوائد .. وإلا فسينفضون من حولي ، والصناعة تحتاج لوقت طويل حتى آخذ منها فائدة .. وهذه ليست مهمتي كقطاع خاص .. ثم إن الاستثمار التجاري يفتح أسواقا ، ويسهم في ترويج الإنتاج المصري »**[1].

هذا ما يقوله محمود طاحون رئيس مجلس إدارة شركة ( **بدر** ) للاستثمار وتوظيف الأموال .. ولا شك أن تصريحه يكشف عن « فلسفة » شركات توظيف الأموال ونظرتها إلى موضوع التنمية والمشاركة فيها وفي دفع عجلة الاقتصاد القومي .

إن المجالات التي لجأت إليها هذه الشركات لتوظف فيها ما تجمع من أموال المواطنين .. هذه المجالات ليست منقطعة الصلة بأحد الأسس التي اعتمدت عليها شركات التوظيف في جذب مزيد من الأموال ، وهي نسب الربح العالية ، التي تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ ٪ على الودائع الموجودة طرفها ، بالنسبة لصغار المودعين . أما كبارهم ( وهم من بين المسؤولين على ما نعتقد ) فقد كانت نسب الربح لإيداعاتهم تزيد عن هذه المعدلات كثيراً .

وعلى الدُرب نفسه سار باقي « ملوك » التوظيف !

فصاحب شركة ( **الريان** ) يقول : « **لابد من عمليات ذات عائد سريع تعوض عن الأعمال طويلة المدى ، فمثلاً أنا أقيم مصنعاً للمنظفات يستغرق إنشاؤه ودخوله الإنتاج أربع سنوات .. في مقابل هذا أستورد بـ ١٠ ملايين جنيه خشب**

---

(١) **جمال الشرقاوي** : مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٢) المصدرنفسه ص ٤٥ .

**وأبيعه ... هذه العملية تحقق كل شهر ١٥ ٪ ربحاً .. لما تتكرر ٦ مرات يصبح عندي ربح ٩٠ ٪ »**[٢].

ويقول صاحب ( **الريان** ) أيضا : « **نحن لا نضارب على الذهب داخل مصر .. وإنما أنا أتاجر فيه داخل مصر .. ولذلك اشترينا عدة منافذ لتجارة الذهب** » .

ويضيف : « **أضارب على العملات وعلى الأسهم والسندات** »

و « **يفتينا** » قائلاً : « **تجارة العملة المجرمة هي المضاربة في الجنيه المصري .. أما المضاربة على الدولار في الخارج فليست تجارة عملة .. وليست جريمة** » .

أما أشرف السعد فيؤكد : « **أنا عندي أكبر مخزون من السيارة ١٢٨ فعلا** » !

ويشرح طريقة تعامله في هذه الناحية هكذا : « **يعني لما اشتري العربية بـ ١٢ ألف جنيه ، وآخذ من المشتري مقدم ٤ آلاف ، واحسبها عليه بـ ١٥ ألف جنيه ، آخذ الباقي على ٣ سنوات .. يبقى كتير** » ؟![٣]

وفى حديث آخر يلخص فلسفته بقوله : « **لابد من التركيز على الأنشطة التجارية لنستطيع أن نحافظ على أموال الناس ، وتطلعاتهم في الربح الوفير .. فليس من المعقول أن أبدأ بمصنع يكسب ٢٠ ٪ أو ١٠ ٪ فقط ، أو مصنع يخسر ولا أطول أبيض ولا أحمر .. المهم أن تكون ٨٠ ٪ بداية في الاستثمارات في التجارة** »[٤]

وعن المجالات التي يوظف فيها أمواله يوضح طارق أبو حسين صاحب شركة ( **الهدى مصر** ) أنها : « **المقاولات ( ١٨٠ مليون جنيه ) ، استيراد الأسمنت ، مخزون من السمن والزيت والصلصة والسكر والشاي بأكثر من ١٥٠ مليون جنيه .. إلخ** »[٥]

إن تحليل ما ورد في تصريحات أصحاب شركات توظيف الأموال يعكس بوضوح المفاهيم التي تحكم نظرتهم إلى الاستثمار ، وموقفهم من موضوع « التنمية الإسلامية » التي يروجون لها ليل ونهار .. ويمكن تلخيص هذه المفاهيم فيما يلي :

---

(٣) المصدر السابق : ص ٦٢ ، ٦٣

(٤) إعلان تسجيلي « **الأهرام** » بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٨٧ .

(٥) جريدة « **الشعب** » بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٨

أولاً : إن الأنشطة التجارية هي الأنشطة المفضلة لدى أصحاب شركات التوظيف .. أو كما يقول أشرف السعد فإن ٨٠ ٪ من الأموال يجب أن توجه للتجارة أولاً .
ثانياً : المجالات التي يوظفون فيهاالأموال لابد أن تتميز بالمرونة الشديدة التي تمكنهم من تحويل هذه الاستثمارات إلى نقد سائل في أسرع وقت .
ثالثاً : إن تحقيق أعلى معدلات للربح هو قضية تمثل جوهر تفكيرهم ؛ فهي الطريق نحو مزيد من المودعين وضمان عدم انفضاضهم ، وهم في هذا يراعون سيكولوجية المودع الذي يسعى لتحقيق أعلى معدل ربح عن أمواله ، وبالتالي فإنهم يحققون مزيداً من تراكم الثروات الخاصة بهم في وقت قصير .
رابعاً : الصناعة ليست مجالاً مفضلاً لاستثماراتهم فهي من وجهة نظرهم لا تحقق عائداً معقولاً ، حيث إن عائدها يتراوح بين ١٠ ٪ و٢٠ ٪ ، كما يقدر أشرف السعد ، بالإضافة إلى أنهم يرون أن التصنيع والعمليات الإنتاجية ليست مسئوليتهم .. كقطاع خاص .. بل هي مسئولية القطاع العام .
خامساً : إن جمع الأموال بالعملات الأجنبية ، من المصريين في الداخل والخارج ، هو مصدرهم الأساسي لتمويل أنشطتهم .

**المشروعات الغذائية**

كان نابليون صادقاً بالطبع عندما قال : « الجيوش تمشى على بطونها » !
وربما كان أكثر صدقا لو قال : الشعوب تمشي على بطونها !!
فللغذاء ضرورته فى كل عصر وكل مكان ..
وقد خاضت شركات توظيف الأموال مجال المشروعات الغذائية .. فهل أسهمت بالفعل في تأمين الغذاء للمواطنين ؟

□ □ يمتلك أشرف السعد صاحب شركات ( **السعد** ) للاستثمار وتوظيف الأموال سلسلة مطاعم ( **علاء الدين** ) التي تتوزع بين القاهرة والمنصورة ، وتبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي ١٠ ملايين جنيه ، تمثل حوالي ٥٠ ٪ من مجموع استثمارات السعد في مجال الأمن الغذائي ، تليها مصانع تعبئة المواد الغذائية كالشاي والسكر التي تستحوذ على حوالي ٧ ملايين جنيه من استثماراته[٦] .

---

(٦) **جمال الشرقاوي** : مصدر سابق ص ص ٦٩ ، ٧٨ .

أما طارق أبو حسين صاحب ( **الهدى مصر** ) فيمتلك العديد من المشروعات ، يتركز معظمها أو كلها تقريبا في مجال تجهيز وتعبئة اللحوم والخضروات ، ويصل إنتاج ( الهدى مصر لتعبئة الخضروات) سنويا إلى حوالي ٣٠ مليون علبة [ فول ـ عدس ـ بامية .. إلخ ] . وهناك أيضا : مصنع تعبئة وتجهيز اللحوم ، ويقوم بتصنيع السجق المعلب ، البيض برجر ، وينتج ٢٠ ألف طن سنويا ، ومصنع تعبئة الخضروات ذات اللون البرتقالي ، وأخيراً مصنع « مكرونة نور »[٧].

وأضخم استثمارات ( **بدر** ) للاستثمار ، هو مصنع ( الطاهرة ) لتجهيز اللحوم ؛ حيث بلغت تكلفته حوالي ١٠ ملايين جنيه ، وينتج ٤٠٠٠ طن من اللحوم سنوياً[٨].

وتعد سلسلة ( مخابز الريان ) أشهر نشاطات شركة ( **الريان** ) في مجال بيع المنتجات الغذائية ، خاصة على مستوى القاهرة الكبرى ، بالإضافة إلى مصانع العلف[٩].

كذلك يقوم عبد اللطيف الشريف صاحب شركات ومصانع ( **الشريف** ) بتوظيف جزء كبير من أمواله في مجال تعبئة المواد الغذائية مثل الشاي والسكر وبعض السلع الأخرى

وتحليلنا لنشاط شركات توظيف الأموال في مجال مشروعات الغذاء ، يكشف عن عدد من المؤشرات ذات المغزى الخطير :

١ ـ إن هذه المشروعات قد رُوِّجَ لها باعتبارها من الشركات التي توظف أموالها في مجال الصناعات ، وهذه أكبر مغالطة اقتصادية ؛ لأن هذه النشاطات في جوهرها نشاطات تجارية لا تمثل أي إضافة للمجتمع .. فهي تعتمد في إنتاجها على تجميع المنتجات الزراعية من السوق المحلي ، أو استيرادها من الخارج .. وكل ما تقوم به هو تجهيز هذه السلع وإعادة تغليفها بمغلفات مستورد أغلبها من الخارج أيضاً .

٢ ـ إن مثل هذا النشاط برز أساساً في الدول المتقدمة .. وعندما بدأ في أوروبا ، فقد ارتبط بقاعدة إنتاجية ضخمة تتميز بالوفرة ، خاصة في مجالات الإنتاج الزراعي

---

(٧) **جمال الشرقاوي** : مصدر سابق ، ص ٨٥ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) المصدر نفسه .

والحيواني ، بينما ما يجري عندنا يقوم أساساً على ذلك القدر المحدود من الإنتاج الزراعي والحيواني ؛ حيث إن هذه المصانع تقوم بجمع المنتجات الزراعية والحيوانية من السوق ، وتعيد طرحها في شكل عبوات مرة أخرى وهذه العملية تؤدي إلى نتيجتين : قلة المعروض من هذه السلع ، وهو قليل أصلاً ، فترتفع أسعارها بالنسبة للمستهلك ، كما أنها تعيد طرح هذه السلع في ثوبها الجديد بأسعار خيالية .

٣ ــ إن النظر إلى هذه الشركات من خلال التكلفة الاستثمارية لها أي ما أنفق على إنشائها يوقعنا في خطأ كبير يخفي حقيقة نشاطها ؛ حيث إن التكلفة الاستثمارية هي ثمن الأرض والمعدات والمباني اللازمة لإقامة المشروع .. أما استثمارات المشروع السنوية فتتمثل في الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج لتشغيل هذه المشروعات ، وتشمل : السلع ، خامات التعبئة ، أجور ومرتبات العاملين ، الدعاية ، النقل .. إلخ .

فمثلا مصنع ( الطاهرة ) الذي تملكه شركة ( **بدر** ) للاستثمار ؛ ينتج سنويا ٤٠٠٠ طن من اللحوم .. وعلى فرض أن تكلفة إنتاج كيلو اللحم تصل إلى ٦ جنيهات ، فيكون إجمالي تكاليف الإنتاج ٢٤ مليون جنيه سنويا ، في حين أن تكلفة إنشاء المصنع لا تتعدى ١٠ ملايين جنيه .

واضح إذن أن إجمالي الاستثمارات السنوية لهذه الشركات يصل إلى أرقام خيالية ، وهو ما يوضحه أكثر قول طارق أبو حسين عن وجود مخزون من السمن والصلصة والشاي والمكرونة لديه يصل إلى حوالي ١٥٠ مليون جنيه[١٠]

وفي تقديرنا أن نشاط شركات توظيف الأموال يتركز في مثل هذا النوع من النشاط الذي يتميز بأنه يحقق قدراً عالياً من الأرباح ، كما يتميز بسرعة دوران رأس المال نظراً لازدياد الطلب على السلع الغذائية ؛ مما يؤدي إلى مضاعفة الأرباح عدة مرات ..

٤ ــ إن هذه الشركات تعتمد على الخارج أساساً في الحصول على المستلزمات الأساسية للإنتاج ، بل إن الخبرة الفنية والاستشارية الخاصة بالتشغيل والإصلاح والصيانة كلها أجنبية .

---

(١٠) جريدة « الشعب » بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٨ .

إن ما قصدنا إليه من تحليل هذا النشاط ، هو القول بأن ما يروج له على أنه « أمن غذائي » هو ، في الحقيقة ، تبعية غذائية للغرب وللسوق الأوروبي ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى مزيد من الحاجة إلى الآخرين ، وإلى مزيد من ارتفاع الأسعار ، وأزمات الغذاء ، كما حدث مؤخراً عندما عجزت أغلب المشروعات المعروفة بمشروعات الأمن الغذائي عن استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج ، بسبب نقص العملات الأجنبية ؛ فأغلقت معظمها أبوابها ، حتى قفز سعر كيلو الدجاج الأبيض من ١٥٠ قرشاً إلى ٣٣٠ قرشاً ؛ وارتفع سعر البيضة من ٨ قروش إلى ١٥ قرشاً .. كل ذلك في أسابيع قليلة .

أما الأمن الغذائي الحقيقي فهو إقامة المشروعات المتكاملة ، والتي تقوم باستزراع الأراضي بغرض توفير العلف ، وبالتربية والتسمين بالاعتماد على سلالات محلية يتم تطويرها وإنتاجها في الداخل ، وبتشجيع التربية التقليدية للفلاح المصري ، مع توفير المستلزمات الخاصة بها محليا وليس بالاعتماد على الخارج .

**السيارات والبلاستيك**

طبقا لبيان أشرف السعد ، فقد بلغت جملة استثماراته حوالي ٣٣٢ مليون جنيه ، هي عبارة عن مساهمات في مشروعات قائمة ، أو مشروعات تحت التأسيس أي لم تزاول نشاطها بعد ومن أهم استثماراته : تجارة السيارات وملحقاتها .. من قطع غيار ومحطات الخدمة ( حوالي ١٥٧ مليون جنيه )[١١] .

وسبق ان أشرنا إلى ما قاله أشرف السعد عن امتلاكه لمخزون من السيارات يصل إلى حوالي ١٨٠ مليون جنيه .. أي أن ما يزيد عن ٥٠ ٪ من استثماراته يتركز في تجارة السيارات ، خاصة سيارات الركوب[١٢] .

والسعد .. بذلك .. هو أكبر محتكر لتجارة السيارات في مصر ، والمتحكم الأول في سعرها .. وإليه يرجع « الفضل » في مضاعفة أسعار السيارات خلال العامين الماضيين ؛ حيث ارتفع سعر السيارة نصر ١٢٨ .. التي يحتكر بيعها باعترافه ..من ٦ آلاف إلى ١٧ ألف جنيه .. ويعود السبب في ذلك إلى قيامه بتحويل مستلزمات الإنتاج لصالح شركة ( **النصر** ) للسيارات ، والتي يتم شراؤها بالعملات

---

(١١) ، (١٢) جمال الشرقاوي : مصدر سابق ص ص ٦٩ ، ٧٨ .

الأجنبية من الخارج ، مقابل احتكاره كامل إنتاجها .. ثم بيعها بالأجل وبالسعر الذي يحدده [١٣]

أما استثماراته في مجال الإسكان ومواد البناء فتصل إلى حوالي ٥٢ مليون جنيه ، تتركز في عمارات سكنية من النوع اللوكس والسوبر لوكس ، تتوزع بين القاهرة والاسكندرية والسنبلاوين ، وتباع بنظام التمليك .. بالأجل أو الدفع الفوري .. وتمثل حوالي ١٧ ٪ من استثمارات السعد .

وحدد طارق أبو حسين استثمارات شركة ( **الهدى مصر** ) في ندوة جريدة « الشعب » حول شركات توظيف الأموال .. كالآتي :

١٨٠ مليون جنيه في قطاع المقاولات .. استيراد الأسمنت من الخارج ، حيث بلغت جملة المنشآت اللازمة لهذا الغرض حوالي ٤٢ مليون جنيه تتمثل في تأجير رصيف في ميناء أبو قير وبناء عدة صوامع لتخزين الأسمنت[١٤]

أما صاحب شركة ( **بدر** ) للاستثمار فيصل بجملة استثماراته إلى ١٠٠ مليون جنيه[١٥] ويبلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات التي أسسها حوالي ٨ ملايين جنيه ، كما يصل إجمالي تكاليفها الاستثمارية إلى ٣٣ مليون جنيه ، تركز معظمها في مجال السياحة ، وإقامة القرى السياحية والكامبات السياحية على الشواطىء ، وأشهرها « بدر كامب » بمرسى مطروح .. أما باقي الاستثمارات ( ١٠٠ مليون جنيه ) فلم يستدل عليها .

بالنسبة ( **للريان** ) فإن استثماراتها ـ حسب البيان الذي أعطاه صاحبها ـ بلغت ٤٤٠ مليون جنيه ، كلها في مشروعات تحت الإنشاء ـ أي لم تحقق أي نوع من العائد ـ وهي تمثل ٨٥ ٪ من إجمالي استثماراته التي أعلن عنها في مصر والبالغة ٥٢١ مليون جنيه[١٦]

وبرغم اعترافه بالاتجار في الذهب داخل مصر .. إلا أنه لم يذكر أرقاماً عن هذه التجارة في بيانه .

---

(١٤) جريدة « **الشعب** » بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٨ .

(١٥) **جمال الشرقاوي** : مصدرسابق ، ص ٢٥ .

(١٦) المصدر نفسه ص ص ٥١ ، ٥٧ .

ومن استقراء استثماراته داخل البلاد ، وإقرار فتحي توفيق عبد الفتاح بالمضاربة على العملات والأسهم والسندات في بورصات العالم .. نستطيع أن نستنتج ، ببساطة ، أن شركة ( **الريان** ) تركز كل نشاطها .. تقريبا .. خارج البلاد ، خاصة في المضاربات في البورصات العالمية .. فليس معقولاً أن تكون الاستثمارات المدرة للأرباح تمثل ١١ ٪ فقط من جملة استثماراته داخل البلاد ، ويتمكن من أن يوزع عائداً على إجمالي الأموال التي لديه بنسبة ٢٠ و ٣٠ ٪ سنويا . ومع ذلك فإن هذا الوضع يفتح الباب واسعاً أمام كثير من التساؤلات حول حقيقة العوائد التي توزعها ( **الريان** ) .. إضافة إلى المخاطر التي تكتنف أموال المودعين لديه ، خاصة إذا كانت تفوق ما أعلن عنه بكثير .

أما شركة ( **الشريف** ) فإن صاحبها عبد اللطيف الشريف حدد إجمالي استثماراته بحوالي مليار وثلاثة أرباع المليار جنيه[١٧]

وللشريف ٤٥ شركة استطعنا أن نحصي منها ٢٨ شركة تزاول النشاط ، والباقي مازال تحت الإنشاء . وتتوزع هذه الشركات على مجالات النشاط التالية :

■ ٩ شركات في المجال التجاري .. يتركز نشاطها في الاستيراد والتوزيع وإدارة محفظة للأوراق المالية لها أو للغير ، وأعمال التخليص الجمركي وتخزين البضائع ، وتبلغ جملة رؤوس أموال هذه الشركات حوالي ٣٩٠ مليون جنيه تمثل ٢٢ ٪ من إجمالي الاستثمارات

■ في مجال الإسكان والمقاولات والبناء وتصنيع مستلزمات البناء تبلغ جملة الاستثمارات حوالي ٢٩٠ مليون جنيه .. من ضمنها بناء حوالي ١٦٨٠ وحدة سكنية ، قدرنا متوسط تكلفة الوحدة بحوالى ٢٠ ألف جنيه ، أي أن الاستثمار في مجال البناء والاسكان ومستلزماته تصل نسبته إلى حوالي ١٧ ٪ من مجموع استثماراته .

■ تبلغ جملة استثمارات ( **الشريف** ) في مجال صناعة البلاستيك وبعض الصناعات الكهربائية والمنظفات ، وكذلك الأعمال التجارية المرتبطة بهذه الصناعات ، حوالي ٥٤٠ مليون جنيه ، أي تمثل ٣١ ٪ فقط من مجموع الاستثمارات .

■ هذا بالإضافة إلى استثمارات في مجال تعبئة المواد الغذائية وإعداد الوجبات تبلغ

---

(١٧) جمال الشرقاوي : مصدر سابق ، ص ٨٩ : ١١٠ .

حوالي ١٢ مليون جنيه ، وتمثل ١ ٪ تقريبا من مجموع الاستثمارات .

ولنا بعد ذلك أن نستخلص من نشاط ( **الشريف** ) الملاحظات التالية :

١ ــ أن النشاط التجاري وأعمال المقاولات تحتل جزءاً عظيما من نشاط ( **الشريف** ) وذلك على عكس ما روج له من أنها منشأة صناعية في الأساس ، حيث يستحوذ النشاط التجاري على ٣٩ ٪ من مجموع استثمارات ( **الشريف** ) .

٢ ــ أن نشاط الشريف في مجال التصنيع يتركز في البلاستيك ومشتقاته فقط ، ولكن التطور في هذا المجال ونمو ثروة ( **الشريف** ) بهذه الصورة مصدره ، أساسا ، هو جمع مدخرات المصريين ، بالعملة المحلية أو الأجنبية ، وتوظيفها ، ليس في مجال البلاستيك وحده ، ولكن في مجالات تجارية في المقام الأول .

٣ ــ صناعة البلاستيك لدى ( **الشريف** ) تعتبر من الصناعات التحويلية أو الوسيطة ، وليست من الصناعات الأساسية التي تقوم عليها نهضة ، وهي تعتمد على الخارج في المادة الخام « البودرة » وكذلك في الآلات والمعدات ، ومن ثم فإن استمرارها مرهون بالاعتماد على الخارج .

٤ ــ برغم أن اسم ( **الشريف** ) لم يرد ذكره في تجارة العملة ، إلا أنه بالمفهوم الذي سبق أن أوضحناه حول هذه التجارة وكونها لا تعني مجرد استبدال عملات أجنبية بالجنيه المصري ، وإنما تشمل تمويل الصفقات التجارية بالدولار لصالح بعض الشركات ، وكذلك عقد الصفقات مع شركات الصرافة العربية ، التي تتولى ، نيابة عن شركات الأموال ، جمع مدخرات المصريين في الخارج ، مقابل أن تقوم شركات الأموال بالسداد بالجنيه لأصحاب هذه المدخرات داخل مصر ، بهذا المفهوم .. فإن شركة ( **الشريف** ) ليست بعيدة عن تجارة العملة .

□ ١٠ □

# التحالف بين الشمولية السياسية .. والسلفية

يقول عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي جورج بالانديه : « **إن الدين يمكن أن يشكل أداة تحدٍّ للنظام الوضعي .. وفي عصر الأزمات فإن الحركات ذات الطابع الدينى تضع النظام القائم على المحك ،وقد تصل عبر هذا إلى إيجاد السلطة البديلة المنافسة** »[١] ويذهب عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر إلى أن النظم العسكرية معادية مبدئياً للدين ![٢]

فهل كانت سلطة ضباط يوليو معادية للدين ؟ أو بالأصح للتيار الديني ؟

المتأمل لحركة التيارات السلفية منذ نشوئها كحركات سياسية منظمة في نهاية العشرينات ، يستخلص بيسر أنها كانت أقرب إلى حركة البندول ، حيث انتظم مسارها في أغلب الأحوال بين موقفين ، فهي إما حليف أول للسلطة القائمة ، أو العدو الأول لها وغايتها في الموقفين هى القفز على السلطة وتسلم مقاليد الحكم بالبلاد .

وهدف الوصول إلى الحكم في حد ذاته ليس نقيصة ولا بالأمر المعيب ، فهو حق لكل حزب أو جماعة تعمل بالسياسة . لكن النقيصة والعيب يكمنان دائما في الأسلوب الذى يلجأ إليه هذا الحزب أو تلك القوة . ولقد اتسمت التيارات السلفية دائما بانتهاج أساليب تآمرية وفاشية ، تحتقر الشعب ، وتعادى الديمقراطية .

وعندما تسلم العسكريون مقاليد الحكم في يوليو ١٩٥٢ ، لم تكن سمات وخصائص القوى والتيارات السلفية بعيدة عن خبرتهم ، كما أن التيارات السلفية

---

(١) ، (٢) د . محمد حافظ دياب : « سيد قطب .. الخطاب والأيديولوجيا » ـــ دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ .

كانت على وعى بطموح الضباط نحو تدعيم سلطتهم وإحكام قبضتهم على مقاليد الحكم ، فوجد كل منهم ضالته المنشودة فى الآخر للوصول إلى غايته في حكم البلاد ، وتوثقت عرى التحالف بينهما في السنوات الأولى للانقلاب ، ولعب تنظيم الإخوان المسلمين دورا بارزاً فى الهجوم على القوى الليبرالية والديموقراطية ، وشق الحركة الجماهيرية ، وقيادة الهجوم على كل من طالب بعودة الحياة الديموقراطية والعمل بدستور ١٩٢٣ ، وقد انبرى « سيد قطب » وهو واحد من أبرز قادة هذه التيارات والذى شكلت كتاباته « مانفستو » لكل التيارات السلفية التى برزت على ساحة العمل السياسي ببلادنا ، انبرى للدفاع عن سلطة الضباط ، واصفاً إياها « بالديكتاتورية النظيفة » ، داعياً الشعب إلى السير وراءها ودعمها ، كما شن هجوما على القوى الديموقراطية والحركة العمالية مطالباً بضرورة تطهيرها من الشيوعيين والاعتماد على العمال المنتمين للإخوان المسلمين ، وسارعت سلطة يوليو باختياره مستشاراً ثقافياً وعمالياً لحركة الضباط حيث كان المدنى الوحيد الذى يحضر اجتماعات « مجلس قيادة الثورة » وعند تشكيل هيئة التحرير عام ١٩٥٣ ، عُيِّنَ سيد قطب سكرتيراً عاما مساعداً لها ، ويقال إنه كان ينتظر تعيينه في أحد منصبين ، إما وزيراً للمعارف ، أو مديراً عاماً للإذاعة ، بل إن المحاكمة العسكرية التى جرت لعمال كفر الدوار وانتهت بشنق خميس والبقرى والقبض على أعداد كبيرة من العمال وتعذيبهم لم تكن بعيدة عن سيد قطب وعن الدور الذى قام به في التحريض على القوى الديموقراطية(٣) .

ومن الإنصاف أن يقال إن هذا التحالف قد ضعف إبان فترة حكم عبد الناصر نتيجة سيادة قضية التحرر الوطني والثورة الاجتماعية ، وإن كانت هذه القضايا لم تخرج عن كونها توجهات لعبد الناصر كحاكم .. فرد .. دون أن تكون فلسفة نظام ، وقد وضح ذلك في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، فقد كان وقع الهزيمة المؤلم على المصريين ، وماكشفت عنه من فساد في قمة الحكم ، وإدراك بعض الفصائل الوطنية

---

(٣) د . محمد حافظ دياب : مرجع سابق ص ١٠٠ ، ١٠١ .

أنَّ أسلوب الحكم الشمولى والديكتاتورى هو السبب الرئيسى وراء الهزيمة .. وهذا الإدراك قد بعث الحيوية من جديد في القضية الوطنية والقضية الديموقراطية ، وعادت شعارات الاستقلال الوطنى ، والحريات السياسية تشق طريقها من جديد إلى الحياة السياسية المصرية ، وتفجرت حركات العمال والطلبة والمثقفين ، وفى ظل تردى الأوضاع المعيشية للجماهير ، وعجز السلطة عن الوصول إلى حلول جذرية لقضايا الوطن وعلى رأسها القضية الوطنية جرياً وراء أوهام الحل السلمى وسياسات التقارب مع أمريكا ، .. تنامت الحركة الديموقراطية العامة ، واشتد عودها ، وأصبحت شعاراتها حول تحرير الوطن ، وتعديل النظام السياسي في اتجاه التعددية تكسب كل يوم أرضا جديدة في الشارع المصرى .

وأثناء ذلك كانت مقاليد الحكم قد آلت إلى « أنور السادات » المعروف بصلاته القديمة بالإخوان المسلمين ، وولعه بالمناورة والتآمر لتحقيق أطماعه الذاتية ، حيث تقلب من عضو في جماعة إرهابية تخطط لاغتيال القادة الوطنيين مثل « النحاس باشا » إلى عضو في الحرس الحديدى التابع للقصر والذى تشكل لتصفية القوى الوطنية بالاغتيال ، .. حتى انتهى به المطاف إلى الانضمام لتنظيم « الضباط الأحرار » ومنذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة سعى إلى عقد حلف مع التيارات السلفية وعلى رأسها تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بمساعدة الملك فيصل الذي كان يأوي العديد من قادة هذه التيارات ، والذي رتب لعقد أول لقاء بين أنور السادات وقادة الإخوان المسلمين باستراحة جانكليس[٤] . وعلى إثره أفرج السادات عن المعتقلين من الإخوان وأطلق لهم حرية العمل السياسي بالبلاد دون غيرهم من باقي القوى السياسية ، وسمح لمجلة « الدعوة » بالصدور برغم عدم وجود ترخيص لها ، كما أطلق لمعاونيه من أمثال عثمان أحمد عثمان ومحمد عثمان إسماعيل أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي حينئذ إشارة البدء بتشكيل كتائب من الشباب للعمل في الجامعة وغيرها من المواقع الجماهيرية باسم الجماعات الإسلامية ، ومدهم بالمال والسلاح ، في مواجهة الحركة الطلابية وقياداتها . وتوثقت عرى التعاون بين السلطة والجماعات

(٤) كتاب خريف الغضب ـــ محمد حسنين هيكل .

السلفية بهدف الالتفاف حول الحركة الديموقراطية ، وشق صفوفها وتصفية قياداتها تحت دعوى محاربة الإلحاد والماديين من شيوعيين وعلمانيين .. وليس أبلغ للتدليل على ذلك من عبارة لتوفيق الحكيم فى رسالة إلى د . لويس عوض نصها : .. **والعدو الأكبر عند السلطتين : الدينية والعسكرية هى أضعف السلطات وهى « العلمانية » أى الفكر الحر !**[٥] .. **لذلك أنا غير متفائل ... وأرقب جهودك فى سبيل إحياء « العلمانية » يادكتور لويس وأرثى لك ... لأنى أرى مستقبل مصر والمنطقة كلها فى زواج وامتزاج السلطتين القويتين : السلطة العسكرية وفى داخلها الموتور المحرك « الأيديولوجية الدينية »**[٦] .. ونحن وإن كنا لا نذهب مع توفيق الحكيم فى تشاؤمه إلا أننا نرى أنه قد وصف موقف هذا التحالف بأبلغ العبارات .. وأبلغ من الكلمات أحيانا .. الواقع .. مثل ما نراه فى منطقتنا من أطوار أعلى لهذا التحالف مثل فكرة « **الجنرال ـ الإمام** » فى جعفر نميرى فى السودان وضياء الحق فى الباكستان .. وربما كان سقوطهما يرد على تشاؤم الحكيم ..

نعود إلى التحالف الجديد الذي نشأ بين الساداات ، والتيارات السلفية والذى يختلف عن كل التحالفات التي تمت بين السلطة وبين هذه التيارات سواء قبل ١٩٥٢ أو بعدها ، لقد تم هذا التحالف في ظروف مغايرة داخلياً وخارجياً ، جعلت هذا التحالف أخطرها جميعاً ، وأكثرها تهديداً لمستقبل بلادنا وتطورها .. ذلك لأن ظروف هذا التحالف لم توقفه عند حدوده وأهدافه الفكرية والسياسية ، بل تخطته لخلق تحالف على مستوى المصالح الاقتصادية من خلال المشروعات المشتركة بين عناصر التيارات السلفية الثروية وعناصر السلطة ؛ الأمر الذي جعل للتحالف الحديث قاعدة مادية واجتماعية أعمق وأقوى من أى فترة أخرى فى تاريخنا ، بحيث بات هذا التحالف متحكما في صنع مسارات العمل الوطني ليس في السبعينات والثمانينات

---

(٥) الحكيم هنا يعطى تفسيراً جديداً لكلمة العلمانية ؛ باعتبار أنها الفكر الحر .. وربما يحسم هذا التفسير جدلاً طويلاً حول معنى الكلمة .

(٦) لأهمية الوثيقة نوردها فى نهاية الكتاب .. وقد نشرت فى مقال للدكتور **لويس عوض** تحت عنوان « تشاؤم الحكيم » ، **الأهرام** ٥ / ٩ / ١٩٨٧ .

فقط ، بل وربما لسنوات قادمة .. لهذا فإن الباحث المدقق لا يمكنه أن يتبين حقيقة الصراع أو التقارب بين القوى المكونة للسلطة إزاء التيارات السلفية ، وإنما أقصى ما يطمح إليه هو التعرف على مسار الظاهرة في فترة زمنية محددة ؛ حيث إن الحكم على التيارات السياسية الممثلة للسلطة في ظل الحكم المطلق متروك دائماً للزمن إذ يتم الكشف عن الأحداث _ غالبا _ بعد رحيل أبطالها ، أو اختفاء أشخاصها عن المسرح السياسي ، أو حتى عقب تغير الظروف والملابسات .. ولعل من الأمثله الحية على ذلك عندنا : الدور الذي قام به الكاتب الشهير محمد حسنين هيكل في الكشف عن خبايا النظام ، وطبيعة القوى المكونة للسلطة وارتباطاتها داخليا وخارجيا .. لكن هذا لم يحدث إلا بعد إقصاء هيكل عن « دائرة » النظام الذي كان هيكل نفسه ممثلا لأحد أجنحته !

نخلص من هذا كله إلى أن صعود التيارات السلفية وتحالفها مع سلطة يوليو كان يتم دائما في الخفاء ، وتتخلله صراعات وصدامات _ سرية وعلنية _ حيث كان كل منهما يسعى إلى أن يكون الرابح الأول .. أو الأوحد !

# □ ١١ □

# شمولية فى السياسة .. ليبرالية فى الاقتصاد

**فى السعودية أعلن مواطن سعودى عن تأسيس شركة لتوظيف الأموال .. وكانت أرباح شركته لا تقل عن ٤٠ ٪ سنويا .. ولاحظ أن أغلب الأموال التى يتلقاها هى من المصريين العاملين فى السعودية .. فبدأ ينشر إعلانات فى الصحف المصرية ، وحتى لا يرهق المودع ، وحتى يأتى بمدخرات المصريين فى دول الخليج ، ضمن إعلانه رقم حسابه فى بنوك سويسرا .. وعندما انخفضت الإيداعات أغلق شركته وهرب من السعودية[1] .. فهل أصبح المصريون بتكوينهم ماركة مسجلة ؟ .. شر البلية ما يضحك .**

□□ فى ضوء ما سبق أن بينا .. فإن قطاع تجار العملة .. وتمثل شركات توظيف الأموال أعلى أطواره .. لم يكن ينمو ويتضخم ، ويبسط هيمنته ، وتتسع شبكة المصالح المرتبطة به فى سلاسة وهدوء ، بل عبر صراعات ومشاحنات ، سواء بين الأطراف المكونة للسلطة السياسية ، أو بين هذه الأطراف من جهة ورموز التيار السلفى وقياداته من جهة أخرى .

وصراع مصطفى السعيد مع تجار العملة خير شاهد ! .. فقد انحاز قطاع فى السلطة برئاسة رئيس الوزراء نفسه ( كمال حسن على ) إلى صف تجار العملة .. فى مواجهة وزير الاقتصاد ومعه بعض معاونيه وبدرجة ما .. البنك المركزى .

ورجحت بالطبع وكما بينّا كفة تجار العملة ورئيس الوزراء !

وفى الوقت الذى كانت تزدهر فيه شركات توظيف الأموال ، ويدور التعاون على قدم وساق بينها وبين مسئولين كبار فى أجهزة الحكم ، وتفتح لها الأجهزة

---

(١) جريدة « الأخبار » تحقيق صحفى لوجيه أبو ذكرى ، بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٨٨ . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السعودية ؛ بسبب هذه الحادثة ، أصدرت قرارا بإلغاء شركات توظيف الأموال فى مهدها وإعادة الأموال إلى أصحابها .

الدعائية أوسع أبوابها .. كان الحديث عن ضرورة إصدار قانون ينظم عمل هذه الشركات يظهر بين الحين والآخر ، كانت بعض الصحف والمجلات التابعة للحكومة كالأهرام الاقتصادي وروزاليوسف ـ باستثناء رئيس مجلس إدارتها ـ تعبر عن التيار المعارض لشركات توظيف الأموال ، والناقد لبعض ممارساتها . وكان صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب تعبيراً عن هذا التيار[٧]

لكن القانون أصبح حبراً على ورق ![٨]

إذا كان الجناح المؤيد والمتحالف مع شركات التوظيف ما يزال له الغلبة داخل السلطة ، وواصلت هذه الشركات صعودها ، واستمرت فى عقد الصفقات المشتركة مع الحكومة ، مثل صفقة الذرة الصفراء ، وصفقة « المينى باص » التين مولتهما ( **الريان** ) . وفى منتصف عام ١٩٨٧ صدرت القرارات الخاصة بإنشاء السوق المصرفية الحرة ، حيث تقرر أن يترك تحديد أسعار النقد الأجنبى لقوى السوق « العرض والطلب » فى محاولة للوصول إلى أسعار واقعية للعملات الصعبة ؛ وذلك بغرض نقل التعاملات من السوق السوداء إلى الجهاز المصرفى .

كما واكبت هذه القرارات ، الملاحقات لتجار العملة ، واعتقال بعضهم بموجب قانون الطوارئ ..

---

(٧) تحت عنوان الكارثة الريانية في عدد **الأهرام الاقتصادي** بتاريخ ٧ / ١١ / ٨٨ كتب رئيس التحرير **عصام رفعت** : لم يصدقنا أحد عندما كنا على صفحات هذه المجلة ولمدة تقترب من ثلاث سنوات نكتب ونحذر ونحذر من شركات توظيف الأموال رغم كل الضغوط التي كنا نتعرض لها .. وكانت كل الأقلام تكتب دفاعا عن هذه الشركات الوهمية بغير وعي وبغير فهم وبغير مراعاة للخالق سبحانه وتعالى أو للضمير والأمانة والمسئولية .. الآن فقط حرجت الأقلام .. وتدون السطور والصحف .. أين كانت هذه الأقلام ؟ وإذا لم تقم الصحافة وأجهزة الإعلام بدورها في التنبيه إلى المشاكل وإلى علاجها .. وإلى النظر إلى المستقبل . إذا لم يقم الإعلام بهذا الدور فماذا يفعل إذن سوى النفاق والشقاق على مصالح ولمصالح ؟

(٨) للمصدر السابق أيضا إشارة خطيرة ــ هنا ــ أوردها في « **الأهرام الاقتصادي** » بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٨٨ حيث يقول : « وفق معلوماتي كانت إحدى الهيئات قد حاصرت نشاط هذه الشركات وأعدت مشروع قانون شركات تلقي الأموال .. ولكن هذه الهيئة كانت مخترقة من الداخل وكان للشركات رجالها داخل هذه الهيئة .. وتم إعداد مشروع للقانون .. ومشروع بل ومشروعات عديدة كلها تلكأت وتباطأت .. واستطاعت الشركات اختراق بعض أجهزة الحكومة الاقتصادية . وكان مشروع القانون قبل أن يصل إلى يد أحد المسئولين تجده لدى الشركات حيث تدرسه وتبحث أين تحطم القانون وكيف ؟ بخبراء الشيطان الذين استأجرتهم وباعوا ضمائرهم » .

وتصاعدت الحملة على شركات توظيف الأموال ، وتم وضع أسماء أصحابها في قوائم الممنوعين من السفر ، وتوالت أنباء الانحرافات في هذه الشركات ، وامتلأت بها الصحف .

وأصبح من الواضح أن الكفة بدأت تميل لصالح القوى الساعية إلى تحجيم عمل شركات توظيف الأموال ؛ حيث نجحت هذه القوى أخيراً في استصدار القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ الخاص بشركات تلقي الأموال ، وقد نصت بنوده بشكل قاطع على وجوب أن تتوقف هذه الشركات عن قبول أي إيداعات في الوقت الراهن ، انتظارا لصدور اللائحة التنفيذية للقانون خلال شهرين .. ويصبح أمام هذه الشركات أحد أمرين : إما توفيق أوضاعها طبقاً للقانون ، أو تصفي نفسها وترد الأموال التي جمعتها من المواطنين خلال عامين .

وبصدور القانون بدأ شوط جديد في المباراة الدائرة بين أطراف التحالف الشمولي وبين بعض التيارات السلفية الثروية .

أما التيارات السلفية فقد استجمعت قواها في كل المواقع ، لتشن هجوما عنيفاً على القانون ، حيث اعتبرته مؤامرة على الحل الإسلامي والحركة الإسلامية ، وأذاعت أن القانون قد وضع لخدمة إسرائيل والصهيونية وأمريكا ، وأن شركات توظيف الأموال تُحارَب لأنها « تعمل باسم الإسلام »[٩] .

ومن جانبها صعَّدت الحكومة هجومها على شركات التوظيف ، وتقرر وضع أحد عشر شخصا من أصحاب هذه الشركات ضمن قوائم الممنوعين من السفر[١٠] وصدّق رئيس الوزراء على حكم محكمة أمن الدولة ( طوارىء ) بحبس أحد مديرى تلك الشركات ( محمد توفيق عبد الفتاح ) ، وواصلت الصحف الحكومية هجومها على « التوظيف » ، وصدر عن « الأهرام الاقتصادى » كتاب حوى كل المقالات

(٩) وردت هذه التصريحات على لسان حسن الجمل النائب الإخواني في مجلس الشعب انظر «**الأهرام الاقتصادي**» ١٩٨٨/٦/١٨ ص١٩

(١٠) المصدر السابق ص ١٨ .

والدراسات التي تناولت موضوع شركات توظيف الأموال ، بوصفها ظاهرة معرقلة لكل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة ، وكشفت المجلة عن بعض الممارسات التي قام بها عدد من هذه الشركات وأسهمت في تخريب الاقتصاد القومي وتهريب الأموال إلى الخارج[11] .

ولم تقف باقي القوى السياسية متفرجة على المعركة التي فجرها القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ .

أما ( الوفد ) فانحاز ـ باسم الليبيرالية الاقتصادية ـ إلى جانب شركات توظيف الأموال ، واعتبر القانون قيداً على نشاط القطاع الخاص ، وحذرت جريدة « الوفد » من أن القانون قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي ، إذا رفضت الشركات توفيق أوضاعها طبقاً للقانون ، وقررت رد الأموال إلى المودعين ؛ الأمر الذي سيؤدي إلى سحب عدة مليارات من البنوك هي قيمة الأموال المودعة طرفها باسم أصحاب الشركات[12] على عكس ذلك اتخذ حزب ( التجمع ) و ( الناصريون ) وجريدة الأهالي ـ بالطبع ـ موقفا مع القانون فقد اعتبروا القانون خطوة نحو محاصرة النشاط « الطفيلي » في البلاد .. وكتب د . إبراهيم العيسوي في جريدة « الأهالي » يقول : « القانون خطوة طيبة نحيي الرئيس والحكومة على اتخاذها ، ونشجعها على المضي على طريق إصلاح أوضاع هذه الشركات حتى نهايته لتضع حداً للممارسات الخاطئة لهذه الشركات »[13] .

ولا بد أن نشير أيضا إلى موقف جمعية رجال الأعمال المصريين ، التي اتخذت جانب الحكومة أيضا مؤكدة ضرورة تنظيم أوضاع شركات توظيف الأموال .

ولا بد أن نعترف بأن موقف الحكومة وهذه الشركات كان أشبه بغرام وانتقام !!

---

(١١) انظر كتاب « **الأهرام الاقتصادي** » : « شركات توظيف الأموال : الأسطورة ــ الانهيار ــ المستقبل » عدد يونيو ١٩٨٨

(١٢) جريدة « **الوفد** » بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٨٨ .

(١٣) « **الأهرام الاقتصادى** » بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٨٨ نقلا عن « **الأهالى** » .

فرئيس الوزراء يصرح أكثر من مرة أن الحكومة ليست ضد شركات توظيف الأموال ، أو ضد نشاطها ، وإنما كل المطلوب هو أن تدار هذه الشركات بطريقة قانونية ، حفاظاً على أموال المودعين .

كما أن الشركات نفسها كانت حريصة على ألا تقطع حبال الود مع الحكومة ؛ ففي البرقية التي بعث بها طارق أبو حسين إلى الرئيس حسني مبارك .. نيابة عن ١٦٠ ألف أسرة ـ كما يقول ـ شرح فيها وجهة نظر المودعين قائلاً : « أكد المودعون بشركة الهدى مصر في اجتماعهم الذي عقد في ١٥ / ٦ / ٨٨ احترامهم للشرعية الدستورية ، واعتزازهم بقيادتكم ، ويحتكمون للمولى عز وجل ، ولسيادتكم من قانون تلقي الأموال ؛ **باعتباركم ولياً شرعيا للبلاد ، كُلفت بالولاية من قبل المولى عز وجل ولك علينا حق الطاعة** »[14]

والسؤال الآن : هل القانون ـ كما يروج أصحاب الشركات وأنصارهم ـ مقصود به ضرب شركات توظيف الأموال ، وتصفية نشاطها « لحساب أعداء الإسلام والمسلمين » ؟

أم أن القانون ـ كما تقول الحكومة ـ قد صدر للحفاظ على مصالح المودعين ، وإعادة تنظيم هذه الشركات ، بما يضمن هذه المصالح ؟

وهل صحيح أن هذا القانون ـ كما هلل البعض ـ هو خطوة على طريق الإصلاح الاقتصادي الذي تقوم به الحكومة ؟

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة ، تقودنا إلى تساؤلات أخرى .. تبحث بدورها عن جواب .. أهمها :

- هل كان الأمر يحتاج إلى صدور قانون جديد .. وهل حماية أموال المودعين لم تكن تكفلها القوانين القائمة والسابقة على صدور القانون ١٤٦ ؟
- هل يمكن اعتبار صدور القانون الجديد نوعا من الإصلاح الاقتصادى ، بمعزل عن مجمل السياسات الحكومية وتوجهات السلطة الاقتصادية والسياسية ؟

---

(١٤) جريدة « الوفد » بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٨٨ .

■ وهل القوانين القائمة والتي تنظم عمليات الاستثمار وتوظيف الأموال ، لم تكن تكفل لدعاة « الاقتصاد الإسلامي » توظيف أموالهم في المجالات التي ينشدونها ؟

■ أخيراً .. هل صدور القانون له مدلول سياسي آخر يتعلق بطبيعة النظام ، وبطبيعة التحالف الذي نشأ بين التيارات السلفية والسلطة ، خلال الحقبة الماضية ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة كفيلة بأن تجلو لنا أشياء تعين على تبين المغزى الحقيقي لقانون تلقي الأموال .

**أولاً : القوانين القائمة .. وحماية أموال المودعين :**

سبق أن ذكرنا أن جميع القوانين القائمة لا تجيز جمع أي مبالغ من المواطنين إلا بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة .. وبالنسبة للشركات التي تقوم بجمع الأموال من المواطنين فهي واحدة من اثنتين :

- إما بنك يقوم بتلقي الإيداعات من المواطنين .. وفي هذه الحالة لابد أن يخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي ، ويلتزم في نشاطه بما يقضي به قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، وهذه الشركات بالطبع لم تكن خاضعة لأي نوع من الإشراف .. خاصة فيما يتعلق بأموال المودعين ، سواء من البنك المركزي أو من غيره .

- وإما أن تكون شركة أموال تأخذ شكل شركة مساهمة ، وتخضع إما للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة ، وإما للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والخاص بشركات الاستثمار .. وفى هذه الحالة ينظم القانون كيفية جمع الأموال من المواطنين ؛ حيث يشترط أن يكون ذلك في شكل أسهم تطرح على الجمهور ، ولا يجوز طرح هذه الأسهم للاكتتاب العام إلا بعد موافقة هيئة سوق المال على نشرة الاكتتاب ، والتي يجب اعتمادها من أحد مراقبي الحسابات [ المادتان ١٢ ، ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة ] . كما أن عملية الاكتتاب لابد وأن تتم عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتاب ، والخاضعة لإشراف البنك المركزى [ مادة ٢٠ ][١٥] .

---

(١٥) اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ ، « الوقائع المصرية » العدد ١٤٥ ( تابع ) ٢٣ / ٦ / ١٩٨٢ .

كما جاء القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ ، والخاص بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب ، أكثر تحديداً وصراحة ، حيث منع ـ **بشكل قاطع ـ دعوة الجمهور للاكتتاب ، تحت أي مسمى إلا بعد الحصول على موافقة وزير الاقتصاد .. كما حرم على دور الصحف ووسائل الإعلام والدعاية القيام بالإعلان عن أي دعوة للاكتتاب ، إلا بعد التأكد من صدور الموافقة على الدعوة ، واعتماد صيغة الإعلان من هيئة سوق المال**[١٦]

كما حرم قانون البنوك على أي شركة قائمة ، ممارسة أي عمل من أعمال البنوك ، خاصة تلقي الودائع ، إلا بعد الحصول على الموافقة .

وقد حدد القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ عقوبة المخالفة بحد أدنى سنتين سجن مع غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه[١٧] .

الغاية .. أن القوانين القائمة كانت كافية لحماية حقوق المودعين .. لكن الذي حدث هو أن الشركات خالفت كل هذه القوانين ، وضربت بها عرض الحائط .. وآثرت الحكومة الصمت ، فلم تتحرك لتنفيذ القانون . ومن ثم فإن حماية أموال المودعين مسألة لم تكن تستدعي صدور قوانين جديدة ، يؤكد هذا الرأي المستشار أحمد حسان بمجلس الدولة ، ونسوق هنا رأيه بوصفه متخصصاً ومن العاملين على تطبيق القانون ، والخبراء فيه : يقول : « إن شركات توظيف الأموال لا تحتاج إلى قانون جديد ، وإن التصريحات المتكررة من المسؤولين تسببت في تحويل شركات توظيف الأموال إيداعاتها إلى مساهمات فيها دون أية ضوابط » .. « إن كثيرا من الدوائر تصرخ منذ فترة أن الحكومة بصدد الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد يعالج شركات توظيف الأموال ، وباستعراض تصريحات المسؤولين حول هذا المشروع ، نجد أنها لا تخرج عن ضرورة أن تتخذ هذه الشركات شكل شركات مساهمة ، وضرورة أن تخضع لضوابط ، وأن تعمل بترخيص من السلطات المختصة ، وأن يكون لها مراقب حسابات ، وأن تنشر بيانات مالية معينة تضمن تحقيق العلانية وتحقيق

---

(١٦) المستشار عدلي حسين ــ كتاب «توظيف الأموال» الصادر عن «الأهرام الاقتصادي» عدد يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ١١٢ ، ١١٣ .

(١٧) المصدر نفسه .

الطمأنينة .. والحقيقة أن كل هذه الأفكار وأكثر منها موجود في القوانين الحالية » .. ويضيف المستشار حسان : « إن القانون الحالي ـ يقصد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ـ يوجب فعلاً على شركات توظيف الأموال أن تتخذ شكل الشركة المساهمة .. ومن ثم يضحى تراخي الجهات الحكومية في السماح بهذا النشاط لشركات أشخاص أمر مخالف للقانون ، ولا يدعو للقول إلى ضرورة تعديل القانون ، وإنما كان ذلك شكوانا من أجهزة الرقابة على إعمال سلطاتها تجاه هذه الأنشطة إلى أن استفحلت وأصبحت كالغول » .(١٨).

**ثانيا: صدور القانون الجديد والإصلاح الاقتصادي :**

هل يمكن لقانون صدر من أجل تنظيم أوضاع شركات توظيف الأموال ، أن يصلح الوضع الاقتصادي ويعالج مثالبه ، دون النظر إلى السياسات والتوجهات التي أنتجت هذا الوضع ، وأفرزت قطاع تجار العملة الذي تطور إلى شركات الأموال ؟

إن الإقلاع عن السياسات التي حكمت توجهاتنا الاقتصادية خلال السنوات الماضية والتي فتحت الباب واسعا أمام قوى الرأسمالية العالمية والفئات المرتبطة بها ، فاستنزفت ثروات المجتمع ومدخراته ، وإلغاء التشريعات التي أدت إلى هذه السياسات ، وعلى رأسها : الاستيراد بدون تحويل عملة ، وقوانين النقد ، سياسة الانفتاح الاقتصادي بشكل عام .. هذا وحده ــ في تقديرنا ــ هو بداية الإصلاح الحقيقي .

أما القول بغير ذلك فسوف يظل مجرد شعارات مثل كل الشعارات التي اعتدنا إطلاقها والطنطنة بها ، لإخفاء مقاصدنا الحقيقية ، تحت دعوى الإصلاح !

**القوانين القائمة .. هل تتناقض ودعوى الاقتصاد الإسلامي ؟ :**

كانت الحجة التي يسوقها أصحاب رؤوس الأموال من السلفيين ، وأصحاب شركات توظيف الأموال أنهم لجأوا إلى هذا الشكل حتى ينأوا بأنفسهم وبدينهم عن التعاملات الربوية التي هي ـ في نظرهم ـ « جوهر عمل البنوك » وقالوا إن شركات توظيف الأموال هي نوع من المشاركة بين العملاء ( المودعين ) وأصحاب الشركات

---

(١٨) « الأهرام الاقتصادي » بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٨٨ .

( المنظمين ) والذين يقومون بالنيابة عنهم في إدارة أموالهم ، على أن يقتسموا الربح .
فهل القوانين القائمة في البلاد تمنع هذا الشكل من المشاركة ؟
إن الشركة المساهمة ، وشركات التوصية البسيطة ، وشركات التضامن التي ينظم عملها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، هي ، في جوهرها ، شركات قائمة على المشاركة واقتسام صافي الربح بين المشاركين ، كل حسب نسبة مساهمته في رأس المال .
وحدد القانون المذكور عدد ثلاثة مساهمين ، كشرط لقيام شركة مساهمة ، كما حدد رأس مال مدفوعاً لايقل عن ٢٥٠ ألف جنيه ، ودون حد أقصى ، وكفل للشركات حق زيادة رأسمالها كما تشاء ، وبدون تحديد ، بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد تم سداده .. ثم إن لكل شركة من هذه الشركات مجلس إدارتها المنتخب من قبل الجمعية العامة للمساهمين وحملة الأسهم له مطلق الحرية في إدارة الشركة ، كما أباح للشركات حق مزاولة نشاطها في سائر أوجه النشاط الاقتصادي ، إلا ما يخل بالآداب العامة ، أو المصلحة العليا للبلاد ، ولها حق الاستمرار أو التصفية والحل ، وتوزيع ماتشاء من أرباح على المساهمين .. طالما تسمح أوضاعها المالية بذلك[١٩]
صفوة القول إن شكل الشركات التي نص عليها القانون ٥٩ لسنة١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، لايتعارض إطلاقا والمفاهيم التي يروج لها السلفيون ، والدليل على هذا أن شركات توظيف الأموال الإسلامية نفسها تأسست كلها طبقا لهذا القانون ، أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى يتضمن الحقوق نفسها .. لكن هذه الشركات اتخذت فقط كستار لجمع الأموال .

كما أن القوانين المشار إليها كفلت لهذه الشركات التمتع بالإعفاءات الضريبية لمدة تتراوح بين ٥ ، ١٠ سنوات ، طبقا لنوع النشاط الذي تمارسه اعتباراً من بدء الإنتاج[٢٠] بل إن قانون المجتمعات العمرانية الجديدة قد أعطى أى مشروع ينشأ في أي من المدن الجديدة إعفاء ضريبياً لمدة عشر سنوات ، تشجيعا للاستثمار في هذه المدن .

---

(١٩) انظر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، المواد : ١ ، ٦ ، ٧ إلخ مواد القانون .

(٢٠) انظر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المواد : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

فلماذا لم تلجأ هذه التيارات السلفية إلى إنشاء شركات أو مشروعات مساهمة خاضعة لهذه القوانين ؟

كما أن القانون المصري يكفل إنشاء نوع من الشركات تعرف باسم شركات « المحاصة » وهي تنشأ بين شريكين أو عدد من الشركاء ، بقصد تنفيذ عملية واحدة ومحددة ، تنفض بعدها الشركة ، ويقتسم الشركاء صافي الربح المحقق ، أو يتحملون الخسارة مشاركة إيضا ، إن وجدت .

على كل الأحوال ، فإن القوانين القائمة لم تكن تتعارض مع الأساليب المطروحة من قبل هذه الشركات ، والتي أطلق عليها : مرابحة أو مشاركة .. بل وتتفق مع مايسمى بالمعاملات غير الربوية ، حيث إن هذه الشركات ــ التى تنشأ حسب القوانين القائمة ــ تقوم على فكرة اقتسام الربح بين الشركاء ، حسب نسبة كل منهم ، وبالتالي ليست هناك شبهه عن أي معاملات ربوية .

**هل صدر القانون بناء على تعليمات من الخارج ؟!**

**« أنا قرأت تقارير السفارة الأمريكية الشهرية ، وتقارير البنك الدولي .. كلها تحث على وضع قانون لشركات توظيف الأموال بأقصى سرعة ممكنة ، وعندي هذه التقارير ، وأستطيع أن أسلمكم صورة منها لنشرها .. ولكن أخشى أن أعطيها لك حتى لاتتهم بالاختراق .. وأقسم بالله العظيم أن هذه التقارير سربت إلينا من السفارة الأمريكية ، وليس من أحد المسئولين في الدولة »**[٢١] .

هذا ماقاله طارق أبو حسين حول القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وليس هذا رأي صاحب شركة ( **الهدى مصر** ) وحده ، وإنما يشاركه الرأي نفسه باقي أصحاب شركات توظيف الأموال ، بل وغيرهم من قادة التيار السلفي ، إذ يصرون على أن القانون صدر بناء على تعليمات من أمريكا وصندوق النقد الدولي . فالنائب البرلماني الإخواني حسن الجمل يقف في مجلس الشعب مهاجما القانون ويقول : « إن هذا القانون مؤامرة على الحل الإسلامي والحركة الإسلامية ، وإنه وضع لخدمة إسرائيل والصهيونية وأمريكا »[٢٢] .

---

(٢١) حديث طارق أبو حسين لجريدة الوفد بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣ .

(٢٢) « الأهرام الاقتصادي » بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨ .

وعلى هذا النحو تمضي تصريحات وأقوال حلف توظيف الأموال !

لكن رواية صاحب ( **الهدى مصر** ) ينبغي ألا تمر دون تحليل .. فماذا يتبين لنا من هذا التحليل ؟

١ ـــ هل غدا طارق أبو حسين من القوة والنفوذ إلى درجة أن يكون له أصدقاء من الأمريكان يسربون له تقارير سفارة واشنطن في القاهرة وهي ـ بالطبع ـ سرية ؟ أم أن هذه التقارير سربت بشكل متعمد من قبل الأمريكيين أنفسهم ؟

إن كانت الأولى .. فإن الاستنتاج المقبول هو أن هناك أصدقاء أمريكيين لأصحاب هذه الشركات يرغبون في استمرار عمل شركات توظيف الأموال بالأسلوب نفسه الذي تعمل به منذ سنوات ، وكشف الدور الأمريكي ـ أو حتى الإيحاء بأن هناك دوراً أمريكيا ـ مهم للضغط على الحكومة المصرية حتى لاتبدو وكأنها تتلقى تعليماتها من الأمريكان .

وإن كان الاحتمال الثاني هو الصواب ، أي أن التقارير سربت بشكل متعمد .. يصبح السؤال المنطقي : لماذا ؟

والإجابة ـ في هذه الحالة ـ تحمل معنيين :

الأول : أن الأمريكان بالكشف عن تدخلاتهم يريدون إحراج الحكومة المصرية وتعبئة الرأى العام ضدها ، والتعجيل بالصدام بين القوى الوطنية والحكومة ، في وقت مازالت الحركة الديموقراطية أضعف ماتكون ، بحيث يكون هذا الصدام في صالح القوى الديكتاتورية والمعادية للشعب ، لتنتهز الفرصة وتطيح بهذا القدر اليسير المتاح من الحريات .

أما المعنى الثاني فهو « تبييض » الوجه الأمريكي بطريقة غير مباشرة ؛ حيث إن كثرة من المثقفين ورجال الاقتصاد والمتخصصين كانوا ضد هذه الظاهرة المسماة بشركات التوظيف الإسلامية ، ليس لكونها تحمل اسم الإسلام ، ولكن لأنها تتخذ الإسلام ستاراً لتخريب الاقتصاد القومي ..

وهكذا تبدو أمريكا وصندوق النقد الدولي أمام جمهرة المثقفين والاقتصاديين ، وكأنهما يعملان لصالح الشعب !

٢ ـــ أن يكون هذا القول مكذوباً من الأساس ، وهذه مجرد دعاية من قبل أصحاب

هذه الشركات وحلفائهم من التيارات السلفية ، لكونهم يعلمون مدى افتضاح الدور الأمريكي في المنطقة ، وبالتالي فإنهم يستغلون مشاعر الاستياء ضد الأمريكان لتعبئة الرأى العام ضد الحكومة حتى تتراجع عن القانون !

٣ ــ إن النهج الذي تنتهجه شركات توظيف الأموال لايتناقض .. أو يختلف على الإطلاق مع سياسة صندوق النقد الدولي تجاه مصر التي تطالب بالآتي :(٢٣)

■ إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي ، ومايتطلبه ذلك من إجراء تعديل جوهري في سعر التبادل للجنيه المصري مع العملات الأجنبية ، وخصوصا الدولار .

■ تحويل جانب كبير من عمليات الاستيراد والتصدير إلى هذه السوق .

■ إلغاء القيود على الاستيراد وخصوصا من جانب القطاع الخاص .

■ رفع سعر الفائدة المدينة والدائنة .

■ العمل على تعديل العلاقة بين التكاليف والأسعار في وحدات القطاع العام ، بما يؤدي إلى تقليل الخسائر التي يتحملها هذا القطاع عن طريق زيادة الأسعار للمنتجات ، وترك تحديدها لقوى العرض والطلب .

■ إعادة النظر في سياسة الدعم السلعي للمنتجات الاستهلاكية الضرورية الذى تتحمله الحكومة .

ألا تتفق هذه السياسات والمطالب التي ينشرها صندوق النقد الدولي مع الرؤية الاقتصادية لأصحاب شركات توظيف الأموال التي تتركز في المضاربة على العملات ، وعدم التقيد بالتسعير ، كما أن فتح باب الاستيراد دون ضوابط يتفق ومصالحهم في تمويل العقود السلعية ونشاطهم الاستيرادي ؟!

فلماذا يلجأ صندوق النقد الدولي ـ إذن ـ إلى التحريض عليهم ، وهم قاعدته المتقدمة في بلادنا لتنفيذ سياساته ؟!

□ □ □

إذا كان هذا الذي سقناه ليس هو المقصود من إصدار القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .. فماهو المغزى الحقيقي إذن لصدوره ؟

---

(٢٣) دراسة للدكتور رمزي زكي منشورة بكتاب **الأهرام الاقتصادي** عن شركات توظيف الأموال ، مرجع سابق ص ٢٠١ .

الإجابة عن هذا السؤال يحكمها ـ في واقع الأمر ـ التعرف على ثلاث سمات أساسية حكمت ذلك التحالف الذي نشأ بين سلطة يوليو والتيارات السلفية :

**السمة الأولى** : أن هذه التحالفات كانت دائما تحالفات غير مبدئية ، بل ومعادية لحركة التقدم في البلاد حيث كان اللقاء بينهما يتم دائماً على أرضية ضرب الحركة الديموقراطية والشعبية ، فقد كان كل منهما ينظر إلى الآخر على أنه أداة لتحقيق مصالحه .

كانت السلطة تتخذ التيارات السلفية قناعاً تختبىء وراءه لضرب الحركة الجماهيرية ، تحت شعارات دينية ، وتكفير الخصوم ، بل وتشكيل العصابات المسلحة لممارسة العنف والإرهاب على التجمعات الديموقراطية .. وكانت الجامعة هي النموذج الصارخ لهذا الاستخدام .

والنتيجة هي انقسام الحركة الجماهيرية وإغراقها في صراعات جانبية ، وتصوير الصراع السياسي والاجتماعي على أنه صراع ديني بين قوى مادية ملحدة وأخرى دينية مؤمنة .. ويكون الرابح دائما هو السلطة ، التى تظل تعمل دائما على إذكاء هذا الصراع وتأجيجه حتى تحين الوقت المناسب للتدخل ، بعد أن تكون قوة الطرفين قد استنزفت بسبب هذا الصراع وفى الوقت نفسه كانت التيارات السلفية تنتهز فرصة تحالفها مع السلطة ، وإطلاق حرية العمل لها ، لتنشط فى الدعوة لأفكارها ، وتدعيم وجودها بين الجماهير .

وما إن تستشعر هذه التيارات قوتها ، وتعاطف الجماهير معها ، حتى تتحول من قوة متحالفة مع السلطة ، إلى قوة مناوئة لها تتحفز للقفز على الحكم والإطاحة بالسلطة القائمة ، وينفجر الصراع بين حلفاء الأمس ، وغالباً ما يكون تراجيديا ودمويا .

وهكذا كان كل طرف يتخذ الآخر « حصان طروادة » الذى ينقله إلى كرسى الحكم ( بالنسبة للقوى السلفية ) والمحافظة على كرسى الحكم ( بالنسبة للحكومة ) .

**السمة الثانية** : تتعلق بتلك الطبيعة المزدوجة لنظام الحكم ، والتى سادت خلال السنوات الماضية ، فبينما اندفعت السلطة ، بكل قوة ، نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح السوق المصرى أمام قوى الرأسمالية المصرية والأجنبية .. أصرت ـ فى الوقت

نفسه ـ على الحكم بالأسلوب الشمولى ، اعتماداً على الأجهزة البوليسية والإدارية .. أى ليبرالية فى الاقتصاد ، وشمولية فى السياسة .

إن هذه الازدواجية فى نظام الحكم قد وفرت التربة الصالحة لاستنبات كل ألوان الفساد والنهب ، وعقد الصفقات المشبوهة والمريبة بين رجال الأعمال من جهة والمسئولين عن الأجهزة الإدارية من جهة أخرى .

وقد سنت السلطة كثيرا من التشريعات ، وأنشأت كثيرا من الأجهزة التى بواسطتها تستطيع أن تقلم أظافر أى قوة أو جماعة تشذ بسلوكها بعيدا عن السلطة ، أو تحاول أن تلعب دورا غير الذى تراه السلطة ..

ومن أشهر تلك الأجهزة : جهاز المدعى العام الاشتراكى ، الذى يمثل وجوده ، فى حد ذاته ، ضرباً لمبدأ استقلالية القضاء ؛ حيث إنه ـــ فى الحقيقة ـــ جهاز من الأجهزة الإدارية الملحقة بالسلطة ، وقد لعبت دوراً هائلاً فى محاكمة المعارضين لصالح نظام الحكم .

والجدير بالانتباه أن السلطة كانت تترك العنان للفئات والشخصيات المرتبطة بها تجنى ما تستطيعه من مكاسب ، طالما ظلتْ على ولائها للسلطة ومن الأمثلة القريبة على ذلك : سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة السابق .. فبينما كان الحديث لا ينقطع عن تجاوزاته وانحرافاته واستغلال موقعه فى اتحاد العمال ومنصبه كوزير .. كانت الحكومة « ودن من طين .. وودن من عجين » ! متمسكة « بوزيرها » على قمة الحركة العمالية ..

وعندما قررت السلطة الاستغناء عن خدماته ، وأقالته من الوزارة .. وحاول أن يلعب دوراً فى الانتخابات النقابية ، بين العمال ، مخالفا لتوجهات الحكم واختياراته ، كانت السلطة جاهزة .. وكأنها تقول له : « ليس هذا هو ما اتفقنا عليه » ! وكان المدعى الاشتراكى جاهزاً .. فعلى الفور أخرجت السلطة مستندات الانحراف ، وشرعت فى محاكمة سعد محمد أحمد ، أو ـ على الأصح ـ إعلان انحرافاته ، إلى أن خفت صوته ، وتلاشى من الحياة السياسية ..

وعلى الطريق نفسه ـ تقريبا ـ د. عبد الحميد حسن محافظ الجيزة السابق !

**والسمة الثانية** تنقلنا إلى **السمة الثالثة** والتى تميزت بها التيارات السلفية الثروية ،

ونموذجها : شركات توظيف الأموال .. فهذه الشركات هى ـ فى الحقيقة ـ « تنظيمات مالية سرية » .

ففى الوقت الذى جمعت من ۳۰ إلى ۳٥ مليار جنيه .. فإن أحداً لا يستطيع أن يحدد : من هم المودعون ، وكم عددهم ، وأين ذهبت الأموال .

هذه الطبيعة السرية لهذه الشركات ، جعلتها على غرار بنوك سويسرا ؛ حيث أصبحت مكاناً أمينا لجامعى الثروات ومستغلى النفوذ والنهابين ، تختفى فيه ثرواتهم عن عيون كل الأجهزة .

وبذلك أصبح هذا الوجود السرى لهذه الشركات يفقد السلطة أحد الأسس التى تستند عليها ، وهو أن يظل نشاط كل القوى والفئات ـــ خاصة المرتبطة بأجهزة الحكم ـ تحت بصرها ، وفى متناول يدها ؛ بحيث لا تسمح لها بالنمو إلى درجة تهدد وجودها . يضاف إلى ذلك أن هذه الشركات كانت على وعى تام بطبيعة الجهاز الإدارى ، فى ظل سلطة شمولية ، وبطبيعة القائمين عليه ، فى زمن استعصت فيه وسائل العيش الكريمة للأغلبية ، وتدنت الأوضاع الاقتصادية لمن يعتمدون على الوظيفة فى حياتهم خاصة فى قطاعات الدولة والحكومة ، إلى الدرجة التى يعجز معها كبار المسئولين من الشرفاء عن تلبية أبسط الضروريات اللازمة لحياتهم .

وأطلقت شركات توظيف الأموال المدفعية الثقيلة الضخمة على العاملين بجهاز الدولة لتسخيرهم للعمل لصالحها .. وبدأت بتوظيف كبار المسئولين من وزراء سابقين ولواءات ومستشارين للعمل لديها ، كما كان سحر المال كفيلا بأن يفتح لها كل الأبواب المغلقة .

وكما يقول واحد من أصحاب هذه الشركات : « إن لديه فى شركته مفتاحاً لكل قفل من أقفال الحكومة ، لديه طاقم من الموظفين المدربين الذين يستطيعون تجنيد أو إقناع موظفي الدولة الذين يملكون اتخاذ القرارات التنفيذية ، فمن كان منهم يصلى .. ففى الشركة من يجيد الحديث فى الدين ، ومن كان يريد اللهو ففى الشركة من يعرف أماكن اللهو ، ومن كان يريد المال ففى الشركة متخصص فى تقديم الهدايا والأموال »[٢٤]

---

(٢٤) مجلة « أكتوبر » العدد ٦٠٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٨ .

وقد نجحت هذه الشركات ، عن طريق الأرباح المرتفعة ، التى تقوم بتوزيعها ، فى جذب قطاعات عريضة من المدخرين ، بل وأغرت الكثيرين من المسئولين عن طريق منحهم أرباحاً متميزة « هى فى الحقيقة رشوة » فى مقابل الخدمات التى يقدمها هؤلاء المسؤولون لهذه الشركات ، إلى درجة أن الرئيس مبارك صرح للصحفيين : « أنه يعرف أن هذه الشركات تعطى لبعض المسئولين السابقين نسبة فوائد على إيداعاتهم لديها ، بما يزيد على ٧٠٪ ، وتتدرج هذه النسبة فى الزيادة حسب أهمية المسئول »[٢٥]

بل إن صاحب ( **الريان** ) كان يتفاخر بأنه يدفع « لكبار » المودعين فائدة بمعدل ٨٠٪ على ودائعهم .[٢٦]

وهكذا تحولت شركات توظيف الأموال إلى قوة مالية واقتصادية ، أصبح لها نفوذ قوى ، ليس على المستوى الاقتصادى وحده ، ولكن على المستوى السياسى أيضا . وذلك كله ـ بلا شك ـ يصب فى طاحونة القوى والتيارات السلفية السياسية ، ويدعم وجودها ، ليس وسط الشارع السياسى فقط ، بل وداخل أجهزة الحكم والدولة .

هذا الوضع بات يشكل خطراً على السلطة .. فقد أصبحت مهددة بفقد وسائلها فى السيطرة والهيمنة على البلاد .. خاصة على جهاز الدولة ، أداتها الأساسية فى الحكم .. فقد وجد كثير من المسئولين وفئات كثيرة مرتبطة بالنظام ، وجدوا فى هذه الشركات مؤسسات تنأى بهم وبثرواتهم بعيداً عن هيمنة السلطة ، حيث إن الإيداع فى هذه الشركات ، يعجز السلطة عن متابعة حالات الثراء لرجالها ، كما يعجزها عن تجريدهم من هذه الثروة ، كوسيلة لضمان ولاء هؤلاء المسئولين !

كما أن جهاز الدولة فى ظل الحكم الشمولى ، قد أفرز نوعاً من المسئولين لا يكون ولاؤه لنظام معين ، أو لسياسات محددة ، بل إن ولاءه الأساسى لمن يحقق له مصالحه ويزيد مكاسبه ، أو « لمن يدفع له أكثر » !

---

(٢٥) مجلة « روز اليوسف » شفيق أحمد على ، تحقيق ، بتاريخ ١٩٨٨/٧/١١ نقلا عن لقاء الرئيس بالصحفيين فى ١٩٨٨/٥/٣٠ .
(٢٦) مجلة « الايكونوميست » عدد يونيه ١٩٨٧ .

وقد تمكنت شركات التوظيف أن تحول دفة هؤلاء المسئولين لصالحها .
وماذا يبقى لأى سلطة عندما تفقد السيطرة على أدواتها فى الحكم ؟!

□ □ □

وهكذا .. جاء قانون شركات تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ليعيد إلى السلطة زمام المبادرة من جديد .. والصحيح أن توفيق هذه الشركات لأوضاعها هو ـ فى الحقيقة ـ توفيق لأوضاع التحالف بين الطرفين ؛ بحيث تستعيد السلطة هيمنتها على جهاز الدولة من جديد ، بعد أن بدأت تفقد السيطرة عليه .

إن القانون الجديد لم يُصَفِّ نشاط شركات توظيف الأموال ، أو نشاط أصحابها ، ولم يتعرض لثرواتهم ، ولم يجرد أيا منهم من ممتلكاته ، كما لم يحاسبهم على مخالفتهم للقوانين القائمة ، والتى بموجبها يمكن محاسبتهم جميعا بل إن القانون الجديد يعنى ضمناً عدم محاسبتهم على هذه المخالفات .

إن ما أرادته السلطة من وراء هذا القانون ، أن تعمل هذه الجماعات والتيارات ، ولكن ليس بعيداً عن النظام .. تجمع الأموال وتستمر فى مزاولة نشاطها ، ولكن من خلال السلطة ، لا من وراء ظهرها !

ولعل الكاتب الصحفى صلاح حافظ قد توصل إلى تشخيص دقيق للقانون ١٤٦ عندما يقول عنه : « جاءت كافة بنود القانون تعقد زواجا كاثوليكيا ما بين الشركات وأجهزة الحكومة .. فكل شىء ممنوع مالم يصرح به جهاز ما ، ولا جديد عمليا سوى أن دائرة المنتفعين قد اتسعت وأن اللقمة التى كانت توزعها شركات التوظيف على أصحابها وعلى المودعين ، سيتقاسم فيها بعض أصحاب السلطات البيروقراطية فى الأجهزة التى دعاها القانون إلى حضور الوليمة » .[٢٧]

أما القول بأن القانون خطوة نحو الإصلاح الاقتصادى فهو قول مرسل لا دليل عليه .. فالإصلاح المنشود لا يمكن أن يتم فى ظل التمسك بالسياسات والتوجهات الاقتصادية والسياسية للنظام ، والتى أوصلتنا إلى هذه الأوضاع !

---

(٢٧) « أخبار اليوم » بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢ .

□ ١٢ □

# من هو المرابى الحقيقى ؟

أطلق الثلاثة لحاهم .. ولبسوا الجلاليب البيضاء .. وظهرت على وجوههم سيماء التقوى والورع .. وأعلنوا عن تأسيس شركة لتوظيف الأموال .. لاتعمل إلا فيما يبيحه الشرع .. بعيداً عن شبهة الربا وكل ألوان الحرام .

سارع المواطنون بإيداع أموالهم لدى شركة الملتحين الثلاثة .. ذوى الجلاليب البيضاء .. كبرت الشركة وتضخم رصيدها .. وسعد المودعون بالأرباح العالية .. وسعدوا أكثر بأصحاب الشركة وهم يستأذنونهم عندما يرتفع الأذان لأداء الصلاة .

وفجأة ...

ظهرت بعض وقائع الانحراف ..

وأحيل أصحاب الشركة إلى النيابة ..

وفغر وكيل النيابة فاه من الدهشة .. وهو ينظر إلى الملتحين الثلاثة ذوى الجلاليب .. وإلى بياناتهم المسجلة أمامه .

فقد اكتشف أن ذوى اللحى الطويلة مسيحيون !

ونحن لانورد هذه الحادثة _ التى ذكرها الدكتور محمد فج النور رئيس هيئة سوق المال لوجيه أبو ذكرى الصحفى بجريدة « الأخبار »[1] _ لانوردها من منظور طائفى .. فهذا أبعد مايكون عن تفكيرنا .

والمغزى أوضح وأبسط من أن نرهق أنفسنا فى البحث عنه أو الدوران حوله وهو أنه من السهولة بمكان أن تستغل المشاعر الدينية لدى الناس .. وأن تلعب على عواطفهم لابتزازهم ونهب أموالهم ... ولن يكلفك ذلك كثيراً !

ولنا أن نتوقف أمام الملاحظات التالية :

---

(١) جريدة « الأخبار » بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ .

**أولاً** : لقد كان الشائع والمعروف لأسابيع قليلة قبل صدور القانون أن ماتقوم شركات توظيف الأموال بتوزيعه من أموال على المودعين شهريا ، هو صافى الأرباح التى تحققها هذه الشركات .. وقد ظلت النسبة ، ولفترة طويلة عند متوسط ٢٪ شهريا من قيمة المبالغ المودعة ( الريان على سبيل المثال ) أى حوالى ٢٤٪ سنويا .. وفجأة .. بعد ظهور القانون أطلق على هذه المبالغ التى يتم توزيعها اسم آخر هو : « سلف على ذمة الأرباح » !

والسؤال الآن .. كيف تحددت هذه النسب سواء كانت أرباحاً أو سلفاً ؟

وماهى الأسس التى استند عليها أصحاب هذه الشركات .. مع أنهم لم يقوموا بإعلان أى نوع من الحسابات الختامية عن نشاطهم منذ نشوء هذه الشركات .. حتى يمكن القول إن هناك مؤشرات سابقة استندوا عليها فى تحديد هذه المعدلات ..

ثم إن تفسير ماحصل عليه المودعون بأنه مجرد « سلفة » يفتح الباب واسعاً أمام ضياع أموال المودعين ، خاصة إذا جاءت الحسابات الختامية لهذه الشركات محققة خسائر ، مما يعنى خصم ماحصل عليه المودعون من عوائد ـ أو سلف ـ من أصل إيداعاتهم .

والمؤكد أن الأمر لو كان واضحاً بهذه الصورة منذ البداية .. لما غامر الكثيرون بإيداع أموالهم لدى هذه الشركات !

**ثانياً** : إن المأخذ الوحيد لهذه الشركات على البنوك ، أنها ـ أى البنوك ـ تقوم بتحديد سعر الفائدة على الودائع والقروض مقدماً .. لأن هذا التحديد « المعلوم سلفاً » هو فى رأيهم ربا .

لكن .. أليس توزيع سلف مقدماً ، على ذمة الأرباح ، يعتبر نوعاً آخر من التحديد لما هو غير معلوم ؟!

إذن .. فما الفرق فى هذه الناحية بين البنوك وشركات توظيف الأموال ؟ لكن .. بالفعل هناك فرق .. وهو أن البنوك « تلتزم » بما حددته .. ناهيك طبعاً عن أوجه الصرف لأموالها أما شركات التوظيف فقد فتحت الباب مشرعاً للتحلل من كل وعودها !

**ثالثاً** : هل تتوفر أركان « المشاركة » التى يروج لها أصحاب شركات توظيف الأموال فى النشاط الذى يقومون به ؟

إن التعاقد يتم بين المودع الفرد وصاحب الشركة .. ولايدخل فيه باقى المودعين الآخرين .. ثم إن العقد لايحدد نوع النشاط الذى سيتم مزاولته ، ولا المجال الذى سيتم فيه توظيف أموال المودع ، كما لايقضى بمشاركة المودع لمودعين آخرين .. فماذا لو أودع أحدهم أمواله ، وحقق توظيفها خسائر فى عملية ما .. وأموال آخر وظفت فى عملية أخرى وحققت مكسبا .. فهل لهما أن يقتسما صافى ربح العمليتين ، أو صافى الخسارة ؟!

ألا يتنافى ذلك مع التعريف الذى أوردته الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية عن المشاركة ؛ حيث اشترطت عدم حواز خلط مال شخص بمال شخص آخر ؟[٢]

وما الفرق بين هذا النشاط ، ومايجرى فى البنوك ، حيث تضمن الربح للمودعين دائما ، بصرف النظر عما تمنحه من قروض ، خسرت أم كسبت أم ضاعت عليها ؟

**رابعاً** : هذه الشركات تصر على أن يكون نظام البيع لديها بالأجل ، ونظام « البيع بالأجل » يعنى ألا يسدد مشترى السلعة كل ثمنها ، بل يسدد جزءاً منه فقط ، على أن يقوم بسداد المتبقى على أقساط ، مضافاً إليه الربح الذى يحدده صاحب السلعة ، مثلما يفعل أشرف السعد الذى يقوم بشراء السيارة بمبلغ ١٢ ألف جنيه ، ثم يبيعها بالتقسيط بـ ١٥ ألف جنيه .. أليس هذا ربا .. بكل ماتحمله هذه الكلمة من معانى ومغازى الربا ؟!

**خامساً** : المعروف أن أكثر الفئات استفادة من المرافق العامة ، كالطرق والكبارى والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الكهرباء ، هم رجال الأعمال وأصحاب المنشآت والمشروعات ، وفلسفة فرض ضرائب على المواطنين هى ـ فى الأساس ـ لتمويل هذه المرافق على أن يساهم فيها كلٌ حسب دخله ؛ حيث اتخذ الدخل معياراً

---

(٢) المستشار الدمرداش العقالى ـــ روز اليوسف عدد ١٩٨٨/٥/٣٠ .

لمدى استخدام الناس لهذه المرافق .

وقد تحدد سعر الضريبة المربوطة على صافى الأرباح التجارية والصناعية للشركات العاملة فى مصر بحوالى ٤٠٪ منها ..

فهل قامت شركات توظيف الأموال بسداد ماعليها من ضرائب مقابل استخدامها للمرافق العامة ؟

نأخذ مثالاً : شركات ( **الشريف** ) ...

يقول صاحبها عبد اللطيف الشريف ( الذى تصل استثماراته إلى المليار وثلاثة أرباع المليار ) إن إجمالى ماسدده للدولة فى العام الماضى من رسوم وضرائب ، يصل إلى ١٠ ملايين جنيه : ٣ ملايين جنيه ضرائب و٧ ملايين رسوم .. هذا بينما قام بتوزيع نسبة ١٩٪ ـ كأرباح ـ على الاستثمارات الموجودة طرفه[٣] .

فإذا حاولنا أن نحدد إجمالى العائد الذى قام بتوزيعه طبقا للنسبة التى أعلنها ، فإنه سيصل إلى حوالى ٢٨٠ مليون جنيه .. وطبقا لأسعار الضريبة ، فإن هذا المبلغ من المفروض أن تسدد عنه ضرائب تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، فى حين أن ماقام بسداده هو ٣ ملايين جنيه فقط ، أى بنسبة ١٪ فقط من أرباحه وهى نسبة يسدد أضعافها عشرات المرات أى موظف بسيط تستقطع من راتبه مباشرة .

( **الريان** ) أيضا ؟

| | | |
|---|---|---|
| مجموع الإيداعات لديه : | ١,٥ | مليار |
| نسبة العائد السنوى : | ٢٠٪ | |
| مجموع أرباحه : | ٣٠٠ | مليون جنيه |
| الضرائب المستحقة عليه : | ١٢٠ | مليون جنيه |
| جملة ماسدده للضرائب : | ٩ | ملايين جنيه[٤] |

فهل يتفق ذلك والقيم التى يروجون لها ؟ وهل يتحمل فقراء المصريين لأعباء الخدمات والمرافق العامة يتفق ومايدعون إليه ؟

---

(٣) ، (٤) جمال الشرقاوى مصدر سابق .

**سادساً** : لعبت شركات توظيف الأموال دوراً خطيرا فى ارتفاع كثير من السلع الاستهلاكية ؛ فقد أدى تدخلها فى جمع المنتجات الزراعية والحيوانية وإعادة تعبئتها وتوزيعها إلى زيادة سعر كيلو اللحم من ٨ جنيهات إلى ١٢ جنيها ، وتوزعه الريان فى منافذها بمبلغ ١٨ جنيها !

كما أدى احتكارها لبيع الذرة الصفراء إلى ارتفاع سعر كيلو الدواجن من ١٥٠ قرشا إلى ٣٥٠ قرشا .. ودور هذه الشركات فى رفع قيمة الدولار معروف ، حيث وصل إلى ٢٣٠ قرشا

**سابعاً** : عندما صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتلقى الأموال ، الذى طالب بضرورة توفيق هذه الشركات لأوضاعها ، قامت شركات التوظيف بتخفيض العائد الموزع على المودعين ، والذى كان يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ ليصبح ١٪ أو ١,٥٪ فقط .. فما الذى حدث حتى تقوم هذه الشركات بتخفيض عوائدها ؟

إن الشيء الوحيد الذى حدث هو أن هذه الشركات توقفت عن تلقى ودائع جديدة لحين توفيق أوضاعها ، بينما نشاطها السابق مستمر كما هو .. والأموال التى جمعتها مازالت فى حوزتها ، وتستثمرها فى المجالات التى كانت مستثمرة فيها .

وهذا التوقف لايعنى إلا واحداً من احتمالين :

الأول .. أن هذه الشركات كانت توزع العائد من الأموال التى تتدفق عليها باستمرار ، وليس بسبب تحقيقها لأرباح ، وذلك طبقا لنظرية « اكتوارية » .

الثانى .. أن أصحاب الشركات انتهزوا فرصة صدور القانون ، والبلبلة التى حدثت فى صفوف المودعين ليضاعفوا أرباحهم عن طريق خفض الودائع الموزعة شهرياً ؛ متذرعين بصدور القانون .

وكلا الاحتمالين يعكس إلى أى مدى ، نجحت هذه الشركات ـ باسم الإسلام ـ فى التغرير بالمواطنين .

**ثامناً** : فى البرقية التى بعث بها طارق أبو حسين صاحب ورئيس مجلس إدارة ( **الهدى مصر** ) إلى رئيس الجمهورية ، جاء « أن توقف الشركات عن تلقى الأموال بموجب القانون ، يتجاهل الخطط التمويلية المستقبلية الخاصة بتلك الشركات ، وماسيقع عليها

من غرامات تأخير ، أو غرامات عدم تنفيذ للعقود المبرمة .. وهذه العقود تقدر بالملايين ، وسوف يتحملها المودعون أنفسهم »(٥) .

وهذا الكلام يعكس غياب الرؤية العلمية السليمة فى التخطيط لأعمال هذه الشركات ، إذ أن دخول هذه الشركات فى عمليات ، على أساس تمويلها من ودائع متوقع ورودها هو أمر غاية فى الخطورة .. فهذه الودائع ليست عقود تمويل متفقا عليها مقدماً ، كما أن مواعيد سدادها وقيمتها ليست محددة ، وإنما هى متروكة للظروف ، خاصة وأن هذه الشركات كانت تعلم ـ قبل غيرها ـ أنها مخالفة للقانون .. وبالتالى كان الواجب والحرص على أموال المودعين يقتضيان أن تجرى عمليات التوظيف فى المشروعات المختلفة ، فى ضوء ما فى حوزة هذه الشركات من أموال بالفعل .

ثم ماذنب المودعين أن يتحملوا خسائر عن عمليات لم يقوموا بتوظيف أموالهم فيها ؟ إن دخول عمليات ومشروعات تزيد عن أموال المودعين هو مسئولية صاحب الشركة ، ووحده يتحمل نتائجها ؛ أو هذا ماينبغى أن يكون !

---

(٥) « الوفد » بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣ .

# □ ١٣ □

# سباق نحو المكسب

فى الأدب الأمريكى ( الرأسمالى ) قصة مدرسية لعامل فقير .. يشتغل فى مصنع للحديد والصلب .. هبطت عليه يوماً ثروة من حيث لا يدرى .. كانت له قطعة أرض فى مكان مهجور .. أراد أحد رجال الأعمال أن يقيم عليها مشروعاً استثماريا ، فاشتراها من العامل ودفع له فيها ثلاثة أرباع المليون دولار .

قرر العامل أن يهجر عمله فى المصنع .. بل ويهجر حياته « القديمة » كلها ! استأجر لنفسه وأسرته فيلا فاخرة بدلاً من مسكنهم المتواضع .. وراح ينفق ببذخ وسفه . نصحه زميل له فى المصنع أن العمل يعطى للإنسان قيمة ويجعل لحياته معنى .. بغض النظر عن ثمرته المادية .. لكن صاحبنا لم يقتنع .. ومضى فى خطه الجديد .. وذات يوم عرض عليه جار له أن « يوظف » له أمواله !

وافق « العامل سابقا » وأعطى جاره رأس ماله .. وحرص الجار أن يزوده كل شهر بأرباح مغرية زادت ثقة العامل .. حتى جاء شهر لم تأت فيه الأرباح .. وتلاه شهر آخر .. فذهب يسأل عن الجار الذى أوهمه أنه من كبار رجال الأعمال .. فوجىء العامل أن جاره مجرد نصاب استغل اسم واحد من المشاهير فى دنيا المال .. وخدع العامل المسكين ! .. نستطيع بالطبع تخمين نهاية القصة .. يعود العامل إلى مصنعه نادماً على تفريطه فى قيمة العمل .. ونادماً أيضا على تورطه وثقته فيمن لا يستحق الثقة !

فى « الأدبيات » المصرية قصص كثيرة كهذه .. لكنها ليست من نسج الخيال ! وإنما هى حقائق ، ووقائع ، جرت لكثيرين منا .. تماماً كما جرت مع العامل الأمريكى .

لكن المؤلم حقا أن المصريين لم تهبط على رؤوسهم الثروات .. كما حدث مع بطل القصة .. وإنما أموالهم هى « شقاء العمر » !

حلاق باع صالونه فى وسط البلد بمبلغ ٧٠ ألف جنيه وأودعها لدى شركة توظيف أموال ليستريح من « عناء » العمل ويجنى أرباحاً طائلة .. وهو جالس فى داره .. بدلاً من أن يقضى بقية عمره واقفاً يحلق للزبائن !

الأشقاء الذين دخلوا المحاكم ضد بعضهم لاقتسام الميراث وبيعه لإيداع الثمن فى تلك الشركات .

امرأة باعت ذهبها .. وسلمت ثمنه لشركة توظيف ..

مدرس قضى وزوجته أعواماً طويلة فى دول الخليج .. وأودع « تحويشة العمر » لدى إحدى الشركات .. بدلا من أن يودعها فى بنك وطنى أو فى أرض بناء أو مشروع .

.. ومئات .. بل آلاف الأمثلة .. الكل سال لعابه للربح الغزير « المعلن » .. وللراحة .. والسعد .. والبركة .. والهدى !!

لقد كرست ممارسات شركات التوظيف لمجموعة من القيم التى سادت حياتنا ، خلال السنوات السابقة ، وأصبحت تشكل خطراً على الروابط الاجتماعية ، التى تمثل الحد الأدنى اللازم لوحدة الأمة وتماسكها ؛ مما يضعف مشاعر الانتماء بين أبنائها ، ويفقدهم حماسهم للوطن وللعمل العام .. بحيث يصبح كل فرد جزيرة منعزلة ، ويؤول المجتمع إلى الضعف والتفسخ ، ويصبح سهلا للاختراق من كل المتربصين .. وسوف نحاول رصد أهم هذه القيم :

**الفردية والأنانية :**

لعل أهم ملامح شركات توظيف الأموال هو العائد الضخم الذى توزعه على المتعاملين معها ، والذى تتدرج نسبته حسب « أهمية المودِع » !

وقد جذب هذا الوضع مئات الألوف للتعامل مع هذه الشركات جريا وراء أكبر هامش من الربح ، بصرف النظر عن مصادر تحقيق هذا الربح ، وعما إذا كان أسلوب عمل هذه الشركات يخدم مصلحة الوطن .. أم أنه ضدها على طول الخط . بل إن كثرة من هؤلاء المودعين هم ممن يوصفون بأنهم « صفوة المجتمع » من أساتذه جامعات وأطباء ومحامين وقضاة وضباط شرطة .. بالإضافة إلى ذلك الجيش من

المسؤولين والوزراء السابقين الذين نجحت شركات توظيف الأموال فى تجنيدهم لخدمتها .[1]

وهكذا غرست هذه الشركات حتى فى نفوس « الصفوة » قيمة كفيلة بهدم بنيان المجتمع ، هى الأنانية والفردية ، بحيث أصبح شعار المواطن : أنا .. ومن بعدى الطوفان !

**تحقير قيمة العمل ...**

كما أشرنا .. فإن شركات توظيف الأموال أسهمت بدور كبير ، فى التقليل من أهمية العمل وقيمته للإنسان .. وأصبحت معان مثل : « العمل شرف » و« العمل حياة » مجرد شعارات يرددها الذين لايزالون يحفظون « الميثاق » ! أو تكتب للتلاميذ على أغلفة كراساتهم .. ولو أنها محيت حتى من أغلفة الكراسات ، واستبدلت بها صور شبه عارية لشبان وفتيات ! فى بلد لن يخلصه من مشاكله .. سوى قوة العمل الكامنة فى أبنائه .

فمع ارتفاع معدلات الربح الذى توزعه هذه الشركات ، بدأت تطفو على سطح المجتمع ظاهرة جديدة : أعداد كبيرة من المودعين .. من صغار التجار والحرفيين وأصحاب المعاشات .. دفعهم ضعف العائد من أعمالهم إلى بيع محلاتهم وأملاكهم وإيداع حصيلتها لدى شركات التوظيف ، وقبعوا فى بيوتهم اكتفاء بالعائد الشهرى المغرى !
وفعل نفس الشيء كثيرون من العائدين إلى الوطن بعد غربة فى الخليج أو فى بلدان أخرى .

وكأنما عدنا إلى مفاهيم الإقطاع والاقتصاد الخراجى ؛ حيث كان الريع المتحصل من الثروة العقارية والأرض الزراعية .. دون أى جهد مبذول .. هو خاصية من خصائص العلو الاجتماعى والطبقى .. واعتبار العمل اليدوى والمهنى والوظائف من المهن المحتقرة التى تجعل صاحبها كأنه أجير لدى « الناس اللى فوق » بتعبير الكاتب المسرحى الراحل نعمان عاشور !

---

(١) أغلب المودعين فى شركة ( **الهلال** ) التى هرب صاحبها إلى الخارج ، كانوا من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء .. كما ذكرت مجلة « **روز اليوسف** » أن ٨٠٪ من المودعين لدى ( **الريان** ) هم من القضاة وضباط الشرطة . انظر : **جمال الشرقاوى** مصدر سابق .

وقد كان خليفة المسلمين عمر بن الخطاب عظيما عندما كتب إلى أحد ولاته ، يحثه على إيجاد فرص العمل لكل قادر عليه والقضاء على البطالة : « إن الله خلق هذه الأيدى لتعمل .. فإذا لم تجد فى الطاعة عملاً .. التمست فى المعصية أعمالاً » .

ولأن القيمة الرائجة أصبحت هى الكسب أولاً .. ويأتى العمل ـ إن أتى ـ فى الذيل .. فإن قطاع المتبطلين « بالاختيار » أضيف إلى المتبطلين رغما عنهم .. وشكل هؤلاء وأولئك حملاً ينوء به المجتمع .. حيث التمسوا « فى المعصية أعمالاً » !

وهكذا فشت الجريمة .. وتعاطى المخدرات والاتجار فيها .. ومشاهدة أفلام الجنس والعنف .. والاغتصاب .. وغير ذلك من السلوكيات المدمرة .

**الفساد يزكم الأنوف :**

ألمحنا من قبل إلى أثر شركات توظيف الأموال فى نشر الفساد ، وخراب الذمم ، وموات الضمير .

ولعل العبارة « الخطيرة » التى أوردناها على لسان أحد أصحاب هذه الشركات والتى يقول فيها إنهم « **يملكون مفتاحاً لكل قفل فى الحكومة** » تدل دلالة « فاضحة » على حجم « الكارثة » التى أصابت البنيان المصرى .

كان الإنسان المصرى معروفا بطهارة اليد ، والأمانة ، ونزاهة السلوك .. حتى منذ أيام الفراعنة كان يذهب إلى المعبد .. ويتوجه إلى الإله طالبا منه المغفرة .. مستشفعاً عنده بأنه نقى مظهراً ومخبراً .. هاتفاً : « أنا لم أقتل .. ولم أزنِ .. ولم أسرق .. ولم ألوث ماء النيل » !

الآن .. كأن الفساد لم يعد يشين المرء .. أو ينقص من قيمته .. وإلا فكيف تستطيع شركات توظيف الأموال أن تجند لخدمتها وزراء ومحافظين ومستشارين وبعض رجال البوليس وكتابا ورؤساء تحرير وغيرهم ؟[٢]

**الغيبية .. وتأكيد الشمولية :**

الغيبية نقيض العقلانية ...

الأولى تدعوك لأن تسلم لها قيادك وتصدق كل ما يقال لك دون تمحيص .

---

(٢) تؤكد بعض المصادر أن عدد المسؤولين السابقين والحاليين ، من وزراء ومحافظين وغيرهم ، الذين تورطوا مع شركات توظيف الأموال ، يفوق المائتين ـــ راجع جريدة « **الأحرار** » بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧ و« **الوفد** » بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ بينما تصل « **روز اليوسف** » بالرقم إلى ٢٥٠ مسؤولاً ـــ راجع **روز اليوسف** بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧ .

والثانية تعلمك كيف تُعمل العقل فى كل ما يصادفك .. وتكتشف المنطق أو « اللامنطق » فى الأشياء .

شركات توظيف الأموال كرست للغيبية .. وبالتالى .. للانقياد وعدم إعمال العقل .. وانساق المواطن وراء شعارات مثل « **البركة وراء النجاح** » و« **إذا كنت تريد الرزق الحلال .. فتعال عندنا** » ..

واستندت هذه الأساليب والشعارات على عنصرين :

**الأول** : تغييب وعى المواطن تحت سيل من الشعارات الدينية ؛ بحيث لا يمكنه أن يخلو إلى نفسه .. ليسأل : من أين يأتى هذا الربح الوفير ؟

**الثانى** : الثقة الفردية .. فقد قامت هذه الشركات على أساس عنصر الثقة فى صاحب الشركة ، اعتماداً على مظهره فقط وهل يبدو تقيا ورعاً أم لا ؟

واستمراراً لهذا الأسلوب .. فقد اختفى .. تماما .. حق المودع فى أن يحاسب الشركة التى ائتمنها على ثروته .. بل واختفى حقه فى أن يعلم .. ويتابع .. متكلاً على أن هناك من « يعلم ويتابع ويحاسب » بالنيابة عنه !

وهكذا تهدر هذه الشركات تراث الحركة الوطنية المصرية ونضالها من أجل إعلاء شأن الفكر العقلانى والديمقراطى .. لتسود الشمولية وغياب الوعى والدور الجماهيرى .

□□ « إن ما يحدث عندنا وحولنا يثير فزعاً لدى الماديين وعملاء الحضارة الغربية .. وواضح أن أصحاب الحكم مازالوا فى موقف المدافع عن هذه القلة المعزولة عن أمتها .. وأهل الحكم يستخدمون فى موقفهم هذا .. كل ما فى ترسانة الدولة من أسلحة .. إلا أن قدرتهم على التصرف ينقصها الذكاء والحزم .. ونضرب مثلا هنا بموقف حكومتنا والدنيويين وكارهى الشريعة من موضوع شركات توظيف الأموال » .[3]

الكاتب الصحفى عادل حسين رئيس تحرير جريدة « الشعب » هو صاحب هذا الرأى .. وقوله يكشف الحقيقة أنه لا يمكن الفصل بين المصالح الاقتصادية لأصحاب

---

(٣) عادل حسين : جريدة « الشعب » بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ .

شركات توظيف الأموال وبين الممارسات السياسية للتيارات السلفية .. وقد وضحت تماماً العلاقة بينهما عند صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

ويحق لنا أن نسأل : من هم العملاء الحقيقيون ؟

الذين يدافعون عن الوطن وعن الاستقلال الاقتصادى ، والاعتماد على الذات ، وإشاعة الديمقراطية وروح التفكير العقلانى ...

أم أولئك الذين يستنزفون ثروة شعبنا فى اقتناء السلع الكمالية ، وإقامة المشروعات « الوهمية » وتهريب الأموال إلى الخارج ؟!

كما أن هذه الشركات نمت واستفحلت فى ظل شعار الجماعات السلفية .. « **الإسلام هو الحل** » ذلك الشعار الذي يعتبر ـ بحق ـ أكثر الشعارات غموضاً ؛ حيث إن هذه الدعوة قد وحدت بين أفكار السلفيين ، التى هى من بنات أفكارهم ونتاج عقولهم ، وبين الإسلام .. وفتحت الباب واسعاً لقتل المفكرين ، وإغلاق باب الاجتهاد ، ومعاداة العقل .. وهى فى التحليل الأخير .. من أهم أسباب ما نحيا فيه من تخلف وطغيان .

**التخريب الاقتصادى والقضية الوطنية :**

إن إحدى المشاكل المزمنة التى يعانى منها وطننا فى تاريخه الحديث ، تكمن فى عجز هياكلنا الاقتصادية عن إحداث التراكم الرأسمالى اللازم لتمويل أى مشروع للتنمية ؛ بسبب ذلك التخريب التاريخى الذى حدث لاقتصادنا فى ظل حكم الخلافة العثمانية ، والذى لم يتمكن شعبنا ـ حتى الآن ـ من تجاوزه ، برغم كل المحاولات التى لم تنقطع طوال تاريخه الحديث من أجل بناء مجتمع حديث .. بدءاً من محاولة محمد على ، ومرورا بثورة ١٩١٩ وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية على يد رواد كطلعت حرب ، وحتى محاولة عبد الناصر .

ولكن حدث .. فى السنوات الأخيرة .. متغير جديد ، كان من الممكن أن يعوضنا عن ذلك العجز التاريخى فى إحداث التراكم الرأسمالى اللازم لخلق نمط من التنمية المستقلة ، ألا وهو خروج العمالة المصرية للعمل فى الخارج بأعداد كبيرة ، بحيث أصبح مجموع تحويلاتها إلى داخل الوطن يصل إلى المليارات من الدولارات ( ٧ : ٩ مليارات ) سنوياً .

فماذا كان يحدث لو وظفت هذه الأموال لصالح التنمية ، ولو لم تهرب إلى الخارج للمضاربة بها فى بورصات العالم ؟ .. لكن ذلك لم يحدث .. واستمر الخلل كما هو .. وفاتت الفرصة التاريخية .. كأنها سحابة صيف .. عبرت ولم تمطر !

**انفجار المجتمع :**

إن عملية نزح الثروة ، وتفريغ المجتمع من موارده ، لا يعنى إلا أن يعجز هذا المجتمع عن تلبية احتياجاته ، خاصة من السلع التموينية التى يمثل المستورد ٧٠٪ منها .

وهذا الوضع ليس له إلا نتيجة واحدة ، وهى احتدام الصراع الطبقى بين قوى وطبقات المجتمع ، ويتهددها شبح الانفجار فى صراع دموى رهيب .. فى ظل تلك الأرضية السلفية التى تحمل بعض التيارات المكونة لها السلاح ، وتلجأ إلى العنف فى التعامل مع الخصوم السياسيين .. فماذا لو احتدم الصراع الطبقى بالفعل وانفجر المجتمع ؟

إن الصراع ـ فى تقديرنا ـ سيتحول إلى صراع طائفى ودينى ، فى محاولة من هؤلاء الثرويين الجدد للكسب وتأكيد مصالحهم ، والحكم باسم الدين .. ويومها ستتحول مصر إلى « لبنان » أخرى وفى أفضل الأحوال إلى « إيران » أخرى !

إنها « اللبننة » التى يسعى إليها أعداء مصر والعرب من الصهاينة والأمريكان .

لم يقرأ السلفيون فيما يبدو ومعهم كل المؤمنين بالشمولية « **خطط بريجنسكى وكيسنجر وهيج** » التى نشرت مراراً فى كل الصحف بما فيها صحافتنا عن ضرورة السعى لتمزيق المنطقة .. ولم يقرأوا أيضاً بحث « **أوديث بينون** » فى مجلة « **اليهودية والصهيونية** » لسان حال المنظمة الصهيونية العالمية فى العدد الرابع لشهر فبراير سنة ١٩٨٢[٤] .. ( اعتمد فيما بعد كوثيقة فى المؤتمر الصهيونى فى نفس العام بالقدس ) . وبرغم « ملل » التكرار .. نقولها من جديد .. إن كانوا لم يقرأوا .. فتلك مصيبة .. وإن كانوا قد قرأوا .. وتغافلوا .. فالمصيبة أعظم !

---

(٤) صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ .. « تحت عنوان شرذمة مصر يقول البحث ..... فمصر نتيجة للخلافات الداخلية القائمة فيها .. لم تعد تمثل بالنسبة إلينا مشكلة استراتيجية ، ولقد بات معقولاً أن نعيد مصر إلى الوضع الذى كانت عليه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وفى مدى أقل من ٢٤ ساعة ...... وقد أصبحت مصر جثة هامدة خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المواجهات التى تعنف يوماً بعد يوم بين المسلمين والمسيحيين .. إن تقسيمها إلى مقاطعات جغرافية واضحة المعالم يجب أن يبقى هدفنا السياسى مع اعتبار عقدة سيناء على الجبهة الغربية ..... » .

# □ ١٤ □

# على من يُطلق الرصاص ؟!

**توجهت مجموعة من المودعين فى شركة ( الريان ) إلى قصر رئيس مجلس إدارتها السابق المرحوم فتحى توفيق عبد الفتاح .. قابلهم خفيران على الباب .. وأصروا على منعهم من الدخول .. اشتبك الطرفان فخرجت رصاصة استقرت فى عنق مدرس ثانوى أودع ٥٠ ألف جنيه لدى ( الريان ) نقل المدرس إلى المستشفى فى حالة سيئة .. وباشرت النيابة التحقيق .**

وفى ( **الهدى مصر** ) كانت امرأة عجوز تكاد تقبل يد طارق أبو حسين .. من أجل أن « يطلق سراح » المبلغ البسيط الذى أودعته لديه بعد وفاة زوجها كى تقتات منه .. وإلى جوارها وقفت امرأة أخرى تلطم خديها وتندب حظها العاثر .. وحظ ابنتها التى لن تتزوج .. لأن مقدم الشقة « مجمد » لدى شركة أبو حسين الشهيرة بـ « الهدى مصر » !

وليس أمرّ على النفس من خيبة الأمل ..

تصور المودعون لدى شركات توظيف الأموال أن هذه الشركات ستمطرهم ذهباً وفضة .. وهى قد أمطرتهم بالفعل .. حتى جاء عام « الرمادة » فأجدبت الأرض .. وحبست السماء ماءها .. وصدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

والسؤال الذى يمثل أهمية قصوى لحوالى خمسة ملايين مواطن « هم المودعون وأسرهم » .. أى ١٠٪ من مجموع الشعب المصرى هو : ما مستقبل أموال المودعين ؟ .. فى البدء لابد من القول إنه لا يمكننا الجزم بمستقبل أموال المودعين .. ( وإن كان من الممكن الجزم أنه ستحدث خسائر فى قيمة هذه الأموال ولن تستعاد بكاملها أبداً ) لكننا سنحاول استجلاء الموقف ، من خلال رصد عدد من

السلوكيات ، التى لجأت إليها شركات توظيف الأموال ، أو الحقائق التى تكشفت فور صدور القانون .[1]

■ أول هذه الحقائق هى أن كل شركات التوظيف أعلنت ـــ وفى توقيت واحد ـــ أن ما كان يصرف للمودعين على أنه أرباح دورية ، ليس كذلك على الإطلاق .. وإنما هو مجرد « سلف شهرية » على ذمة ما قد يتحقق من أرباح نتيجة توظيف هذه الأموال .

هذا الإعلان لم يكن فى الحقيقة مفاجأة لغير المتعاملين مع هذه الشركات ، بقدر ما كان مفاجأة للمودعين أنفسهم ؛ والذين كانوا يتصورون أن ما صرفوه هو أرباح لأموالهم المودعة لدى هذه الشركات ، مع بقاء أصولهم ثابتة ، كما هى يمكنهم استردادها فى أى وقت .

لكن .. ما دلالة هذا الإعلان ؟

□□ إن أول ما يعنيه أن هذه الشركات قد تباطأت وماطلت فى إعلان نتيجة أعمالها وحساباتها الختامية ، وأن ما حصل عليه المودعون من أرباح « أو سلف حسب التسمية الجديدة » يمكن أن يستنزل من أصل أموالهم ، إذا ما أظهرت الحسابات الختامية وجود خسائر .

وفكرة تحقيق خسائر واردة بالطبع .. والمودعون لا يمكنهم التحقق من حدوثها أو عدم حدوثها ؛ نظراً للسرية التامة لحسابات هذه الشركات ، والتى لا يعلم عنها شيئاً غير أصحابها .

كما أن القانون الجديد ، والذى صدر بدعوى حماية أموال المودعين ، لم يعالج هذه النقطة على الإطلاق ، بل هو ـ فى جوهره ـ أقر بإمكانية تحقق خسائر ، وحتى تحقيق هذه الشركات لخسائر لا يمنعها ـ على الإطلاق ـ من توفيق أوضاعها طبقاً للقانون ، وإعطاء المودعين صكوكاً بقيمة أموالهم التى أودعوها فعلاً .. لكن هذه القيمة ستكون مجرد « قيمه اسمية » أما القيمة الحقيقية للصكوك فإنها ستعادل الوضع المالى للشركة وقت التوفيق .. أى أن الشركة التى ستتقدم لتوفيق أوضاعها ،

---

(١) القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتوفيق أوضاع هذه الشركات .

وتثبت أن عملياتها قد حققت خسائر ، فسوف تكون القيمة الحقيقية للصكوك الصادرة عنها ، عبارة عن « القيمة الاسمية » للصكوك ، ناقصة قيمة الخسائر المتحققة .

□□ كما أن إعلان أصحاب شركات التوظيف عن كون ما صرف للمودعين هو « سلف شهرية » ومع افتراض أن أقوالهم حقائق فعلاً .. يعنى أن ما تم توزيعه على المودعين هو من السيولة المتوفرة لديهم من الودائع ، وليس بسبب أرباح ناتجة عن عملياتهم .. وإلا لو كان نتيجة أرباح متحققة فعلاً ، فما الذى يمنعهم من الإعلان عن حجم هذه الأرباح وقيمتها ، ومحاسبة أصحاب الأموال على أساس واقعى ، بدلاً من تلك السلف التى كانت توزع بشكل دورى ؟!

■ الحقيقة الثانية .. أو المسلك الذى تكشف مع صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ : توقف أصحاب شركات توظيف الأموال عن صرف « السلف الشهرية » للمودعين ..

وإذا كان المنطق يملى علينا أن نوافقهم على أنه يمكن التوقف عن رد الإيداعات مؤقتا بسبب صدور القانون ، وتوقف الشركات عن قبول ودائع جديدة ، وبالتالى ضعف السيولة لديهم ، بحيث لا تتمكن من رد الإيداعات دفعة واحدة .. إلا أن المنطق أيضا لا يجعلنا نقر بتوقف السلف الشهرية ، حيث إن الأموال التى جمعوها .. يفترض أنها مستثمرة فى مشروعات ، وهذه المشروعات تزاول نشاطها ؛ فالقانون الجديد لم يقض بإغلاقها أو إيقافها .. ومن ثم فلا معنى على الإطلاق للتوقف عن صرف الأرباح « السلف » .. إلا إذا كانت هذه الأرباح ليست أرباحاً بالفعل .. وإنما هى من أصل الأموال والقول بأنها « أرباح » هو من باب الدعاية لجذب مزيد من المودعين .

بعض الشركات أعلنت عن استئنافها لصرف السلف الشهرية ، لكنها قامت بتخفيض النسبة التى كانت تصرفها من ٢ أو ٣٪ إلى ١,٥ أو ١٪ ، أى ما يعادل الفائدة المنصرفة من البنوك..

وهذا التخفيض ليس له ما يبرره ، خاصة بالنسبة للأموال التى فى حوزة هذه

الشركات بالفعل ؛ حيث إن هذه الأموال من المفترض أنها موظفة فى مجالات ومشاريع لم تتعرض لأى ضرر بسبب القانون الجديد .. كما أشرنا .

إن هذه السلوكيات من قبل أصحاب شركات توظيف الأموال ، بالإضافة إلى مماحكاتهم فى التقدم لتوفيق أوضاعهم ، وكذلك كون الجزء الأعظم من الأموال التى لديهم ، مستثمر خارج البلاد ، أو على الأقل : كون استثماراتهم الظاهرة والملموسة فى الداخل لا تتكافأ بأى مستوى مع حجم الأموال الضخمة التى جمعوها ، والتى تصل إلى المليارات .. كل هذا يعطى لنا بعض المؤشرات عن المستقبل المتوقع لأموال المودعين والذى قد لا يخرج ـــ فى رأينا ـــ عن أحد احتمالين :

١ ـ قيام بعض هذه الشركات بتوفيق أوضاعها ، طبقا للقانون الجديد ، وإصدار صكوك لأصحاب الإيداعات بقيم اسمية تعادل إيداعاتهم ، لكن قيمتها الحقيقية ستكون أقل من المبالغ التى قاموا بإيداعها بكثير .

هذا من ناحية قيمة الإيداعات ..

أما العوائد على قيمة هذه الصكوك ، فإن نسبة الموزع عليها سينخفض تدريجيا إلى الحد الذى قد لا تحقق معه عائداً على الإطلاق .

٢ ـ قيام البعض الآخر من هذه الشركات بتصفية نفسها ، وإظهار حساباتها الختامية متضمنة خسائر تعادل ـ تقريبا ـ ما تم صرفه للمودعين ، على شكل سلف أو أرباح ؛ بحيث ترد قيمة الإيداعات لأصحابها مخصوماً منها ما سبق صرفه أو يزيد .

وإذا قيل إن القانون يلزم أصحاب هذه الشركات برد المبالغ إلى أصحابها .. فإن هذا الأمر بالتأكيد سيكون محل طعن من هذه الشركات أمام المحاكم ؛ إذ طبقاً للعرف والقانون يجب أن يتحمل الشركاء الخسارة مثلما يقتسمون الربح .

فإذا قامت شركات التوظيف بتقديم حسابات خاسرة .. فسيكون من الصعب دحض ذلك قانوناً . وإذا أمكن دحضه .. فإنهم يكونون قد كسبوا وقتا طويلا أمام المحاكم . بالإضافة إلى الفترة التى حددها القانون بعامين لرد الأموال .. أى أن هذه الشركات ، من الناحية العملية ، سيكون لها الحق فى استثمار ما لديها من أموال لمدة عامين ، دون أى التزام بعائد لأصحابها .

**مستقبل الوطن :**

عندما يعلنها رئيس الجمهورية صريحة أن مواردنا لم تعد تكفى إلا لدفع رواتب الموظفين ، وخدمة الديون .. فإن الأمر يصبح خطيراً ، ويتطلب وقفة تتضح فيها معالم الطريق .

ولقد أسهمت شركات توظيف الأموال بدور كبير فى تدهور أوضاعنا الاقتصادية إلى الحد الذى يصرح فيه رئيس الدولة بمثل هذا التصريح ، بحيث يصبح السؤال : إذا كانت الموارد لا تكفى سوى للرواتب والديون .. فماذا إذن عن تمويل الخطة والأموال اللازمة للإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة .. ؟! وماذا عن مستلزمات الإنتاج التى تحتاجها مصانعنا ، والتى يتوقف بعضها شهوراً ؛ لعدم توفر النقد الأجنبى اللازم لشراء تلك المستلزمات . وماذا عن السلع الغذائية الضرورية للمواطنين ؟

لا شيء يبقى !

وتصبح « الروشتة » الجاهزة لعلاج هذا « السرطان » هى الارتماء على أعتاب الدول الأجنبية والمؤسسات التمويلية التابعة لها ؛ طلباً للمزيد من القروض والمعونات .. مقابل المزيد من التنازلات والخضوع لشروطهم .. لكن « السرطان » لا يعالج « بالمسكنات » !

وليست شركات توظيف الأموال وحدها هى التى تسببت فى سقوطنا فى هذا المنحدر لكن أدى بنا إلى هذا السقوط كل الذين تحالفوا ، ولا يزالون متحالفين .. برغم تناقضاتهم التى تظهر بين حين وآخر .. من أجل خلق مثل هذه الظاهرة « النموذج » ظاهرة شركات التوظيف .. وغيرها ، والتى لو لم توجد تحت هذا الاسم ، لأوجدوها تحت أى مسمى آخر . إنه تحالف الفئات والجماعات التى نمت وتطورت فى ظل الحكم الشمولى .. والتى مازالت قابضة على زمام الأمور فى بلادنا .

**الدوائـر المفرغـة :**

وبالنظر إلى ملابسات القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .. ثم إلى حديث المسئولين وكُتّاب الحكومة عن أن أغلب قصص الفساد وكشوف البركة هى مجرد إشاعات ..

وتشويه للأبرياء .. و .. إلخ !! .. ويتضح منذ اللحظة الأولى أن الحكومة قررت إغلاق ملف التوظيف تحت شعار براق هو حقوق المودعين .. ضاربة عرض الحائط برغبة الرأى العام فى معرفة الحقيقة .. وفى استعادة الثقة فى الدولة وأجهزتها .. وما فعلته الحكومة ليس مفاجأة .. فلو تصورنا أنه يمكن إطلاق العنان لكشف .. ومحاسبة .. وعقاب كل من ساعد .. وساند .. واستفاد من هذه المأساة .. فسوف يمس ذلك فى الصميم جسد الشمولية .. بنوعيها السياسى والسلفى .. وذلك شبه مستحيل . والتاريخ القريب يؤكد ذلك .. فعندما وقعت هزيمة يونيو النكراء .. وجدنا رئيس الجمهورية وبعد ١٣ سنة من الحكم المطلق يقول : « **إنه لم يكن يحكم مصر وإنه كانت تحكمها عصابة من مراكز القوى** » .. ثم جاء من بعده السادات وخرج من « مأزق » الديموقراطية والتعددية بأن دفع دماء جديدة فى عروق الإرهاب الفكرى والغيبية والشمولية والسلفية .. وعندما خرجت أنياب هذه التيارات ومزقته هو شخصياً .. قضينا بعد ذلك ، وبسبب ذلك ، سبع سنوات فى أحكام طوارىء وقوانين استثنائية لاتعنى إلا إبطال العمل بأى قانون سوى قانون الأمن السياسى .. وما حدث من شركات توظيف الأموال « الإسلامية » يثبت ذلك .

**ضرورة التغيير :**

ولأن المستقبل يتخلق فى رحم الواقع .. فإن الحديث عنه يعتبر رجماً بالغيب ، وضربا من العبث إن لم نغير حاضرنا .. وسط عالم تهب عليه رياح التغيير من كل جانب ومستقبلنا كله مرهون بالإقلاع عن السياسات التى حكمت بلادنا فى الثلث قرن الأخير ، وعلمتنا الاعتماد على الخارج وليس على المصريين ، كما غرست قيما كثيرة مدمرة وأسقطت قيما هى بحق البوصلة التى تحدد مسار المجتمع البشرى عبر التاريخ وأهمها قيمة العقل .. وقيمة العمل .. وقيمة الحرية .. وفوق كل ذلك أهدرت ثرواتنا فى الداخل والخارج .

والطريق إلى مستقبل أفضل ليس مرهوناً بتغيير شخص والإتيان بآخر .. أو الإطاحة بسلطة ومجىء غيرها ، أو استبدال حكومة بأخرى !

إن مفتاح الحل يكمن فى عودة الثقة إلى المصريين ، وإحساسهم بأنهم يمتلكون كل أسباب التقدم والقدرة على صناعة المستقبل . والطريق إلى استرداد هذه الثقة

هو الحريات السياسية ، وإشراك الجماهير فى الحكم ، ومراقبة الحاكمين ومحاسبتهم .. باختصار هو فى سيادة الديمقراطية الحقيقية وباختصار أكثر .. إعادة مصر إلى مجرى التاريخ .

**بدر عقل**

القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٨٨

□ □ □ □

## ملحق

# صـــور ووثـــائـــق !

على الصفحات التالية مجموعة من الصور والوثائق ، كان بعضها .. قبل انفجار الفضيحة .. مجرد أوراق عادية ، وبعضها كان قصاصات صحف لأيام قريبة ... وإن كان هذا يعنى شيئا .. فأول ما يعنيه أن الخطأ والجريمة أصبحا من الأشياء المألوفة فى حياتنا .

وإذا كان توجيه الشكر واجب ، فإننا نؤديه إلى صحيفة « **الأهالى** » التى قدمت لنا الكثير من صور هذا الملحق ، وكذلك « **المحروسة** » للخدمات الصحفية .

مقالة للدكتور لويس عوض فى الأهرام بتاريخ ٥ / ٩ / ٨٧

# تشاؤم الحكيم



عزيزى الدكتور لويس عوض :

هذا الخطاب كان من الممكن أن نتكلم فى موضوعه شفويا ونحن نتقابل . ولكنى آثرته مكتوبا للتركيز . وأيضا للتفكير فيه قبل المقابلة . فاختيارك لموضوع « العلمانية » الذى تكتب فيه اليوم هل ينبع من قلق معين ؟ .. هذا ما خامرنى فمستقبل مصر كما أفكر فيه الآن يدعو إلى القلق بالفعل . فالغوغائية ، وخاصة فيما يمس ولو عن بعد منطقة الفكر والدين جعلت المفكرين مثلك يشعرون ببعد بلادنا عن « العلمانية » التى كانت معروفة فى بلادنا فى الماضى ، نعيش فى جوها ونتنفس هواءها .. فرجعت بكتاباتك فى هذا الموضوع إلى الماضى ... بالحنين أولا ، ثم بالحرية التى لن تتوافر . لكن إذا اتجهت بالموضوع إلى الحاضر أو المستقبل ... ولا تحاول الاقتراب من الحاضر أو المستقبل ليس خوفا من السلطة ، ولكن من الرأى العام وأقلامه .. لأن المتسلط اليوم على الرأى العام والأقلام هى « الغوغائية » أى الحكم على الأشخاص والأشياء بالإشاعة التى لا تعرف التفكير ، لأن الإشاعة لسان فقط . وقد عرفت أنا ذلك منذ ظهور « عودة الوعى » فقد انطلقت الإشاعة أنه هجوم على « عبد الناصر » مما أزعج حتى المرحومة زوجتى وهى على فراش المرض ، واستنكرت ذلك منى وهى تعرف مقدار حبى لعبد الناصر الذى أعلن فى الداخل والخارج عن تقديره لى بمنحى « قلادة الجمهورية » التى لا تمنح إلا لرؤساء الوزراة ويلقبون بأصحاب « المقام الرفيع » ثم جاء السادات ومنحنى هو الآخر « قلادة النيل » التى لا تمنح لغير الملوك ورؤساء الجمهوريات ... وكل هذا حدث من ثورة ١٩٥٢ ، ولم يحدث قبلها مثل هذا التكريم لأديب على الإطلاق .. ولكن الإشاعة انطلقت بأن « عودة الوعى » ليس سوى اتهام لثورة ١٩٥٢ وغرضى هو القضاء عليها والعودة إلى ما كان قبلها ... وهذا الكتاب هو بالفعل اتهام ... ولكنه فى الحقيقة اتهام لنفسى ... لأنى تنبهت إلى خطأ جسيم وقعت فيه ، وما كان لمفكر حر أن يغفل عنه . وهو أن ثورة ١٩٥٢ بهرتنى بإنجازاتها الأولى ، وحسبتها حققت أملى الذى نشرته فى كتابى « شجرة الحكم » قبل ظهور هذه الثورة بسنوات بأن المنقذ لمصر من فوضى الحكومات الحزبية الفاسدة هو ظهور ثورة أخرى شابة أسميتها « الثورة المباركة » . وكان ذلك فى كتاب منشور وفى عهد الملوكية : عهد « فاروق »..

لم أفطن إلى أن « الثورة » ليست مجرد إنجازات ... كنا ننتظر نحن دائما القيام بها ... ولكنه جو نتنفس فيه ... وقد اتضح لنا شيئا فشيئا أن جو هذه الثورة الشابة هو « جو خانق » ... الهواء الذى نتنفسه يوميا يهبط إلينا من سلطة علوية ... حتى ما كنا نتمنى الحصول عليه : الإصلاح الزراعى ، السد العالى ، الاشتراكية ، التعليم ، الإعلام ، الكتب التى نقرؤها فى الداخل ، وما تأتى من الخارج ، والأغانى التى نسمعها ... كل ذلك لا يصعد من الشعب كما كان الحال فى الماضى ، ولكن يهبط من فوق .. من السلطة الحاكمة ... وكانت هذه السلطة ذكية فطنة تشم رائح ما نريد ، ثم تصنعه لنا هى نفسها وتلقى به إلينا ... ولما عرفت هذه السلطة أننا نتوق إلى الأحزاب القديمة ، صنعت لنا ذلك فى صورة تقبلناها بارتياح .... وأصبح الشعب يقول بدلا من : « أنا وفدى » وآخر يقول « أنا سعدى » ظهرت الصورة الجديدة فى الشعب فأصبح يقول البعض : « أنا أهلاوى » .. والآخر يقول : « أنا زملكاوى » ... وإذا كان الشعب يتوق إلى التعلق بشخصية « كارزيما » ... فلتكن هذه الشخصية « أم كلثوم » ... ولو كان رجل فكر لأدخلوه السجن وهكذا تلون المجتمع المصرى بلون لا خطر فيه على الثورة ... ولما خاف « عبد الناصر » على زعامته من شخصية مصر القوية إذا اكتشفت خطره عليها ، فإنه دعم هذه الزعامة باستنادها على البلاد العربية وليس على مصر وحدها ... وجعلها « العربية المتحدة » وجعل مصر « القطر الجنوبى » أى رجعنا إلى اسم مصر فى الماضى عندما كانت خريطة مصر يكتب تحتها « القطر المصرى » . وكان اسم « مصر » فقط لا يقبل بارتياح من السلطة العليا ... ثم جاء السادات وخاف على زعامته هو أيضا من اليسار فى مصر ومن السوفييت الذين كان يعلن فى كل مناسبة أنه

طردهم ، فاتهمهم بالإلحاد ... وقوّى « رجال الدين » بالقوة الضخمة التى ظن أنها هى التى تحميه ... وهكذا أيضا تلون المجتمع المصرى بلون « الهوس الدينى » ... وأصبحت ثورة ١٩٥٢ بشطريها « الناصرى » و « الساداتى » شغلها الشاغل حماية نفسها للبقاء ... بوسائل ليست فى مصلحة التقدم الفكرى ... فالتقدم الفكرى لا بد له من الهواء الطلق . فإذا كان هذا الهواء يأتى من نافذة تفتحها وتغلقها يد السلطة ، فلا تقدم . والسلطة تخشى دائما الهواء الطلق الذى يهز ستائر هيبتها ويهدد ثبات سلطانها . وكذلك كانت ثورة ١٩٥٢ تتوجس خيفة من المفكر أو المثقف الذى لا يضع فكره أو ثقافته تحت تصرفها وفى خدمة بقائها ... فالجامعة المصرية التى كانت دائما منبع آراء وقضايا وأساتذتها لهم صوت خارج أسوارها يؤثر فى المجتمع ، اقتصر النشاط فيها على البرامج التعليمية وطبعها فى كتب وملازم تدر الربح التجارى ، كما أصبحت الدروس الخصوصية سلعة ذات عائد مالى يغرى ويشغل بال الأساتذة عن أى قضايا فكرية .. كما فتحت أسواق الدينار والدولار فى بلاد الثراء البترولى لكل من يريد الحصول على شقة أو سيارة أو مدخرات .. كل ذلك موجود لا فى مصر وحدها ... بل فى كل بلاد المنطقة المشتركة فى نظام حكم مشابه .. كيف دخل هذا النظام فى بلاد الشرق الأوسط وفى المجتمع العربى فى وقت واحد ؟؟ ... ولما كان جوهر هذا النظام هو السلطة ذات القبضة القوية الممسكة برقبة الفكر الحر ، ولما كان الفكر الحر هو جوهر « العلمانية » فلا أمل إذن فى استقرار « العلمانية » داخل هذه النظم . ثم جاء الخطر الأكبر وهو « الأيديولوجية الدينية » التى نبتت فيها مخالب تسعى إلى الإمساك بالسلطة السياسية الدنيوية ... وإذا كان المفكر الحر لا يستطيع مواجهة السلطة النابعة من الأرض فكيف يستطيع مواجهة السلطة الهابطة إليه من السماء ... ؟ وهى أيضا بطبيعتها لا تنسجم مع « العلمانية » وأقرب إلى الانسجام مع السلطة العسكرية ... والعدو الأكبر عند السلطتين : الدينية والعسكرية هى أضعف السلطات وهى « العلمانية » أى الفكر الحر .. لذلك أنا غير متفائل ... وأرقب جهودك فى سبيل إحياء « العلمانية » يادكتور لويس وأرثى لك .. لأنى أرى مستقبل مصر والمنطقة كلها هو زواج وامتزاج السلطتين القويتين : السلطة العسكرية وفى داخلها « الموتور المحرك » الأيديولوجية الدينية ... وأنى لأسمع منذ الآن أن أغلبية الجيش قد سيطر عليه « التدين » ... بل إن المفكرين أنفسهم مع الأسف ... سواء الجامعيون أو الأدباء والفنانون أصبحوا أكثر اقترابا من المتدينين وأبعد شقة من العلمانيين ... وهذا ما لمسته بنفسى عندما نشب الخلاف أخيرا بينى وبين مشايخ الدين .

فكر فى هذا كله يادكتور لويس وكلمنى فيه عند اللقاء القريب إن شاء الله وشكرا .

توفيق الحكيم

الخلاصة :

يادكتور لويس : خلاصة قولى هو أن الطامة الكبرى التى أصابت « العلمانية » فى مصر وربما فى البلاد العربية كلها بما لا أكاد أعرفه فى أى حقبة تاريخية متشابة فى مصر ... هذه الضربة القاضية على « العلمانية » فى مصر هى « ثورة ١٩٥٢ » ... وذلك على الرغم من حبى لزعمائها الذين كرمونى لأنهم فهموا من هجومى على الأحزاب فى شجرة الحكم وتبنى « بالثورة المباركة » ما يتفق مع خططهم السياسى ... ولم يفهموا كما لم أفهم أنا نفسى « إلا متأخرا جدا » أن هذه الثورة المباركة تخفى وراء

ظهرها السكين الذى سوف يطعن الفكر الحر والعلمانية فى الصميم ...

العقاد :

كلامك عن العقاد أعجبنى لأنك جعلت منه فليسوفا صاحب منهج فلسفى شامل . وهو ما أثار شكى فى أن تكون هذه الصورة من صنع Lérudition الخاصة بالدكتور لويس عوض . فمطالعات العقاد العديدة والشتى يمكن أن تخرج منها هذه الصورة . وإن كانت عندى قد أخرجت صورة أخرى كتبتها فى هذه السطور : « العقاد هو موصل جيد للأفكار العالمية إلى قراء العربية ، وبذلك أسهم فى النهضة الفكرية للعالم العربى ... » وإذا كنت تقصد بكلمة « العلمانية » : « Laiché » فإن « العقاد » كان بالفعل من أشد المتمسكين بها ... ومن أقوى المؤمنين بالفكر الحر والعقل البشرى ... فعلى الرغم من فقره الذى كاد يؤدى به إلى الانتحار كان المنطقى أن يكون مؤيدا للشيوعية ولكن سيطرتها على الفكر الحر والمفكرين أبعده عنها وخاصمها ... وكذلك موقفه من « النازية » : هو عدو بالطبيعة لكل حجر على الفكر الحر ... ولكل ما يمس « العقلانية » ويوم نشرت « ياطالع الشجرة » وقلت إنها من أدب « اللامعقول » وهو تعبيرى أنا الخاص عن الـ « absurde » لأن كلمة « اللامعقول » هى من عندى وليس لها وجود فى الآداب الأخرى على ما أظن .. وكانت تكفى هذه الكلمة ليقوم العقاد ضد هذا العمل ويقول « وهل فرغنا من المعقول » لنكتب فى « اللامعقول » ؟ قال ذلك فى مودة ، لأن المودة كانت دائما تربطنا ... فالعقاد « عقلانى » بالدرجة الأولى و« علمانى » بالطبيعة والمطالعة ، على الرغم من احترامه للدين ... فلم يعرف عنه ما عرف عن طه وهيكل وحتى منصور فهمى من المساس بالدين فى مبدأ أمرهم ، واضطرهم المجتمع إلى الاعتذار وإظهار التدين . فالعقاد لم يمس الدين ليتراجع بعد ذلك ... وهذا حالى أنا أيضا حتى الآن .... وقد سار فى خط واحد طول حياته « الليبرالية والعلمانية والعقلانية » . ولذلك هو جدير أن نضعه على رأس « العلمانيين » من المفكرين ...

وشكرا ... وعفوا ... إذا كنت سببت لك الإزعاج بيأسى من عودة « العلمانية » و « عصر التنوير » إلى مصرنا المسكينة ! ...

الحكيم

، من المبنى الإدارى الجديد
شركات الهدى مصر
بيع الأول ١٤٠٨هـ ٩ نوفمبر ١٩٨٧

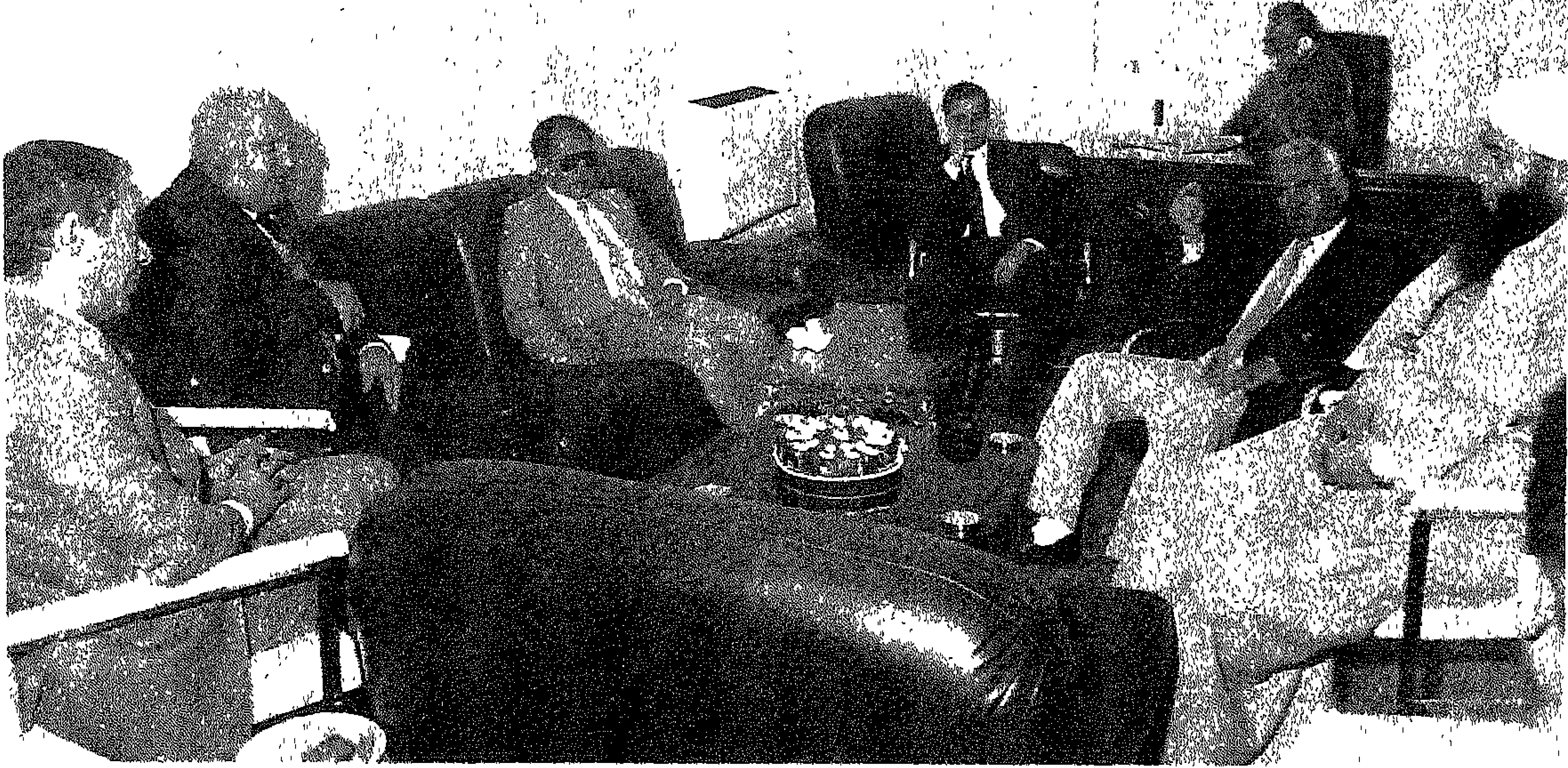


السيد/ طارق أبوحسين رئيس مجلس الإدارة — فضيلة الشيخ/ محمد متولى الشعراوى

شركات الهدى مصر: ٣٢ب ش مراد - الجيزة

٧١ ٧٢٢٤٢٣ ٧٢٢٣٠٤ ٧٢٢١٨٥ تلكس: 20687 JUICE UN 20211 HODAC UN

* بالنفود .. والدعوة .. والكلمة .. والصورة .. ساهم التسيخ متولى الشعراوى وساند المؤسسات المخربة للاقتصاد المصرى .. ثم غسلَ يديه من دماء المودعين .. وعاد كى يُقنعنا أنه من الممكن أن يُلدغ المؤمن من الجحر الواحد .. أكثر من مرتين . [ الأهرام فى ١٥ / ١١ / ١٩٨٧ ]



* أشرف السعد .. أمين ميتكيس .. أنيس منصور .. ياسين منصور شيفروليه .. على حاد الحق .. كمال حسن على .. من نجوم زمن شركات التوظيف .



* كمال حسن على .. رئيس للوزراء ، انحاز إلى تجار العملة ضد وزير الاقتصاد ( فى وزارته ) .. ممهدا .. فى الوقت نفسه .. الطريق لشركات التوظيف .. ثم أصبح رئيسا لبنك استثمارى بعد ترك الوزارة .. ولا نضيف !



* أنيس .. وكمال على .. وجلسة راحة .



★ أنيس منصور .. من التطبيع إلى التوظيف .. الهدف واحد .. وفى ثلاث صحف قومية .



□ ص ١٨ الأهرام ٨٨/١١/٢٣

## يوميات

### ملحمة « الريان اخوان » ( ٤ )

سالتنا امس : هل الحكومة مسئولة ؟

والاجابة بالبنط العريض : هى المسئولة الاولى .

ومالم اكن مخطئا فقد كان اول تنبيه علنى للحكومة . فى هذا المكان ، وكان الفضل لاستاذنا الكبير الدكتور سيد ابوالنجا ، الذى بعث الى برسالة عن شركات توظيف الاموال الاسلامية ، نشرتها فى هذا المكان بعد ان شرح لى المخاطر الكبرى .. وهذا نص ما نشر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٨٤ . اى ان التنبيه كان قبل اربع سنوات كاملات ، ومن استاذ كبير خبير .

« بمناسبة ماكتبتموه اليوم ، عن رقابة البنك المركزى على البنوك الكبرى والخاصة فى مصر ، هل هناك ياترى رقابة على الشركات التى تدعو الناس فى الصحف إلى إستثمار اموالهم فيها ، مع ضمان حد ادنى للربح لايقل عن ٣٠٪ ؟

وبعض هذه الشركات المعلنة لا تذكر لها عنوانا ولا شخصا مسئولا ، ولا مجلس ادارة ، بل تكتفى بذكر صندوق البريد !! هل هذه الشركات شخصيات معنوية ؟ وهل لها دفاتر قانونية ؟

هل هى شركات اموال او شركات اشخاص ؟ وكيف تسير الادارة فيها ؟

« لست ادرى !! »

وعقبت على الرسالة قائلا :

« لقد انفتح ملف البنوك على اهوال لاتخطر على قلب بشر . وقد كنا اذا اشرنا الى شيء من هذا ـ ابتداء من القراض الفاسدة الى تهريب اموال الشعب ـ اتهمونا بمعاداة الإنفتاح .

والدكتور السيد ابوالنجا بالتاكيد من اكبر انصار الانفتاح ولكن « الاستاذ المدقق » فيه مذهول فيما يبدو من الجرائم التى ترتكب تحت هذا العنوان . وها هو يشير الى ملف اخر يضم اهوالا اخرى ..

اى دفاتر قانونية يا استاذنا الدكتور ؟ واى رقابة ؟.

اذن فاول بند من بنود مسئولية الحكومات المتعاقبة ، انها كانت تعلم ، وانه تم تحذيرها علنا ، منذ اربع سنوات على الاقل ، لم تنقطع خلالها التحذيرات الاخرى .

ثلاث حكومات توالت خلال هذه السنوات الاربع . ولايمكن ان يتهمها احد ، وسناتى الى الادلة فيما بعد ، بانها كانت لاتعرف مايجرى ، وخطورة مايجرى ، ونمو هذه الشركات نموا سرطانيا ، ومع ذلك بقيت لا تتحرك ، او تتردد ، تاركة الناس يغرقون اكثر واكثر . والمال الحرام يخترق « خنادق » الحكومة اكثر واكثر .

وهذا بند واحد فقط من بنود مسئولية الحكومة . وهناك بنود اخرى !

**أحمد بهاء الدين**

◀ الأستاذ أحمد بهاء الدين .. كانت محاولة لإيقاف الطوفان .. ولكن .. كانت الأعين معصوبة والآذان صماء .

[ الأهرام فى ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨ ]

## مواقف !

تناول الاستاذ ابراهيم سعده رئيس تحرير اخبار اليوم قضية « توظيف الاموال » ببراعة وذكاء . واستانف الحكم فى هذه القضية وتساءل : إن كانت شركات توظيف الاموال تسرق اموال الشعب ، فالقانون موجود ...

والقضية تستحق الاهتمام الشديد لانها تهم ملايين المصريين وقد رتبوا حياتهم على الفائدة المرتفعة التى يتقاضونها من شركات توظيف الاموال . وهذه الشركات يجب ان تستخدم الاموال فى تكوين شركات وشراء شركات خاسرة وانعاشها واعادتها للحياة ومضاعفة انتاجها . وكل ذلك معروف وتنشره الصحف كل يوم . وهذه الشركات هى القطاع الخاص الذى تعلن الدولة بكل مستوياتها حرصا منها على القطاع الخاص ونجاحه وتثبيته وتشجيع راس المال الخاص ان يعمل وان يستمر وان يعطى المثل الناجح والامل لكل من يحاول وينجح لكى ينجح اكثر .. وفى نجاح القطاع الخاص دعوة لصاحب راس المال الاجنبى ان يدخل وهو امن ، ليعمل وهو امن ويكسب وهو اكثر امنا .. وهكذا نعمل وننتج ونقيم نهضة مصر ـ وكلها بديهيات !

ولكن مشكلتنا الكبرى فى مصر ان الناس لم تعد تصدق البديهيات فى العمل والادارة والانتاج والاستقرار والنهضة . فلا يكاد يمضى يوم حتى ننثر الغبار حول الذى قلناه بالامس ، وبذلك ينهال ماسوف نبنيه غدا ..

وانا اعرف من اصحاب شركات توظيف الاموال اشرف سعد ( ٣٤ سنة ) وهو بلدياتى وصاحب شركات السعد ..

فهو يريد ان يتوسع وان يعمل وان ينتج .. فالاموال كثيرة جدا ، والناس يودعون لديه الاموال بلا قلق ولا خوف . وهو مستعد ان يكسب الملايين من اجلهم فى مشروعات شريفة محترمة معروفة معلنة ولكن ..

ولكن مالم يطمئن كل الذين يودعون اموالهم والذين يستثمرونها ، فلا امن فى قفزة صناعية او زراعية .. واصحاب شركات توظيف الاموال مصريون مسلمون يمكن تطبيق اى قانون عليهم . فاعمالهم معلنة واموالهم معروفة ونشاطهم وودائعهم .. واما التخويف والتشكيك ، فسوف يكون كارثة على الملايين وعلى اقتصاد مصر ومستقبلها !

**أنيس منصور**

◀ عمود أنيس منصور .. الترويج لشركات التوظيف فى الجرائد القومية .. من الكتاب الذين وضعوا « **الإعلانات** » فى أماكن الرأى .

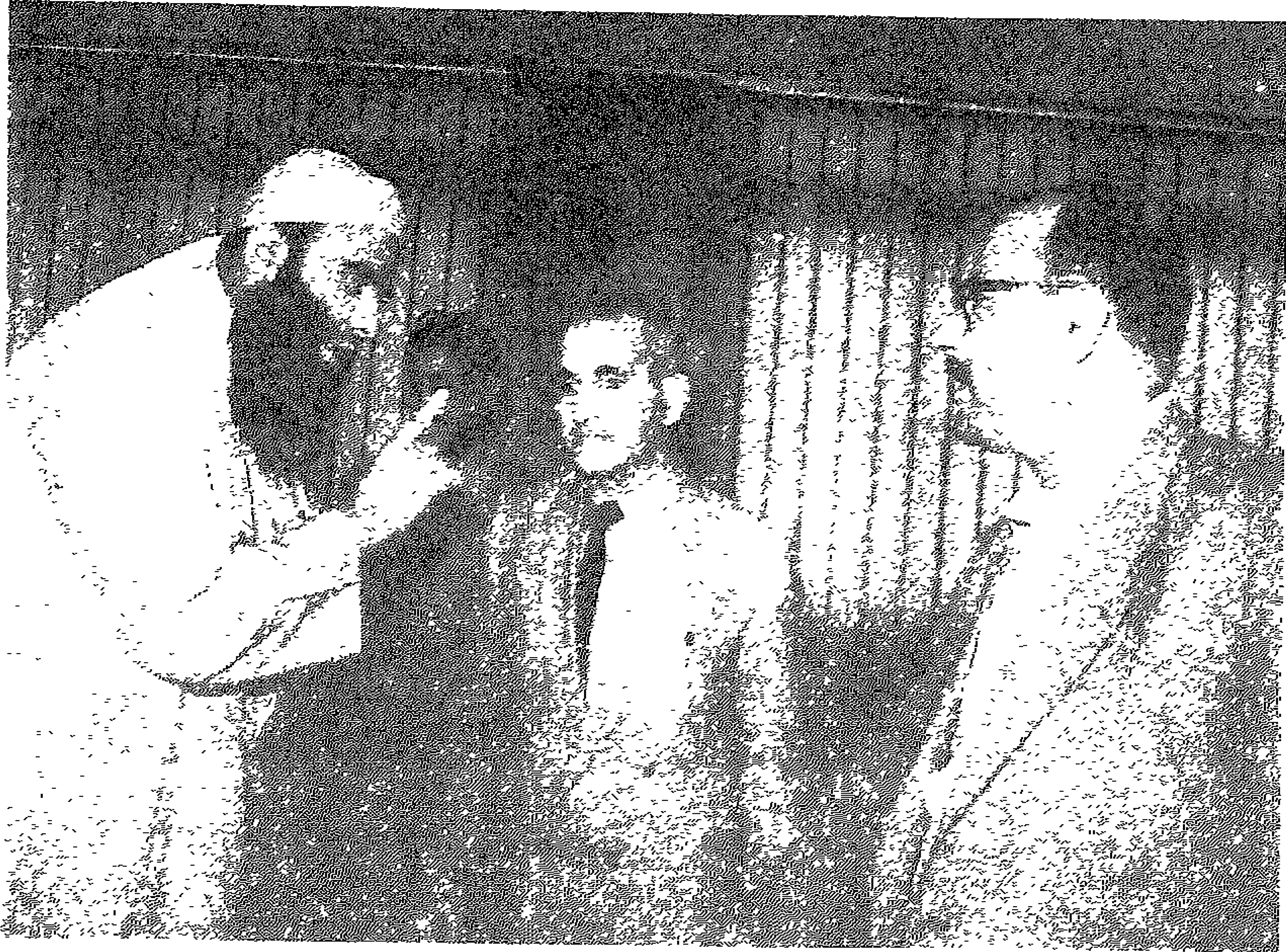
[ الأهرام فى ١٠ / ١١ / ١٩٨٧ ]



* اصطناع الثقة .. وتجميل وجه التوظيف لجذب المودعين .. إلى الفخ .



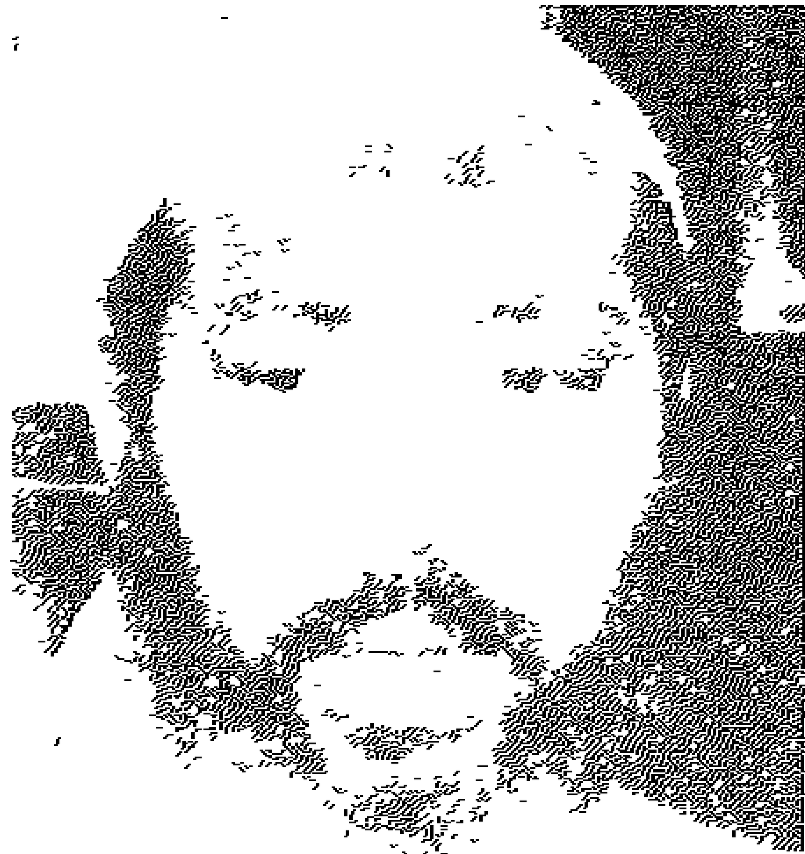
* عثمان أحمد عثمان فيلسوف وشريك فى .. الانفتاح والتوظيف .



* أشرف السعد [illegible]
مدير أمن [illegible]



* منصور حسن وزير الثقافة والإعلام الأسبق ورجل الأعمال حالياً واللواء أمين ميتكيس كان محافظا ومساعدا لوزير الداخلية مع .. أشرف السعد .. ما الهدف ؟







* أحمد الريان .. تحت التحفظ
وعليه إنزال الستار .



* محمد الريان .. فى السجن

بسم الله الرحمن الرحيم

الريان
للمعاملات المالية
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م
رأس المال المصرح به: خمسون مليون جنيه
السجل التجاري ٧٠٥٩١ الجيزة - العنوان: ٣٥٠ شارع الاهرام . جيزة

طلب إدارة إستثمارات .. وفقاً لنص المادة رقم ٣ من النظام الاساسي .

السادة: شركة الريان للمعاملات المالية ..

تحية طيبة .. وبعد

بالاشارة الى المادة الثالثة من النظام الاساسي. ونصها :-
العمل وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية في المجالات الآتية :-

١- التعامل في الاوراق المالية للشركات المساهمة وتسويق الاسهم والسندات وغيرها من القيم المالية . وشرائها وبيعها في السوق المحلية والسوق الخارجية .

٢- تنظيم الاشراف على إصدار الاوراق المالية والترويج لها وضمان تغطيتها والقيام بأعمال الدراسات المالية الخاصة بعمليات الاصدار والاكتتابات

٣- دراسة وتمويل المشروعات والعمليات وتدبير مصادر تمويلها وتقييم الاستثمارات اللازمة لها .

٤- القيام نيابة عن الغير بإدارة الاستثمارات ومحافظ الاوراق المالية .

برجاء التفضل بالاحاطة بأننا نرغب في أن تقوم شركتكم بإدارة إستثمار المبالغ التي نقوم بتوريدها لدى البنوك وفقاً لنص الفقرة (٢) من المادة (٣) وذلك وفقاً لأحكام النظام الاساسي المحدد لشركتكم ، ونبيكم في اتخاذ القرار اللازم في شأن ادارة إستثمار هذا المال نيابة عنا في أي من المشروعات أو الاوجه التي ترونها محققة لصالحنا وصالح شركتكم والصالح العام

والله ولى التوفيق ..

الاسم :
إثبات الشخصية :
العنوان :
التوقيع .

يعهد؟

* استمارة إيداع الأموال عند الريان .. تفويض في مقابل التعهد .. بلا شيء .

# بعد كل ما حدث ..
# تحت قبة الشيخ

أراد أشعب أمير الطفيليين أن يستولى على دينار من أعرابى ، فاقترضه منه ، على أن يرده بعد شهر .. فى الميعاد قدم للأعرابى درهماً .. وقال له : خذه .. لقد ولده الدينار !

تكرر ذلك أكثر من مرة ...

وفى الشهر الرابع قال أشعب له :

ـ عفوا ياصاحبى .. لقد مات الدينار !

رد الأعرابى منزعجا :

ـ كيف أصدقك ؟ .. هل الدينار يموت ؟

أجابه أشعب فى سخرية وشماتة :

ـ وكيف صدقت أن الدينار يلد ؟ إن من يلد ، يموت !

الرواية شهيرة .. فى التراث العربى القديم ، والمعاصر .. وإن لم تنشرها دار الريان للتراث ... مع أنها تنطبق على ما فعلته شركات توظيف الأموال ، أو الإسلام ... وعلى رأسها شركة الريان .

لقد انطلقت حمى المسابح والذقون .. ونُقشت علامات التقوى على الجباه .. وتوارى الجميع وراء عباءة التدين .. ووراء آيات من الذكر الحكيم ...

فشعار شركة ( بدر للاستثمار ) ، كان الآية الكريمة : ﴿ لقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون ﴾ .

وشعار شركة ( الهدى مصر ) ، كان الآية الكريمة : ﴿ ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده ﴾ .

والريان اسم باب فى الجنة .

أما شركة ( السعد ) فكانت أكثر مرونة فى استخدام شعارها الإسلامى ... فهو مرة : « ما ظنكم باثنين الله ثالثهما » .. « نحنْ وأنتم والله معنا .. هذه أموالكم تستثمر لكم » ..

وهو مرة أخرى : ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ .. وهو مرة ثالثة ، الحديث القدسى الشريف : « أنا ثالث الشريكين ما لم يخونا » .. وهو مرة رابعة : ﴿ إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ .

وقد راحت هذه الشعارات تغلف نشاط هذه الشركات بما جعل البسطاء ، وغير البسطاء يتعاملون معها من أجل شراء الدنيا والآخرة معا .

وساعد على ذلك اللجوء إلى صواريخ الدعاية المبهرة ، التى راحت تنطلق على صفحات الجرائد ، وشاشات التليفزيون ، ومقالات عدد لا بأس به من الكتاب والصحافيين .

وهيأ المناخ داعية إسلامى كبير مثل الشيخ محمد متولى الشعراوى ، من خلال أحاديثه التليفزيونية المبسطة عن الربا .. المضاربة .. الاقتصاد الإسلامى .. البنوك التجارية .. والحلال والحرام فى التجارة والمال .

وفيما بعد .. اعترف بأن علاقته بأصحاب شركة ( الهدى مصر ) « قديمة جدا منذ أن كان أولاد أبو حسين ( أصحاب الشركة ) أطفالا صغارا ، ربيتهم بنفسى ، واستمرت العلاقة طبيعية بعد ذلك » ... « وفاءً لود قديم ، وتشجيعاً لعمل إسلامى »[1] .

وكان هذا التشجيع ـ كما أضاف ـ من خلال « المشورة » .. فالشركة « كانت تستشيرنى فى أكثر من موضوع مما جعل لقاءاتى بهم تتكرر كثيرا »[2] .

ويؤكد الشيخ الجليل أن أحفاده أودعوا أموالهم فى شركة أخرى .. هى ( الريان )[3] .

وأن ذلك كان قبل أربعة شهور فقط من انفجار الأوضاع فى هذه الشركات .. أى فى وقت أصبحت فيه مفضوحة ... فهل كان الإيداع محاولة لاسترداد الثقة فى تلك الشركات .. أم كان دليلا على أن كل شىء على ما يرام ؟ .. أم هو الدعم حتى آخر نفس ؟! .

□ □

انفجرت قنبلة الفساد فى هذه الشركات ... فظهرت الفضائح على السطح .. وأصبحت فى متناول الجميع .

رشاوى .. إجهاض .. ابتزاز .. استغلال نفوذ .. مخدرات .. اغتيال .. مسئولون الآن ومن قبل ... وكان أن فاض نهر النيل حزنا على الضحايا .

فهل كان هذا « الإسلام هو الحل »؟

ثم ...

---

(١) و(٢) و(٣) حوار الشيخ محمد متولى الشعراوى مع جريدة السياسة الكويتية ، الخميس ١٧ / ١١ / ١٩٨٨ ، ص ٢٠ ، وقد أجراه معه فى القاهرة ، مراسل الصحيفة محمد مصطفى .

طُرح سؤال آخر ، سرعان ما أصبح على ألسنة الجميع :

ـ ترى ... ماذا يقول الذين شجعوا التجربة ، وروجوا لها ، وحللوها ، وحرموا غيرها ؟ .. هل لا تزال لديهم الجرأة ليبرروا ما حدث ؟!

والمذهل ...

أن ذلك قد حدث !

□□

على صفحات جريدة « السياسة » الكويتية ، جرى الحوار التالى مع صاحب الفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى :(٤).

المحرر : إن البعض يقولون إن فضيلتكم قد شجع التجربة ، وإن الناس قد ساروا وراءكم ثقة فيكم !

الشيخ : وهل ضربت على يد أحد وقلت له أودع مالك فى مكان معين ولا تودعه فى مكان آخر ؟ إن عملى يتركز فى مجال البنوك الإسلامية الرسمية التى ترعاها الدولة مثل بنك فيصل والمصرف الإسلامى ، فقد اتخذت قرارات إنشائهما وليس لى أية علاقة بشركات توظيف الأموال .

وفى موضع آخر من الحوار ...

الشيخ : يجب أن يعرف المودعون أنهم حين دخلوا ليصبحوا أطرافا فى شركات توظيف الأموال ، دخلوا على أساس عقد أنها شركات مضاربة ، أو مرابحة تكسب وتخسر وعليهم أن يقبلوا هذا الوضع ، وإلا ما الذى أحل لهم هذا العائد ؟! .

والمعنى ... أنه يغسل يديه من ذنب المودعين .. ويحمله لهم .. وحدهم .. ثم ... إنه يترك السفينة تغرق .. ويتنصل من المسئولية .. ويقول : إنه لا علاقة له بهذه الشركات ... مع أنه فى الحوار نفسه تحدث عن « المشورة » التى قدمها للهدى مصر « وفاء لود قديم ، وتشجيعا لعمل إسلامى » .

فهل أفقده الاضطراب الذى حدث أشهر مميزاته ... سيطرته على اللغة العربية ؟! .

إننا لا نلومه .. فما حدث ، أكبر من أى طاقة بشرية فى التفسير .. والتدبير .. ولا نقول التبرير !

ويتكرر الاضطراب أكثر من مرة ...

---

(٤) كل ما ينسب للشيخ الشعراوى مصدره المرجع السابق .

فهو يقول فى حوار واحد ، هذه العبارات التى يسهل كشف تناقضاتها :

« ليس لى علاقة بشركات توظيف الأموال » .

« بأى حق كان يجوز لى أن أطلع على تفاصيل العمل فى تلك الشركات ؟ » .

« إن أحدا لا يستطيع التنبؤ بنتيجة ما إلا إذا كانت مقدماتها سليمة أمامه فلا بد إذن من استكمال المعلومات عن هذه الشركات » .

« وحين ترى نظاما فاسدا ( يقصد تلك الشركات ) بهذا الإجماع وترى كل طرف ( يقصد الحكومة وأصحاب الشركات والمودعين ) يشكو الطرف الآخر فالجميع مسئولون عما حدث » .

« لا يوجد واحد من أصحاب تلك الشركات إلا وذهبت إليه ( فى الفترة الحالية ) وتحدثت معه » .

« لقد جاء الريان إلى منزلى وأرغمته على كتابة توكيل عام لهيئة سوق المال والبنك المركزى » ... « وقد سبق وقلت إن طارق أبو حسين أعاد كل أمواله من الخارج بناء على مشورتى » .

لا يعرف الشيخ الجليل أصحاب هذه الشركات ومع ذلك فهو قادر على إرغام الريان على أن يأتى إلى منزله . ويجبره على كتابة توكيل عام !

لا يعرف ما الذى يجرى فى تلك الشركات ، ومع ذلك يعيد طارق أبو حسين ـ بناء على مشورته ـ كل أمواله من الخارج .

يدعم شركة « الهدى مصر » بالمشورة والتشجيع لأنها « عمل إسلامى » ، وتُوضع ودائع أحفاده فى شركة « الريان » فى وقت حرج ، ثم ... يقول إن ذلك النظام فاسد !

فهل سنُلدغ من الجحر نفسه مرتين ؟!

يبدو ... ذلك !

□□

وعندما سُئل الشيخ الجليل عن الانحرافات التى ارتكبها بعض أصحاب هذه الشركات ... قال :

« إننى أعتبرها مسائل شخصية إلى حد ما ولا أحب أن أتحدث فيها » !

ولا تعليق !

□□

ومن شدة حرصه على عدم المساس بأموال المودعين ، يقول : إنه رفض استخدام

السيارات التى تملكها شركة ( الهدى مصر ) ، فى تنقلاته إلى الشركة ، التى كان كثير التردد عليها لتقديم المشورة ، واستخدم السيارات الشخصية المملوكة لأصحابها (!!) .. « حتى لا تكون هناك مجرد شبهة مساس بأموال المودعين » !! .

إن « مولانا » يلجأ إلى التفاصيل الصغيرة لتنقذه ... ويغرق فى الشكليات ليتفادى المسائل الجوهرية .. وهو هنا ابن مخلص للتيار السلفى ، فعلا !

وقد اطمأن الشيخ إلى نوعية السيارات التى استخدمها بعد أن اطلع - كما يقول - على دوسيهات الشركة .. أى أنه كان قادرا على الاطلاع ، ومعرفة ما يجرى فى هذه الشركات .. فلماذا احتاط حفاظا على كرامته .. ولم يحتط حفاظا على مصالح المودعين ؟! .

إن مسئولية الداعية تتجاوز حدود الطهارة الشخصية !

هكذا ...

يُفهم الإسلام .. رسالة السماء !

□ □

وحتى يخفف الشيخ مما حدث ... فإنه يسترسل على طريقة المثل الشعبى ، الدارج .. لا تعايرنى ولا أعايرك.. دا الهم طايلنى وطايلك .. فيقول :

« إن لكل عمل أخطاءه . فكلنا نسمع عما يدور داخل القطاع العام من فساد وخسائر ، أليس هو قطاع الحكومة ؟ لماذا لم تتدخل فيه ؟ لماذا لم يتم إلغاؤه ؟ إن القطاع العام هو قطاع خاص للكاسبين من خسارته » .

ولا نختلف كثيرا مع هذا التقييم .. وإن كنا نرفض الهدف ، والنتيجة ... إلغاء القطاع العام .. لكن .. هل يُبرر الخطأ بخطأ .. وهل نُبيح الفساد لأنفسنا بدعوى أن الآخرين سبقونا إليه ؟!

إن ذلك غير مباح لأصحاب النظريات البشرية ... فما بالك بالداعين للرسالات السماوية .. الذين ينهون عن المنكر .. ولا يبررونه بحجة أن أولى الأمر قد وقعوا فيه .

ترى ...

ماذا يتبقى من الدعوة الإسلامية.. لو استجبنا لهذا المنطق ، وفرضناه على شئون الدنيا والدين كافة ؟ .

وطالما أن الشيخ يُفتى فى الاقتصاد ... ويقترح إلغاء القطاع العام .. فإننا نسأله عن من يمكن أن يقبل على شراء شركات القطاع العام الخاسرة ؟ .. ومن يقبل استمرار العمالة الزائدة والبطالة المقنعة ؟! .

إن المشكلة يا « مولانا » ليست فى القطاع العام ، وإنما فى أسلوب إدارته .. وفى الدور الذى عليه أن يلعبه فى بلد يعيش ٤٠ ٪ من أهله تحت خط الفقر .. ويشارك مليون ونصف المليون منهم الموتى فى مقابرهم .. فلا هم أحياء .. ولا هم فى ذمة الله .

وهؤلاء الفقراء يا « مولانا » هم الذين اشتروا الترام ، ووضعوا أموالهم فى شركات الأموال .. لتتحول هذه الأموال ـ بمباركة الجميع ـ إلى فساد والحلال .. وعندما صرخوا من الوجيعة ... كان الرد الجاهز .. لا أحد ضربهم على أيديهم !

إن القطاع العام برىء فى حد ذاته مما ينسب إليه .. والذنب ذنب أسلوب الحكم الذى طرد أهل الخبرة واستخدم أهل الثقة .. وحرم الكفاءات من القيادة وتركها لمن لا يجرؤ على أن يفتح فمه !

وأنت يامولانا تعرف ذلك جيدا وسبق أن كنت من أولى الأمر ، عندما كنت وزيرا للأوقاف من قبل ..

ثم ...

إنك تفرق بين النظرية والتطبيق .. وتقول الآن :

« إذا كنا سننظر إلى التطبيق من ناحية المطبقين، بالطبع سوف يؤثر ذلك على التجربة ، ولكن إذا تم الفصل بين التطبيق فى ذاته ، وبين فساد المطبقين لم يؤثر ذلك على التجربة »(٥) .

والتجربة التى يقصدها ، ليست تجربة القطاع العام بالطبع ...

وإنما ...

تجربة شركات الأموال .. وتجربة الاقتصاد الإسلامى .

□ □

إنه يفصل بين المبادىء والتطبيق ..

بين الإسلام والمسلمين ..

بين نظم التوظيف وما جرى ..

وهنا .. تصل البراعة إلى الذروة .. وإن كانت هذه البراعة تقليدية .. يلجأ إليها التيار السلفى كورقة أخيرة فى كل مرة يجد فيها نفسه خاسرا ... إنها ـ فى الحقيقة ـ ورقة توت .. أو ورقة « بوستة » .

---

(٥) السياسة ـ المصدر السابق .

فقد أيد هذا التيار طاغية مثل الرئيس السودانى السابق « جعفر نميرى » ، عندما خدع شعبه وأعلن نفسه إماما ، وطلب البيعة ، وأعلن الأحكام العرفية ، ولم يجد أمامه لإقناع الناس بالتقوى ، سوى الجلد ، وقطع الأيدى والأرجل من خلاف ، وشنق معارضيه بما فيهم رجال الدين والمشايخ وكبار العلماء(٦) .

وبرغم أن البعض هلّل وكبّر ، فإن شعب السودان لم تنطل عليه الخديعة فأسقطه فى انتفاضة شعبية نادرة لم يشهد عالمناالعربى مثلها من قبل .

وعندما سقط الطاغية ـ الإمام ، تراجع أقطاب التيار السلفى ، عما قالوا ، ورجموه بالكلمات .. وقالوا : إن ما جرى فى السودان ليست هى الشريعة الإسلامية التى نقصدها .. وأضافوا : إن المبادىء شىء والتطبيق شىء آخر .

وموقفهم من نميرى فى السودان ، سبق أن اتخذوه من خومينى فى إيران .. وضياء الحق فى باكستان .

إن هذا التبرير .. آخر الأوراق الرابحة .. أو التى كانت ـ حتى كارثة شركات الأموال ـ رابحة .. فقد قبلناها عندما كان الأمر يتعلق بتجارب الآخرين .. أما الآن فقد احترقت أيدينا من النيران .. ودفعنا الثمن غاليا ... مدخرات الفقراء .. وقوت الأرامل .. وانكسار الاقتصاد الوطنى .

لقد رُفعت الشعارات الإسلامية .. واستُخدمت كلمات الله .. وهُوجمت أشكال الاستثمار الأخرى كافة ، ووُصفت بأنها رجس من عمل الشيطان ، وطعام من لهب.. يحرق أمعاء المؤمنين .. ثم ... بعد ذلك ... علينا أن نقبل بسهولة أن المبادىء شىء والتطبيق شىء آخر..

هكذا ... ببساطة .

وعفا الله عما سلف .

ولنبدأ من جديد .. ولنجرب مرة أخرى ... فربما وجدنا ـ هذه المرة ـ أن تحت القبة شيخ !

---

(٦) وصف الشيخ محمد الغزالى تطبيق الشريعة فى السودان بأنه « كان إلهاما جليلا من الله سبحانه وتعالى للمسئولين فى السودان » .. وأضاف : « وأعتقد أن السودان لا يهنأ بشىء كما يهنأ بهذه المرحلة النقية الطيبة التى جعلته يتخلص من وباء الأحكام الوضعية » ـ المصدر كتاب البرلمان رقم (١) وعنوانه « عام على تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان » ـ الناشر مجلس الشعب فى السودان ـ ص ٧١ .

وفى ص ٩١ من الكتاب قال الشيخ عبد الحميد كشك : « إن الحملة التى يتعرض لها الرئيسّ نميرى الآن بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية قد تعرض لها من قبل سيد الأنبياء والمرسلين ، وتعرض لها جميع دعاة الإصلاح » .

فى ص ١٣٨ ، وصف عمر التلمسانى ، نميرى بالرئيس والقائد الحصيف .

إن القول بأن ما جرى فى هذه الشركات سببه حفنة من المفسدين تستروا وراء مبادىء صحيحة .. هو قول غير صحيح .. فما فعله أصحاب الشركات لم يكن مجرد حادث نصب عابر ، جرى فى السر ، فى غفلة من المجتمع بكل ما فيه .. وإنما كان على مرأى ومسمع من الجميع .. الحكومة .. الحزب الحاكم .. أحزاب المعارضة .. الجماعات الإسلامية .. رجال الدين .. أجهزة الإعلام .. بل وشارك الكثير فيه بالدعم .. بالمشورة .. بالنفوذ .. بالرأى .. وبالصمت .. فالساكت عن الحق شيطان أخرس .

وكان ذلك طوال سنوات ليست قليلة .

على عكس حوادث النصب الفردية ، التى يُشترط لنجاحها ـ مع الخديعة ـ السرعة الخاطفة فى التنفيذ ..

وقد قال وزير الداخلية اللواء زكى بدر ، بعد أن وقعت الفأس فى الرأس :

« إن شركات توظيف الأموال أساءت استخدام الودائع منذ ١٨ شهرا ، وكانت تستحق الوقفة الجادة منذ ذلك الوقت ، خاصة أنهم كانوا يجمعون الأموال من العاملين المصريين بأوروبا وأمريكا والدول العربية ، ويتاجرون فى العملات والمخدرات والسلع ، والمضاربة على الأسعار »[٧] .

ووزير الداخلية كان فى الحكومة ـ خلال تلك الفترة ـ ولا يزال .

ومع ذلك فهو يستخدم عبارة « كانت تستحق وقفة جادة منذ ذلك الوقت » .. فمن الذى كان عليه أن يقف هذه الوقفة ؟ .. نحن ... أم الحكومة ؟ .. ثم .. أى حكومة ؟ الحالية أم القادمة ؟ المعلنة أم المستترة ؟ .

والمثير للدهشة ... أن الشيخ الشعراوى يسأل نفس السؤال .. أين كانت الحكومة .. « أين كانت رقابتهم فى الفترات الماضية وما هو موقعهم فى إطار ما حدث ؟ » .. وهو يسأل عن ذلك مع أن أفكاره المعلنة ضد تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى .

لكنها ...

كرة اللهب التى راح كل طرف يلقى بها على الآخرين : مع أن كل الأطراف مسئولة .. ومع أن طرفا واحدا هو الذى وصلت الكرة إلى حجره وأحرقته .. المودع الصغير .. إنه الضحية والشماعة التى عُلقت عليها الأخطاء والخطايا ، معا !

□□

(٧) السياسة ـ الكويتية ـ ١٦ / ١١ / ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

إن الإنسان لا يولد فاسدا .

وإنما يكتسب ذلك من المجتمع ... فلا تسألوا الناس ، اسألوا الظروف .. ولا تسألوا الريان والسعد والهلال والبركة فقط ، وإنما اسألوا أيضا من شجعهم وزين لهم طريق الفساد بالقول والفعل .. بالدعم والفتوى .

والمسألة ليست أفراداً ، مسئولين كباراً أو صغاراً .. وإنما طبيعة نظام ، تسمح بذلك .. طبيعة أدت إلى تحالف ما بين الشموليين والسلفيين .. وأفرزت ذلك .. وستفرز غيره ، ما لم نأخذ الديمقراطية بجدية ، باعتبارها حياة أو موت .. فهى لا تزال مجرد عنوان لكتاب لم نكتبه بعد .

وبدون الديمقراطية سنحكم بالملهمين من الحكام والمشايخ .

وكلا النوعين من البشر يتعامل مع المطلق ، ويفرضه علينا من خلال تفسيراته واجتهاداته الخاصة ، التى ندفع ثمنها في النهاية .. ثم يقال لنا ببراءة وبساطة .. ومن ضربكم على أيديكم ؟

وهذا النوع من التحالف لا يخلو من الصراع .. إنهم إخوة أعداء .. قد ينتهى الود الظاهر بينهم إلى الدم والرصاص والاغتيال ... وما جرى لأنور السادات أقرب مثال .

لا شيء تغير ∴

لا الأوضاع ، ولا الأفكار ، ولا الأشخاص ... ولو فُضحت صورة شركات الأموال .. فإن صورة أخرى ستظهر ... والأيام بيننا ، ما لم نتعلم الدرس ... وأغلب الظن أن ذلك لن يحدث !

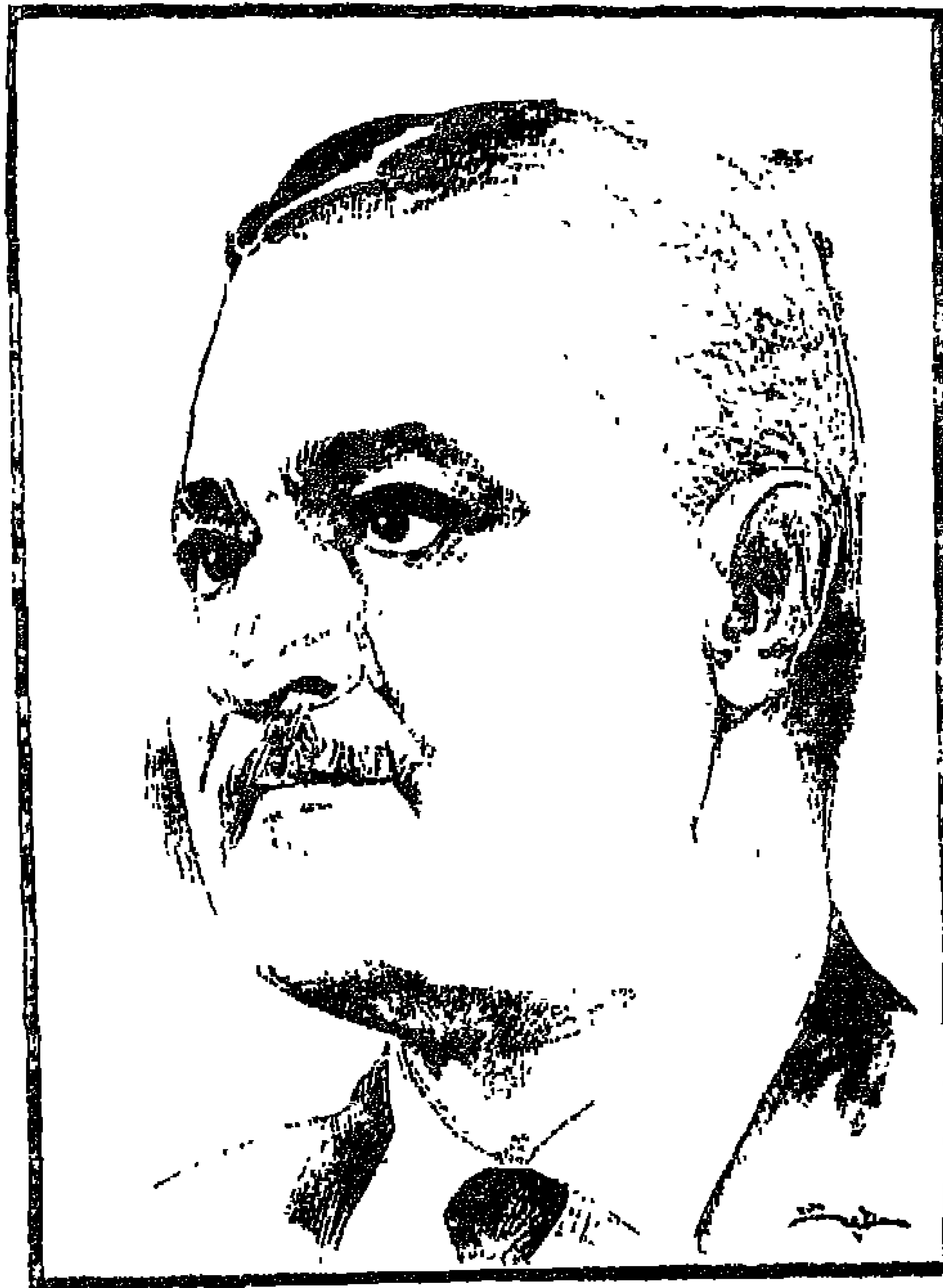
صــدر حديثــا

عن

الـدار العربيــة

# عبد النَاصر

## أســرار المــرض والاغتيــال



عـادل حـموده

هذا الكتاب :

□ قصة جاسوس إسرائيل على خليل العطفى الذى قيل إنه قتل جمال عبد الناصر .

□ هل قُتل الدكتور أنور المفتى بسبب مرض عبد الناصر ؟

بالإضافة إلى تفاصيل وأسرار أخرى تحسم معظم الجدل الذى أثير حول نهاية عبد الناصر .

إن السرية تصنع الغموض .. والغموض هو أفضل مناخ يستغله الانتهازيون .. والإسرائيليون .. وسارقو السلطة .. أما العلانية فهى شرط مقدس لمن يحلمون بالديموقراطية .

« الناشر »

# المحتويات



■ ■ ■

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٤٣٢ / ٨٨

الترقيم الدولى ٣ / ٠٠ / ١٧٥٠ / ٩٧٧





